



دكتورة نجاة محسن

الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي



الاتجاه السياسي

عبد الله بن حمد العطاس

تأليف

دكتور أحمد بن محمد

كلية الآداب - جامعة حوالة

الطبعة الأولى

١٩٩٩



مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

CENTER FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارين

د. أحمد عبد إبراهيم البرادى

د. مشرقى عبد الحق جبريل

د. على السيد على

د. فاسم عبده فاسم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عيسى

تصميم الغلاف: محمد أبو طالب

الناشر: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٦- علي يوسف طهي - لبنان - البريد - ج.م.ع - تليفون: ٢٥٨١٢٢٦

٥- علي مزحة المرواطبة - البريد - ج.م.ع - تليفون: ٢٨١٢٢٢٢

PUBLICATION FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Youssef Taha St., Napsa, Lebanon - A.S.T. Tel: 2581226

5, Maryam St., Lebanon - A.S.T. Tel: 2812222

الفتنة

تورد الأخيرة بين المفكرين الإسلاميين ، عن موقف الإسلام من الدولة ومهمها ، نتيجة تزايد نشاط الداعين إلى إصلاح الحياة العامة ، من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية في تلك البلدان ، الشيعية والعلمانية الشيعية ، لتغيير الواقع والتوجه عليه

متجذرة بين التخصص في الدراسات الاقتصادية والإسلام والحياة ، وهي المفكر العلم ، على امتداد

وكذلك القضايا

لهم

كثير الحديث خلال العلم ومن المسألة السياسية في عهد يومئذها السياسية والاجتماعية والتوصل إلى ذلك بكل أساليب الحكمة ، باسم الإسلام .

وكان طبيعياً أن يصاحب هذا الاهتمام تساؤلات سياسية والفرامات الإسلامية على السواء ، حول القضية تثار الآن على هذا المستوى وعلى المستوى السياسي والعلاقات العربي والإسلامي .

ودعنا هذا الكتاب لحيد موقف ابن حزم من هذه القضية الإسلامية المتعلقة بها أو المتفرعة عنها .

وهل الجانب السياسي عند ابن حزم أهمية كبيرة ، نظراً لأنه يعد من جليده وقاصبه وأصل حقيقة من تاريخ الأندلس ، فقد قال ابن حزم أن مشهد غروب شمس الخلافة الأموية وأن مشهد مع غروبها ألوان من الاهتمام السياسي والحلقة ، ومن النظام والجور والاعتدال له وقد اختبرت الجانب السياسي من فكر ابن حزم موضوعاً لكتاب الخطاب ، إذ وجدت أن السياسة قد شغلت جانباً كبيراً من اهتمام ابن حزم على المستويين العقلي والعمل ، رغم ذلك فإننا نجد كثيراً من الدار من التخصصية يؤكدون في تناولهم على الجوانب الأخرى من فكره ، ولا يولون هذا الجانب إلا نقراً قليلاً من الاهتمام لانتساب مع ما يشهد في تصور من أهمية بالغة بالنظر إلى الجوانب الأخرى من فكره ، هذه الأهمية يعني أن تبينها إذا ما ذكرنا : حزم قد خلف لنا تراثاً هاماً في مجال الفكر السياسي الإسلامي ، وهذا التراث يستلزم منه ومن يسميها : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، الأعلى ، الأحكام في أصول العودس في تاريخ الخلفاء ، بالإضافة إلى مشروعات من كتابه المقنود السياسية

أن
في أهم
الأحكام ، فقط

الأستاذ محمد إبراهيم الكفاي ، ونحو ذلك من الكتب التي وجدت بين شذائرها أذكرها
في الأهمية .

الحال على المستوى النظري ، فبالإضافة على المستوى العملي أيضا أن
هناك كيبوا في حياته ، يمكن توضيحه أن تشير إلى أن عمله
في النقي والأثر ، لأنه كان يدافع عن وجود الدولة الأموية ،
بأصوات وأمراء الخوارج ، فقد كانت الأموية عند الجاهل
قيمة والوقت .

السياسية ، أن رائد في دراسة الخلل والخل ،
بل أن كيبوا من المذاهب قامت على
ذلك .

في مجال الفكر السياسي
في أيام النصوص ،
الفكر السياسي

سنة
7

جميعها
سياسية غريبة
وإذا كان هذا هو
السياسة قد استغرقت
بالسياسة قد أدى به إلى السعي
لكن ليس تشيخا لها كما أنهم مع
سياسيا يعني الاعتماد بالجماعة وقد العائد

وعا ساند إلى حزب على استيعاب القضايا
والصلة وثيقة بين الخلل والعمل ووق الفكر السياسي
أسلى فكرة في في حقيقتها سياسية والأخلاق سياسية كما
ونستطيع القول في واقع التراث الذي خلفه لنا ابن حزب
الإسلامي ، أن هذا الفكر ينطلق من كونه قتيلا مسلحا له منهج الفطري
ومفكرا عاش تجربة سياسية لها سبلها التي أرعت له بعض عناصر
الصالح ، وأدت عن كتب الأفكار السبب للنظام السياسي القاطم .

بالإضافة إلى ذلك فإن ابن حزب من حزب من حزب نظام الخلافة الإسلامية وأطلق على
ومعونه ، وله في ذلك رسالة "نقط العروس" وهي تعد نصا عاما ضم الخطوط العامة للخلافة
الإسلامية والخطوات حتى عصره ، سواء ما اتصل بإقامة هذا النظام ، وانتقاله من عصر إلى
عصر ومن خليفة إلى خليفة بعدد أو مغالبة ، أو ما أصاب هذا النظام من تدوير وضاد .
وقد استهدف أن يكون هذا الكتاب تنقيحاً لابن حزب باعتباره مفكراً سياسياً كيبوا ، فقد
ظل الجانب السياسي في فكر ابن حزب مجهولاً لم يدور دراسة علمية تقضه في مكانه
الصحيح ، وتكشف عن إيديولوجياته وسبلها ، وريق ما يتصل به من قضايا ، وما يمكن أن
يعبر به هذا التراث في الملكية السياسية الإسلامية ، فقد وجدت أثناء قرائتي لتراث ابن حزب
من الظلم له أن يعمل هذا الجانب من فكره ، وأنه في الخطأ أن تنجب إلى المذكيين
المشهورين وتترك تلك الجهود المتوقفة في معظم كتب ابن حزب ، والتي كان أن
دون أن تحاول جمع شذائرها .

السياسيين
أنه كان
يؤدي بها التمييز

فصل جديدي

قبل عرض ذكرى ابن حزم السياسي ، أن نتناول في إيجاز الحالة السياسية
للهامة ، ومحاولة ابن حزم إحياء الدولة الأموية . وستعنى أيضاً
عصمه ، وكيف استغل الفقه لصالح الحكم ليريد تصريفهم الجائز ،
أمور الخلافة الإسلامية في الأندلس . ذلك أن حضور ابن حزم
في الأحداث السياسية والتزامه السياسي مع الحزب
عليها بشكل واضح تاريخ الأندلس في فترة من
زمنها ، عصر الطوائف .

تتبعها التي صو ، معرفة الخلاصات
في الفترة من عام - - - - -
من الطوائف ، أهمية خاصة .

الناشئة التي شكلت ذكرى ابن حزم السياسي :

أولاً : الأحوال السياسية للأندلس في عصر ابن حزم .

ثانياً : قبل ابن حزم في إحياء الخلافة الأموية .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمور الخلافة الإسلامية في الأندلس .

رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكم .

من الضرورة

للأندلس عامة وخصوصاً

الأحوال الفقه والفقه في

وذلك استبداد غير المسلمين

القوى ومشاركتها الفعالة في

الأمور ، جعل جاته وسيوت هو آتت

فترة الهامة ، وهي فترة سقوط الخلافة الأموية

والاستحقاق لنا فهم أفكار ابن حزم السياسية و

التاريخية والسياسية التي عاشها الأندلس ، لما سئل

١٢٦٦ هـ ، وهي فترة سقوط الخلافة الأموية في الأندلس وبداية

أولاً: الأحوال السياسية للأتقلي في عصر ابن حزم

من بين سنتي ٢٨٤ - ٤٨٤ هـ (٩٩٤ - ١٠٩٤ م) وهي فترة تاريخية حرجية
عظيمة خاصة ، التي عاشت صراعاً سياسياً على السلطة ، أدى بها في
بؤلات صغرى توفيت بلاد الطوائف ، وذلك على التفصيل الآتي :

١- فترة الأوصال مفتحة القوى ، وكانت الأعضاء بين عناصر
الصلح والصلح ، قد حوت كيان الدولة وتفرعت

عاش ابن حزم
في الأتقلي عامه و
النهاية إلى تقسيمها إلى
دولت عبد الرحمن الناصر و
السكان من غرب وديور ومولدين و
حكم بني أمية حتى أوشك على الزوال ، ١١١

٢- ابن حزم ، ولذلك اتوى جامعة توجت إلى
على المثال لا الحصر :

الوفاي - مؤسسة الخبي -
أحمد بن زيد الرافعي -
الذكي الأتقلي -
أحمد أبو
سلم

١١١ هناك العديد من الدراسات التي تناولت بالتفصيل حياة
في جسد في عدد من المصادر القديمة والواقع الحديثة ، ومنها على سبيل
أحمد القوي : منبع الطب من ضمن الأتقلي الوجيب - تحقيق : أحمد بن
القاهرة - د. ١ - ج ١ - ١٩٩٩ ، بالقوت الرومي : معجم الأتقياء - تحقيق
دار المأمون - القاهرة - د. ١ - ج ١ - ١٩٩٩ ، في ١٩٩٩ ، ١٩٩٩ ، تاريخ
توضحة : حريق مؤنس - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٩٩ - ج ١ - ١٩٩٩ ، النسخ
وعروة : ابن حزم ، حياته وعصره - آراء وفتاوى - دار الفكر العربي - ١٩٩٩ - ج ١ - ١٩٩٩ ،
عنوت : ابن حزم والفكر الفلسفي والغرب والأتقلي - المؤنق الثقافي العربي - الدار البيضاء - الغرب -
١٩٩٩ - ج ١ - ١٩٩٩ ، عبد المليم عويس : ابن حزم الأتقلي وجوده في البحث التاريخي والحضاري -
دار الاختصاص - القاهرة - د. ١ - ج ١ - ١٩٩٩ ، زكريا إبراهيم : ابن حزم الأتقلي - الدار المصرية
للتناليف والترجمة والنشر - سلسلة أعلام العرب - رقم ٩٩ - القاهرة - ١٩٩٩ - ج ١ - ١٩٩٩ ، عبد
اللطيف شقرة : ابن حزم رائد الفكر العلمي - المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - د. ١ -
ج ١ - ١٩٩٩ ، محمود علي حبيبة : ابن حزم ومنهج في دراسة الأتقلي - دار المعارف - ١٩٩٩ -
١١١ واملعدها ، وأتق أيضاً :

Encyclopedia of Islam - Leiden, New York - 1981 - Vol. 111 - p. 394 - 395.

١١١ على بن حزم ، جمهورية أنساب العرب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف -

١١١ أبو عبد
القاهرة - ١٩٩٩ - ج ١

وكان
الصفحات في
والجسم حيناً آخر
التي أصبحت له خطاً
بني أمية ، وأصبحوا في
هذه الحقيقة في الحسان .

فانت هذا الأوضاع تتطلب قاتلاً حكيماً بوصفاً بالشجاعة والعداء ، وقد توافرت تلك
عبد الرحمن الناصر . وأدت سياسته التي تسبب بالاضطراب والقلق حيناً ، وبالفرقة
إلى امتزاج عناصر السكان قلوباً ، ووجد ما يسمى بالشعب الأتلي
التي تفرقت عن غيره من الشعوب الأخرى ، والتي وقفت في قلبه حب
لواء حكم النرجيون ، وكل من حاول أن يتألم منهم كان يضيع

وفي منتصف القرن الرابع الهجري
من حكمه بثت فيها دعائم الدولة الأموية .
محتاج إليه وسار على سياسته ، ولم يتم حكمه
وخليفة ، وبوت الحكم المستنصر سنة ١٢٦٦ هـ ، انتهت
القوضى والاضطراب ، لعدم وجود الحاكم القوي الذي يشعرون
الأشلي ابن هشام اللبيب المؤيد ، ولم يكن قد بلغ العترة
يسبب بالأمر أحد الأوصياء على الخليفة الصغير ، فظهر التصور
وزواجه أحمد بن سعيد والد ابن مزم .

١٢٦٥ هـ توفي عبد الرحمن الناصر ، بعد خضوع سنة
وتولى الحكم بعده ابنه الحكم المستنصر " فليج
هو ملاكبيه إذ عاش ست عشرة سنة ملكاً
العهد الذهبي للأشلي وبدأ عصر
الملك ، فقد خلفه على عرش
من غيره ، فكان طبعاً أن
على عامه التي كان من

ولجج التصور في السيطرة على مقاليد الأمور ، ودعم لنفسه خطة للتفاهد
والعنف ، وأجبر الأتليين على الخضوع لحكومة عسكرية استبدادية اعتمدت في
على عناصر من الموالين والصفابة واليو .

في الخصوم
كثمتها

وكان أهل الأتلي قد رأوا فيه الشخص القوي الذي دافع عن البلاد ودفع لها الأمن
والسكينة ، فوالقوا على كماله لشهام الزائد حتى يجرى ، لكن التصور لم يكن مستعداً
للتنازل عن سلطانه ، ولذلك بنى قوته على نظام جديد بكل له أحكام السيطرة عليها من
جانب ، وبضيق له حسن استخدامها لإرهاب أعدائه في الداخل ، وضرب أعداء البلاد في
شمال أسبانيا من جانب آخر . ١٢١

وقد ساعدت الثورات الكبيرة المظفرة التي قام بها التصور بن أبي عامر ، على بقاء الحكم
إلى أن توفي سنة ١٢٩٢ هـ ، بعد سبع وعشرين سنة كان خلالها هو الحاكم الحقيقي

في بلد

فخلفه ولده عبد الملك وثقوب بن الظفر يسار في الحجابة حيرة إليه بصفة عامة ،
الأخير إذ توفي سنة ١٢١٨ هـ .

وكانت وفاته فاجئة المفرة من أعجب فترات التاريخ الأتلمسي وأشدها
كانت ليلاً بانقلاب من أعنف مافقت الأتلمسي وأشدها قيصاً لجنايتها

الواحد وثقوب بن شنجول ، ولم يبق عبد الرحمن ميسيراً
لأن كان طموحاً متبرعاً لعماداً أن يرد من سلطانه بأن
يقضي بذلك نهائياً على قوات بني أمية ، وفتحا
في أمية في ملك الأتلمسي ، فعلم الخليفة
عائلة الأمويين والفرزيين . ١٢١

من أربعة أشهر من توليه شنجول
من دخله وسجن بالقصر ،
أسلمت إلى هشام بن
عشام بن عبد

للأندلس
ولم يبق له
ولما مات الظفر
غرضاً واضطرباً ، و
وسلامها ووخاها . ١٢١

فقد خلف عبد الملك أخوه عبد
بارعاً أو حبساً حارماً لما كان أبوه ،
يستقر ولاية العهد من الخليفة الضيف ، وأن
رسم الخلافة حصلة إلى أميرة بني عامر فتخلف بن
الضيف هشام المؤيد على العهد له بالخلافة بعد ما أن
وعم السخط البلا وأدى ذلك إلى الإجماع بوقوع الفتنة
الحكم ، حتى قام محمد بن هشام بن عبد الجبار على هشام المؤيد
وعندئذ تخالفت جيوش أبي أبي عامر عن نصر عبد الرحمن شنجولاً
عبد الجبار الذي قتله وصلب ، وبهذا المشهد انتهت الدولة العامرية . وتولى
الجبار وثقوب بن تلمنق . ١٢١

وبدا المهدى يسلط الوطأة على البرابرة الذين كانوا يقومون باللاق في قوطية ، وسعد
عاجم البرابرة المذبذبة وحلفوا المهدى ودارعوا من بعد سليمان بن الحكم بن الناصر الذي وثقوب
بـ "الصحف" سنة ١٢٠٠ هـ ، فكان النزاع غنيماً بين المهدى والمستعين بزواج كل منهما استعين
على الآخر بنو العلوي ، فلم تبق إلا ساعة حتى ذهب فيها من الجبار وأربعة المساجد والمؤيدون
خلق عظيم .

١٢١ عبد الواحد الواحشي : اللجب في تاريخ أخبار العرب - تحقيق : محمد سعيد الويلان ، محمد
بنو العلوي - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٢٦٩ - ص ١٠ ، وملاحظا : ابن عثاري الواحشي : البلدان
في أخبار ملوك الأتلمسي والفرزي - نشر : ليلى بوشناق - باريس - ١٩٢٢ - ص ٣ - ص ٤ .
الواحد بن حنبلين : السير وديوان المشاء الراجل - مؤسسة الأتلمسي - بيروت - ١٩٧١ - ص ٤ -

الفرزي
١٢١
١٢١-١٢٢ هـ .

الفرزي - ص ٢٥ - ص ٢٦ وملاحظا .

١٢١ ابن عثاري : البلدان .

من المدي لم يستكن بل استعان بذلك تشتتة الأشياء ، وتفتن هذه المدة من إخراج
توطئة ، وحارب الجور وقامت موقعة بين الجور ومعهم المستعوف ، والمهين ومعهم
المهين وتغل ، وعاد الأمر إلى هشام الزويد ثانية عام ١٠٦ - ١٠٧ هـ .

١٠٧ هـ : هشام الزويد وتغل من العودة إلى توطئة ومعهم الجور سنة ١٠٦ - ١٠٧ هـ .

١٠٨ هـ : تغل إلى المستعوف أن مقابلته الأمور قد آلت إليه ، ولما تغل

لم يكاتب الأناضلة ومعهم الزام على غلب المستعوف ، حتى

سنة ربيع توطئة سنة ١٠٧ - ١٠٨ هـ ، واستولى على الملك وتغل

بأمره العلويين . ١١١

١١٢ هـ : الإطمينق الذين قاموا ضده ، كما أن حلب

تغلى يد الحمويين لتحقيق حاربه ، لما

قام وهو عبد الرحمن الإطمينق الملك

طلب الخلافة بوزارة نيز

البحر الهنوز في

الشارحة ١١١

م وأخذ

١١٢ هـ

القاسم ومجى .

١١٣ هـ : غارت توطئة رد الأمر إلى بني أمية ، واختاروا منهم ثلاثة هم عبد الرحمن بن هشام

ابن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر المهدي ، وسليمان بن الوائض ، ومحمد بن عبد الرحمن .

١١٤ هـ : ابن هشام . ثم استقر الأمر لعبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبار ، فبيع بالخلافة سنة ١١٤ هـ

وتلقب بالمستظفر . ١١٦

١١٥ هـ : ابن عازي ، البجان القوي - ١١٥ هـ - ١١٦ هـ وما بعدها .

١١٦ هـ : ابن عازي ، ١١٦ هـ وما بعدها .

١١٧ هـ : الحسين - جلوس القيس في ذي راجه الأندلس - محقق : محمد بن تاروت الطنجي -

١١٨ هـ : القلاوة - ١١٨ هـ - ١١٩ هـ .

١١٩ هـ : المستعوف من
النصارى ، فالتهم

١٢٠ هـ : وقام المستعوف بتأثير

١٢١ هـ : وتغل هشام الزويد صرا .

١٢٢ هـ : جنود العاصم حاكم أموية تغل

١٢٣ هـ : جاء علي بن حمود العلوي من الأناضلة

١٢٤ هـ : المستعوف ، فالتفتت دولة الحمويين ودان

١٢٥ هـ : لم تستب الأمور لبني حمود لصعوبة مراض

١٢٦ هـ : في الماضي جنود العاصم أدرك أنه كان دمية مستعوف

١٢٧ هـ : حاربا أن يتخو عما ارتكبه ، فسار إلى جباية أحد الأم

١٢٨ هـ : يد الوائض سنة ١٠٨ - ١٠٩ هـ .

١٢٩ هـ : وقد كان ابن حزم من الزويد من الوائض فيما كان يسعى إليه من

١٣٠ هـ : من أنصاره ، وقد صار ابن حزم مع جيش الوائض لرب بني حمود ، ولما

١٣١ هـ : موقعة غزاة سنة ١٠٩ - ١١٠ هـ ، وتغل الوائض وأمر ابن حزم ثم أغلى بيده فاجأ إلى

١٣٢ هـ : واستمرت الخلافة للدولة العلوية ، ولما عاكب أن دب الترام يوفى بني حمود أنفسهم

١٣٣ هـ : على واحد منهم يدعى الحبيب بالخلافة ، وذلك عندما تولى الأمر القاسم بن حمود أخو علي

١٣٤ هـ : إذ قام عليه أخوه يحيى بن علي بطلب الخلافة لنفسه ، ودان بينهما معارك انهزم فيها

١٣٥ هـ : القاسم ومجى .

١١٩

١١٦ هـ

١١٧ هـ

١١٨ هـ

مع كتب التاريخ القديمة على أن المستظهر رغم ما كان يمتاز به من شجاعة ، بل كان
 قربة السياسية ، ذلك أنه أحاد إلى أهل بيته من انقلاب عبد الرحمن الناصر ،
 السليفي في الخلافة الذي وشعوا أنفسهم معه ، كما خلق صاحب ومرايب
 بسام وخوفا من المستظهر وضع على غير حاصل ومرايب نصبت بغير
 خلق مولد عالمة جوده لإقتناي عليها ، فكان من الضرائب ما جعل
 فيثرون عليه ويقتلونه في السنة نفسها التي تولى فيها الحكم
 سوى صبعة أسابع ، ليبدأوا ابن عمه محمد بن عبد
 المستكني الذي كان على خلاف المستظهر ، فكان من
 يحيى بن علي بن حود ، لما في سنة ١١٦١ فقتله

دعج
 ناقض الناصر
 فسيح مناضبه
 وقال ابن خلدون
 طالع ١١٦١ لما اضطر إلى
 أهالي قزلبه يصفون نوعاً ،
 وهي سنة ١١٦١ لم يتم خلافتها
 الرحمن بن عبد الله بن الناصر الملقب بـ
 الحق لم يستطع الصعود أمام الخلع البيروني
 بعض أحواله .

الذي كان له ، ثم عاد إلى خالقه ، لكن
 قزلبه يحيى عن قزلبه لغرض
 لأن أهلها كانوا يكرهون البيروني
 في صول البيروني قام بها

وبعد ذلك دخل يحيى الحموي قزلبه وعين عليها
 جويس بن مالك الصنهاجي صاحب قزلبه ، انتهى فوصف
 مجاهد خيوان الحموي على دخول قزلبه ، وقد دخلها ابن عتق
 لما رجوا أبيض فقام من شوق الأتلي ، وقد رقت مذبحة كبرى في
 الأهالي عند تقدم خيوان سنة ١١٦١ .

الاصحاب من
 العودة إلى
 نظام

غير أن التراجع مالبث أن دب بين خيوان ومجاهد ، فبادر كل منهما إلى
 قزلبه ، التي بقيت منه كاهلة تفيض تحت نظام حكم جماعي مؤقت وشما تم
 نظام الخلافة الأموية ، وقد تم الاتفاق سنة ١١٦١ على مبايعة أحد بقايا المروانيين وهو
 بن محمد بن عبد الملك بن الناصر الملقب بالعدو بالله " إلا أن خلافتها لم تغل تقضي خلافة
 أنوار غير شهرين في الشنود وانتق على أن يعبر إلى قزلبه فدخلها ستة عشرون وأربع مائة
 ولم يبق لها إلا صبراً حتى قامت عليه ثورة من الجن والحلف من الشين وعشرين وأربع مائة ،
 وبه انقطعت الدعوة الأموية ١١٦١

وبعد سقوط الخلافة الأموية ، لجأ زعماء البيروني إلى الأقوات بمولات مستقلة ، وبدأ عصر
 الطوائف . وتتمثل مبحث الطوائف في تلك الديارات والإمارات التي بلغ عددها ستاً
 وعشرين ، وكان لكل موت أو منطفة أميرها المستقل متخذاً لقب الملك أو الأمير أو الزلي أو
 قاضي أو الحاجب ، تبعاً لحجم المدينة أو المنطقة التي يحكمها .

١١٦١
 القتل - ١١٦١
 ١١٦١ القوي ، فتح القوي

سام الشنوي - الذي توفي معاهن المروية - مطبعة بنة السليفي والترجمة والنشر -
 - ج١ - ص ٦٦
 - ج١ - ص ٨٠ ، ٨١

و خاض ملوك الطوائف حروباً مستمرة بعضهم ضد البعض بمساعدة الجند الموحدة من
مصر أو من البربر . كما كان هناك صراع داخلي في كل ملكة على كرسي الحكم
ذلك استقاراً سياسياً بينهم من العمل غير متوحد .

إلى أن انتهى على الحكم داخلي كل أسرة من الأسر الملكية التي توارثت
فساد الحكم والأموال والملك وقام الشعب الأندلسي في كل
بلاد والظلم ، فقد كان هؤلاء الحكم يعتبرون على الملوك ضياعاً
مفوضين من شعوبهم عبيداً ليس عليهم إلا الكد والكدح
لتزاهات الثقلبة ، حتى سادت أحوال الوعيبة ١١١

الشفوف وشغلوا كراهمهم بالتقويض والفساد
بعضهم في ذلك رابع من الذين أو من

الأخلاق ١١١

وقد
نصارى
والملك لم يكن
وفي غمرة هذا الصو
الأندلسي ليحا بينهما ، ازداد
حكمهم كثيراً من ضروب الاضطه
خاصة يستغلونها كما يشاؤون ، ورجع
ودفع عايطب منهم من الفوائد الباهظة وال
وقد كانوا طغاة قساة على رعيتهم يسوءونهم
لجوار خزانهم وتحقق تولد منهم ومنهم ، ولم يكن يرد

و ، وبذلك استوجب بعض
س من ذلك تطليقة
بعضها الجوار من
و بدلالة
على

وقد بدأ ابن خزم نظراته نحو مجتمع الطوائف في عصره
الملاحظات الصاخرة نحو بعض الأحداث كما ورد في كتابه شفا العيون
على ما حدث من قيام أربع خلافت في الأندلس في وقت واحد ، ثلاث منها بد
حود وهم : محمد بن القاسم بن حود بالجزيرة ، ومحمد بن إدريس بن علي بن حم
و إدريس بن يحيى بن حود بسبتي ، والرابعة بسبغها القاضي بن عبادة صاحب اشبيلية
مخلص زعم أنه هشام المرابط بالله بعد موته بالثلاثين وعشرين عام . ١١٦

ومن خلال عرضنا السابق للطوائف السياسية في عصر ابن خزم نجد أنه كان هناك الكثير
من السبلات التي وقع فيها الأمويون والمحمديون من بعدهم ، تتداخل معها ابن خزم والتفعل
بها عما كان له أثره البالغ في أنكار ابن خزم السياسية ، ومن هذه السبلات :

١١١ ابن الخطيب : أحوال الأندلس - ج ٢ - ص ١١٥ وأصلها : أبو محمد علي بن خزم : وصف
الطوائف لوجود التفرقة - من وصفه أراد على ابن التفرقة واصل أموي - تحقيق : إسماعيل عباس -
تدويع الدولة - القاهرة - ١٩٦١ - ص ١٢٢ وأصلها :

محمد عبد الله غانم : ابن خزم الفيلسوف الذي أوج المجتمع الطوائف - كتاب البري الفيلسوف -
ن - الكويت - ١٩٨٨ - ص ٥١ .

شفا العيون - ص ١٢٢ - ١٢٥ ، وقد أراد ابن الخطيب نفس الذي ابن خزم في كتابه :
١١٦ - ١١٩ .

عشيرة
١١٦
الكتاب الفصول
١١٦ ابن خزم :
أحوال الأندلس - ج ٢ - ص

عجيب الذين ولاهم على الشغل الأعلى ، فاستعان بالناصر الأجنبي في الجيش
لأنه الميسرة عليها وعدم مؤدها ، فأتى ذلك إلى حرمان الدولة من دوى الكفانات
تتبع الحقد والضغينة بينهم وبين الصقالة الذين أصبحوا قوة يعضى بأسها .

إنه بهذه الناصر الأجنبية أثناء نزوات الاضطراب ، وبرز هذا واضحا
الصقالية والبربر يتحكمون في تولية الخلفاء وعزلهم ، وقاموا
واستبدوا بهم بالحكم والسطان ، وعلى التوامع حلو
بذلك على قيام عصر عمالک الطوائف والقضاء

عنه ، والتي كان من نتيجتها سقوطها

الحلقة الأتومية

ونستطيع القول أن ابن خزم قد عاصر مؤرخين متباينين في النهج
فهو من منصف القوم الرابع الهجري حتى نهايته ، تبلغ قمة العظمة
على رجال عظام ، ثم في منة أرائي القوم الخامس الهجري تنحدر فجأة إلى
الفقر والحروب الأهلية تخرج فيها أشلاء مؤذنة متوقفة ، في كل إقليم منها حكومة
مؤلفة من حكومات الطوائف تسي فيها أمبيات الإسلامية مصلحتها الأساسية وهو لها
أمبيات النصرانية .

ثانياً : فشل ابن خزم في إيجاد الحلقة الأتومية

نجد الواقع التاريخي على أن ابن خزم قد يعمل لإيجاد الدولة الأتومية خلال عصر
الفتنة وتجلى جلية ابن خزم في هذا حين يؤك مكانة الهادي ، عند خير أهل وجيران بعض
القصر في مقاطعة أنبيلية ، ودخل إلى بلنسية عندما علم بظهور أمير المؤمنين الواثق في
البحرين بن محمد بها ، فلم يتوان ابن خزم في الانضمام إلى الواثق باعتباره أن مبايعته

١١١
أعلى الإسلامية
الطائفة واليهود - ذات -

علاء : البيان العربي - ٢٥ - من ١٠ ، وأيضاً : رجب محمد عبد الحليم : العلاقات بين
أمبيات النصرانية في عصر بني أمية وأمويك الطوائف - في الكتاب العربي الحديث -
من ١١٢ وما بعدها .

بأبواب ضرورية من خلافة أموية توحيد الأمويين ، ولم يتوان أيضاً في الإجابة للشحن
بأنه وليجسد نفسه في خلق واحد مع خيران العامري الذي كان قد نبهه قبل ذلك
قوة الأموية .

كم اتين من الصداقة العامرية هما مظفر وبارك . وكانت مدينة
سياسات المختلفة ، فكانت من أنقى المدن الأممية وأكثرها
زواج النساء واستوليا عليها بطريق غير مؤمنة ١١١٠ إلا
المعادون المؤقتي موشح الحزب الأموي ولم يفض
مع المؤقتي على رأس جيوش قرد قوطية .

هذا الحزب الأموي نتيجته غلب خيوان
تغلب ابن حزم وبنو المؤقتي الذي
السياسة ، ولكن من حسن

يود تولى أبو
ن ، كما
في

يقصد
بالحليفة الجبل
السعيد إلى قيام

كانت بالنسبة في حزم
عامرة وأهواه تجتمع فيها الجند
الاستقرار ، ورغم أن حاكمها من أم
أقيما كان من أهل السداد والحكمة ١١١٠
التخاذ لإمارتهما مطلقاً للموت ، وصار ابن حزم
ونشبت الحرب ومشارك فيها ابن حزم ، وأهلهم فيها
بالمؤقتي ، عندما تعلى عنه في أوج العزّة ، مما أدى إلى انه
تلك خيوان فيما بعد . ومنذ تلك تبخرت آمال ابن حزم وحالت آماله
حظه أن الاعتقال لم يطل فقد أطلق النواطين مواحه بعد قليل .

وفي هذه الأثناء تولى ابن حزم العودة إلى قوطية ، بعد فشل على بن حزم
قوطية من بعد أخوه القاسم ، الذي عدل في سياسته عن الشدة والجم إلى سياسة اللين
حلك نهجاً إصلاحياً خفف من وطأة آثار الفتنة على سكان المدينة ، ورشع الكثيرين
الرجوع إليها ، فعاد ابن حزم إليها عام ١١٠٩ م بعد غياب طلال خمس سنوات ١١٠٩ م في
الخاصة والعشيرة .

لم يتخل ابن حزم عن آماله السياسية ، إذ ظل من عودته إلى قوطية على اتصال بجماعة
الأمويين على أمل قيام حكم أموي ، يرجع الأمور إلى مضاجع المؤقتي على الحواريين الشيعة

١١١٠ ابن حزم : الديار القوطية - ٢٠ - من ١١٠٠ ميلادية .

١١١١ أبو محمد على بن حزم : الأخلاق والسير في ملاحاة النفوس - تحقيق : الطاهر أحمد مكي - دار
الكتاب - ١٤١١ - ١٤١٢ م .

١١١٢ علي بن حزم : ملوك المصالح في الألف والآخر - تحقيق : صلاح الدين القاسمي - دار
- بغداد ، دار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٩ - ١٩٩٠ م .

الدار -
١٣١ أبو محمد
الشؤون الثقافية العامة

الخلاص على الأتلي ، وفي هذه الفترة بدأ أمر القلم من حود بضعف بسبب ثورة
، لأنه لم يعجزهم اعتناؤه على السودان ليضربهم بهم ، مما اضطره إلى التوار عام
السياسة . وقد حاول ابن أخيه يحيى من بعده إدارة ذلك البلاد فلم يفلح ، فلو
أعادوا معه القلم الذي تار عليه القرييون سنة ١١١١ هـ ، ونصبوا
الوصي بن هشام الناصر اللقب بالسقطي ، الذي استولى ابن حزم
لقدارت بالجار ولاية السقطي وظهر السكتي فقد تار على
فقد من أرادت العوام ، فقتل السقطي لثلاث بقين من في
قد لولا ابن حزم تلك أثر من مجة وأرمون يوماً ،
عنه القوة . وهكذا استولى ابن حزم بالاستقلال
نوع من لها ابن حزم ، وانتهت بانتهاء أيام

في وضع السياسة بعد السقطي

أن ابن حزم كان
أمر على
أحد من

واليهود
اليهود عليه
١١١٢ هـ قاصداً
هو الآخر . لكن اليهود
مكان الخليفة الأموي عبد
ولكن ما لبثت أمال ابن حزم أن
السقطي ابن عبد السكتي في حاله
القتل من السنة نفسها " إلى ذلك لم يتم
تقدح السكتي ما بن حزم في السبق هو وابن
موت آخر وكانت محنة أليمة من سلسلة المعنى التي
السكتي الذي تار عليه أمرا فوجده من جديد سنة ١١١٦ هـ

والواقع أن هذه السنة كانت آخر عهد لابن حزم بالسياسة ، فقد
الوداع الأخير والنصي التوار في الدين واليهود والعبادة .

ولم يبق وما نصح إليه الكبير من التوجه القلبي فلا يخفى صاعداً ، هو
دنيا أيشام الخند بالذ ، فخرج أن صاعد الأتلي قد صاعد ابن حزم ، ورغم أنه
كان معونه به وبولفك وأذكاء ، ونسب تعالى الكبير من النص والظلم ، ومكنى له
ذلك الوجه إلى التوجه التي خلفها ابن حزم في كتاب طبقات الأمم .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية في الأتلي

منه في خلال الصفحات القادمة - في إيجاز - حتى ما وصل إليه اليهود والنصارى على
عبد ابن حزم ، من استبداد بأمر الأتلي والتوار على الدين الإسلامي ومساعدة أعداء
البلاد على التفت على الأمور من جديد ، مما أدى إلى سقوط الأتلي ، وهذا ما دفع ابن حزم
إلى الشد بعض الشيء تجاه الطوائف غير الإسلامية ، ومعاونة القوف على أحكام التعامل
مع غير المسلمين وإخراجهم من التوار والسنة وأيضا أعمال الصعبة ، وسوف نعرف لذلك
كل في الباب الثاني من هذا الكتاب .

الأخوة

١١١٦ هـ
الطوائف والنسب - التوار

في القلبي التوار ابن الأتلي - الحلة الجبراء - لحنين - حبيب مؤنس - التوجه العويصة
- ١١١٦ هـ - ١١١٦ هـ - ١١١٦ هـ

في
واستطاعوا
بمقرب الذي كان
رسياً ، وكان مسؤولاً
سنوات ولا إمرأة الجيوش قتالاً
وهذا السلطان الرابع الذي أوجز
الإدارة والمالية ، لأنه كان يختار الموظفين
السلمية .
اللغة اليهودية وبعت الثقافة اليهودية والعلوم بذلك
وقد تظاول ابن التوملة على الإسلام وشرائعه ، واستعمل
أن ينظم القرآن في أشعار وموشحات يستغنى بها في المجالس وال
عن القرآن :

عصره ذلك الفيلسوف قام اليهود بنصيب كبير في استعمال دار التوملة في أمراء الفلاسفة
وعالمهم أن يشغلوا كبار من المناصب الهامة في الدولة ، فذكر عنهم : اسحاق بن
صاحب التوملة في غوثاته ، وأبي التوملة الذي وصل إلى درجة الوزارة
عام ١٢٤٥ م بن جوس " أمير غوثاته عن شؤون الإدارة الداخلية ، وبعد
ابن التوملة الحملات الحربية ضد أعداء بني أبي

الأساطين ابن التوملة مع اليهود كثير في الشؤون
فأما منهم ، فذكرهم الجاه في إدارته واستطاعوا على
صاعد الحضارة اليهودية بوحدة على تثبيت

أب السلطان ، وجاهل بأنه قالو على
الأمويان ، وعن شعوب بالعربية

مؤلف

١١١

تقريب

نقلت في هذا مطراً من كتاب الله
لبن تالمو الجرحني تعلقوا بالحقير

ويبلغ تظاول ابن التوملة على الإسلام أن ألف كتاباً قصده - برغمه - إلى إثبات تناقض
كلام الله عز وجل في القرآن اختاروا بالله تعالى أولاً ، ثم عكس ضعفاً ثانياً ، واستحقاقاً بالحق
الدين بدماء ، ثم بالحل الرواس في مجاهد يوقفاً ، فلما اتصل في أمر هذا اللعين لم أولاً بالحق
عن ذلك الكتاب الحسبي أتتوم فيه بما خلونى الله عز وجل عليه من نصرات دبت بلساني
ونفسي ، والذاب عن ملته ببيماني وعلى ، إذا قد علمها المشركي إلى الله عز وجل ودجوه
الأخوان والأخصار على توفية هذا الحسبي الزناتين السبيطين في ملاب الدعوة في باطنه ،
الشككي بتأويلات اليهودية في ظاهره ، حقه الواجب عليه من منك الدعاء واستيفاء ماله ومسي

الحق الذي من الطيب : الإخلاص في أفعال غوثاته - تحقيق : محمد عبد الله علي - دار المعارف -

ج ١ - ص ١٢١

الظلمة - ص ١٢١

١١١ ابن مسعود

١١٦٦ - ج ١ - ص ١١٦

الظلمة : الغرب في حلى الغرب - تحقيق : عيسى صيف - دار المعارف - القاهرة -

١١١٠ : لاحظ أن البيت الثاني نظم الأثرية الثانية والسبعين من ميرة الأعرابي

الملك ، لتقدم طرد وخلفه الصغار عن عتده ورواياته من اللغة الحاخامية ، الملائمة من

١٦١

م أمير غوناظة تمارس بن جوس "هجوياً شديداً ، ذلك لأنه اتخذ زبده
يهود وهو ابن الغزيلة الذي مكث إثناء قومه من رقاب السليق
باز والامارة ونظروا على الإسلام .

ستنفض أمير غوناظة : إن أملي لغزى وإن رجاني
لا على من قرب اليهود وأديانهم ، وحملهم بظلمة
الله تعالى : إيايها الذين آمنوا استخفوا
بنيهم عنكم فإنه عنهم ، إن الله لا يهدي
الضالة الله تعالى في قديهم ، في
في هذه اللغة التي أصف لكم
وسكون مسلم علوناً ،

١٦٨
سنة و
مالك وأهل
وقد هاجم ابن جوس
الأزلام مستنداً من اليهود
فسيطر ابن جوس على الاقتصاد
يقول ابن جوس : فالتنازع بيننا وبينهم

مستحكم في أن يكون الله تعالى يسلط
وخاضعاً ما سلط على اليهود ، وهو يسمع كلام
اليهود والنصارى أولاً ، بعضهم أولاً ، ومن
القوم الظالمين الذين من فعل ذلك جرى أن يشاركهم فيما
السفر الخاص ، إذ يقول لهم تعالى : احشائكم ، وستأتي عليهم
فدكون : علونياً في عدايتكم وفتاوتكم وتلقوا أجدادكم ومقارباتكم ،
وتكون اللغة على الدخان منكم والخارج . ١٦١

وقد علم ابن جوس بقدام نفوذ اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد والسياسة ، على
مواضع أبو اسحاق الأيبوري الذي كان صانعاً وفتيحاً ، ودفع مقبضات الرافعة مسلحاً
غوناظة إلى الثورة على مقام يهودها ، فانتصروا عليهم ، وأثروا على نفوذهم في يوم عاشوراء
مريم . ١٦١

نحو عاتق

مواضع

ف

١٦١ ابن جوس : البراء على ابن الغزيلة - ص ١٦١ - ١٦٢ . وقد كثرت المناقشات وتعددت بين ابن جوس وبعض
الرجال من اليهود في شؤون العقائد حتى قال ابن جوس : ولعلنا الشيخ إلى محمد مع يهود لمعلم الله ومع
غيرهم من أولى القادح المروضة من أهل الإسلام مجالس معروفة وأخبار مكتوبة التي هي باسم الشتريني
والشتريني في مجالس أهل المروضة - ج١ - ذ١ - ص ١٦٢ .

١٦١ سورة المائدة - آية ١١ .

١٦١ ابن جوس : رسالة البراء على ابن الغزيلة اليهودي - ص ١٦٨ - ١٦٩ .

١٦١ ابن جوس : رسالة البراء على ابن الغزيلة اليهودي - ص ١٦٨ - ١٦٩ .
١٦١ ابن جوس : رسالة البراء على ابن الغزيلة اليهودي - ص ١٦٨ - ١٦٩ .
١٦١ ابن جوس : رسالة البراء على ابن الغزيلة اليهودي - ص ١٦٨ - ١٦٩ .

الذين آمنوا
حتى أرى إلى
العلماء والفقهاء

يقول ابن خزم عن عطاء بن
عبد الصلطان قتيبة أورد ، أن
جود السلفاء وأتباعهم من جاليد ، بحسن
الأرض وحسن جود أتباعه ، وربما أعطوا
عبروا بالثبات ، لأن الله جعلهم سلطان عليهم

الحمد لله

كان مذهب مالك هو المذهب السيطر في الأندلس ، وهو
الذي كان له الأثر في الاقتصاد والسياسة ، وكان المروج عليه بين
نفسه . ومع أن سيطرة مذهب مالك لم يتركها الصورة الحادة أخذت تؤثّر في
الأندلس ، إلا أنه لم يكن حركة العقل الأندلسي ، وإنما هي غلبتها المالكية في

وقد أسحق ابن عيسى في الأحكام الشرعية المختلفة التي جات بها المطالب الأربعة المختلفة وادونتها كتب فقهاءها ، متتبعاً حصارها وأسباب الاختلاف بين كل مطلب والآخر ،

(١١) انظر: رسالة النجاشي لرجل النجاشي - ص ١٧٧.

١٦١ - صديق مؤمن : شيخ مصر في الأندلس - الملك الصوري الثاني والزوجية - القاهرة - ١١٦٨ -
١٦٢ - ابن مؤمن : القاهرة العونية في ليبيا - زوجة - الطاهر أحمد مكي - دار المعلمين -
١٦٣ - من ١١٦٨ - ١١٦٩ - دار المعلمين

سأكون في حيرة: هل أنت في حيرة؟

A. M. Turki, *Prémisses, entre Ibn Hazm et Ibn al-Qayyim, de la formation d'un islamisme turc*. - Alger, 1976.

فقلت
عليها السلام
يحكمون القياس
فهم إنما يصورون هذا
اختلاف الأحكام بعضها
مختلفون في قياساتهم لا تكاد
تعارض في قياس الأخرى ، ومع ذلك
على رأي حقا ١١١

فقلنا هذا الاختلاف وتساها في مبدء ، فإذا كانت أحكامهم تصدر عن أصولهم مختلف
ليكون رأي كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ، فلم هذا الاختلاف ؟ روي أن الفقهاء
والرأي في هذه النصوص وما إلى نظائره ، ليس له مبرر إن مايتأخر عدا ولا
الأحكام الشرعية من الهدى التي يصورونها قياساً ورأياً ، ومن ذلك كان
في بعض باختلاف المذاهب . يقول ابن حزم : روي عن أهل القياس
توجد مسألة إلا أن كل طائفة منهم تأتي بقياس تبنى صحتها ،
فهم يتركون مجمعون على أنه ليس كما قياس صحيحاً ، ولا

والحق أنه لم يكن حال أهل القياس بالبراءة
كانوا أجمعاً بينهم أنه اختلاف ، إلا ليس في أيديهم
أهل الآثار ، ولم يردم مورد الزمن وعقد جلسات المناظرة
والنقاش ، بل كانوا كما لاحظ ذلك ابن تيمية في طول تافه
في عمل مجلس موات ، لا يروون عنها ولا يستفتون ١١٢ .

على الرضى بظن الناس إلى أصولهم ، بل
أجمعون على تنبيه كالتى في رأي
نوعاً وانعدام القياس إلا اختلافاً
في الأول ، بعضهم بعضاً المجرة

وتفانم ذلك كما حتى شاع القياس بالروى وأنه إلى عموم الخلاف وتخلي
ابن حزم في رسالة إبطال القياس ١١٣ ، بل وأجاز بعض فقهاء أهل الروى نسبة
عليه القياس إلى رسول الله ، ولعلنا نرى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد منونه
موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يتبعون لها سنداً ، فانتسفت الشكوك على هذا القياس
والفتوى القليلة التي لا يلجأ إلى القياس إلا حين لا يكون هناك نص ولا إجماع .

كما نقل
الحكم الذي كان
ما بينهما
نقل

وهذا يوضح أن القياس والاستحسان أمي ، استخدمهما في الفريزات الأربع والخمس
الهجريين ، من هنا أمر ابن حزم ، على رفض القياس لصوره الناس عن فتاوى معصية
ضرباً لغيره فتوزات خاطئة جائرة .

١١١ أبو محمد علي بن حزم : المحلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - د.ت -
١ - ص ٤٨ .

١١٢ أبو محمد عبد الله بن تيمية : تأويل مختلف الحديث - تحقيق : محمد رفيع البحار - مطبعة
روية - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ١٢٠ وما بعدها .

١١٣ علي بن حزم : مختصر إبطال القياس والروى والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق :
عبد الله صق - دمشق - ١٩٦٠ - ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

الفتاوى الأولى
١١٢ أبو محمد
عبد الأعمى - مطبعة

كان أن القضاء الذي تعرضت له الحياة الاجتماعية في الأندلس عامة وفي قرطبة خاصة
مزمع ، كان له أثره الكبير في البيئات الفقيرة والقضائية ، فقد استطاع أغلب
القوانين الرابع والخامس الهجري أن يراعى ما بين أحكامهم وشرايعهم ، ويؤيد
التي كانت تعيشها الأندلس آنذاك .

من طرول القرن الخامس الهجري ، وتحولوا إلى مفسرين
، سعيًا وراء مناصبهم وعطاياهم وخوفًا من بعضهم ،
الهم من مناصبات ونزاعات بينهم على الحكم .

والأندلس والقوضى الأخلاقية والاجتماعية ،

١١٠ . ومن أسئلة ذلك أنهم كانوا قد

توايلا ، وأدعوا حوثًا لسوء

من من قحطان بموت الناس

له ليلاد حكم من عام

إلى حوزة الفقهاء استندوا

لتصرفات الحكم ومبرزين لطيفاتهم

وساعد على ذلك ملوك الطوائف ، فاني نظروا

وقد كان الفقهاء في هذا العصر الذي صادفهم

أثرو عطف لأموال الطوائف في تبرير طغيانهم وقسوتهم

أنشأ بجواز ولاية عبد الرحمن شنجول العهد وحضروا إليه

طلبًا إلى الإصول ^{١١١} فقبلوا فيه لأنهم الساعية حتى يخرجهم

بعضًا وكان عبد الرحمن شنجول قحطانيًا ، ومثلهما رأى حوزة الفقهاء

وعلى ما انتهوا الفوضى وأنشأوا فليد النظام الجديد ^{١١٢} .

وقد أثير ما بين يوم ما حدث من تمكن يحيى بن يحيى عند السلطان - الحاكم -

وحكم القضاء والإفتاء في الأندلس فاضروا على المالكيين ، عادىع الناس إلى الشقاق

خاضع مالمكة رغبة يساعده السلطان من وقائفا ، ووصفا على طلب الدنيا والنصب والمجاهة ،

ويعرى العامة في ذلك في أثر الحاضرة والثاني مراع إلى الدنيا والرواية ^{١١٣} .

والأسئلة على ذلك كثيرة ، عما دعا إلى عزى إلى القوا من فقهاء عصره : فتروا لهم

وأفادهم مشروعة ، بلعمون بما الظفا خوفًا ، ويبررون لهم المظالم طمعًا ، وسبعين بعدد

الحاكم معلقًا ، وسجلون بمشورة الناس من الجاد من أمور الدنيا يمتدوا العاجل من شئون الأمرة ؟

١١١/ علق ابن موم التليوف التي أرى لاجتماع الطوائف - كتاب العمى - ص ١١ .

١١٢/ الملة السجاء - ص ١١٠ - ١١١/ ابن علقاي : البيان للفتوب - ص ١٠٠ .

١١٣/ ص ١١١ - ١١٢ .

١١٤/ المجلد - ص ١١١ .

١١٥/ المجلد - ص ١١١ - ١١٢ .

يقول: فلا تغالوا أنفسكم ، ولا تفرغوا القساق المنتصبين إلى الله ، إلا أنتم جلود
قلوب السباع ، الذين لا يفتح لهم على أنفسهم ١١٠
في وصل إليها الله والفتنة ، أدت إلى إجماع ابن حزم إلى الله الطاهري
في إيتيائهما ، وندم بالادلة الحوية التي ١١١ فقد كان لأحداث
منها الأمل ، ود في طيبة الإجماع الذي صار له ابن حزم ، أي
التعامل معها ، والتسك بظاهر الألفاظ .

منذ غلب النقص ، جاء بدلاً لحسنة التجارزات التي
يقف العمل بالقبائل ، والتي ينفذ في وإله حزم
في ، وفي الاختلاف والتشتت ، كما يرها
في وسط هذا ما يجعلنا نقول أن إجماعنا
يقف على ضلالتنا استوى في الحياة
والفناء الذي أصبحا مطية
للمؤمنين ١١٢ .

والتي جرى على
أن وقعت في
تصان

لقد سبوا ابن حزم نور المجتمع الإسلامي بكل طيبة ونهضة من الهوان
مصر السياسة باسم الشريعة ، ما جعله يتأكد أن هذه الومقات والمفاسد والاتجاهات
غلبة الشريعة الإسلامية ، وفي تجارز هذه الاتجاهات الصريحة ، وقد أولها باسم القياس والاعتدال ١١٣
والتعديل ١١٤ . من هنا دخل إلى باب الله ليصلح به الرأى والرتبة ، واختار اللعب الطاهري
لأنه اللعب الذي يوجب الاجتهاد ويمنع التلاعب بالصور .

١١١ ابن حزم : رسالة الشافعي لوجود النظم - ص ١٢٤ .

١١٢ أنظر تفاصيل اللعب الطاهري في : مجلح مصنف : معارف الفكر الإسلامي ابن حزم - مجلة
الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد - باكستان ١٩٩١ - العدد الأول والثاني -
للإعلام الثاني والثالث - ص ١٢٤ وما بعدها .

وأما أيضا :

Contributors: The Tablīs, their doctrine and their history: A Contribution to the history
Islamic theology - Translated by: W. Rein - Leiden - 1971 .

١١٣ ابن حزم - ص ١١٥ - ١١٦ .

١١٤ ابن حزم وأثر الفكر العلمي - ص ١٦

تعالى
الضمان على
وهذا الحالة التي
التي يلتزم بظاهر النص
والتي كانت الشريعة التي
الاجتهاد الشديد في فهم النصوص

ونستطيع القول أن هذا الوثوق
بوتها المجتمع الإسلامي : ويربط ابن حزم
إلى تفهيد الآراء باعتبار أن القياس حكم بالقياس
بصورة موزنة بين التسك بالنص وبين الوحدة . وفي

القياس لهذه بعداً ومحدداً لمساكين ، فهو قوة ذات مظهر
الاختصاصية بالآدمي عامة وقوية خاصة ، وانعكس على الله
مصلحة الركوب لكل من يود إخفاء الشريعة على وضع غير مؤمن وذلك

لقد سبوا ابن حزم نور المجتمع الإسلامي بكل طيبة ونهضة من الهوان
مصر السياسة باسم الشريعة ، ما جعله يتأكد أن هذه الومقات والمفاسد والاتجاهات
غلبة الشريعة الإسلامية ، وفي تجارز هذه الاتجاهات الصريحة ، وقد أولها باسم القياس والاعتدال ١١٣
والتعديل ١١٤ . من هنا دخل إلى باب الله ليصلح به الرأى والرتبة ، واختار اللعب الطاهري
لأنه اللعب الذي يوجب الاجتهاد ويمنع التلاعب بالصور .

الباب الأول

مقدمة الإمامة عند ابن

الفصل الأول: الإمام ، ضرورة وجوده والأحكام التي اختص به

الفصل الثاني : إمامة المفضول وطرق عقد الإمامة .

الفصل الثالث : واجبات الإمام وحقوقه وعونه .

تقديم

في الإمامة ، هي أولاً إشكالية تختلف المسلمون في شأنها بعد وفاة النبي ﷺ
 أن النبي لم يقرر نظاماً معيناً لي يكون إماماً أو خليفة من بعده . قال
 : « رأيت خلفاء بني أمية ، خلفاء الإمامة ، إذا ما لم يبق في الإسلام
 أصل على الإمامة في كل زمان » . ١١١

الفرق الإسلامية الذين شهد لهم بالقدرة والإحاطة ، بذل على ما
 توجب عليها من نتائج ذات خطورة بالغة ، إذ أدنى الخلاف
 في الأولى ، كالشيعة والخوارج والرواحنة ، فهي من
 انقسام المسلمين إلى فرق متصارعة فيما بينها
 إماماً عقلياً .

طرحه عندهم ، بالمعتقد ، أن الخلاف
 من الفرق المتصارعة كان بلجاً
 منهم النصوص أو تأويلها
 كالشيعة والخوارج
 بلعنوا بها

إشكالية
 مباشرة ، ذلك
 الشيوحتي في ذلك
 على قاعدة دينية ، مثل
 وهذا القول من أحد مؤرخي
 لهذه السلسلة من أجيال كبيرة ، وما
 حولها أيضاً بعد إلى شيو ، الفرق الإسلامية
 الناحية التاريخية أولاً إشكالية توجب عليها
 صراحة سياسية ، موافق ما تطور بعد ذلك فأصبح هو
 وما جعل تلك الخلافات السياسية بين المسلمين مؤثرة
 السياسي بين المسلمين ما كان يستند عن الدين ، لأن كل فرق
 إلى نصوح الدين دائماً ليند موقفه ، وهذا يدفع إلى الاجتهاد في
 تأويل الأحكام ، عندئذ صار كل حزب سياسي فرقة دينية لها معتقداتها
 والعترة والأمويين والرواحنة . ثم عمد أصحاب كل فرقة إلى اصطلاح الأخابست
 معتقداتهم فصار الأمر متعلقاً بالدين ومسألة الانتفاضة تعقلاً كبيراً . ١١٢

وقد كان وراء هذا الخلاف حول الإمامة بحث فلسفي ، حول السلطة التي كان يمارسها
 الإصول نفسه في حياته ، فلم يكن الإصول ﷺ صاحب سلطة روحية فقط ، بل كان حاكماً ،

١١١ عبد الحميد الشيبه منتقى ، الملل والنحل - تحقيق : عبد الحميد محمد الوكيل - دار الفكر -

بيروت - دار - في - ٢٩ .

١١٢ دخلت قضية الإمامة مبحث العقائد ، حتى عند أهل السنة ، لأن البلغة لما اعتبروها أحد الجذبات من

أصول العقائد الإسلامية ، لم يوافقهم على ذلك أهل السنة ، ولكن احتج أهل السنة فيما بعد إلى الرد على

الرد ، فكانت قضية الإمامة من أهم العوامل التي جعلت يظهر علم العقائد أو علم الكلام ، انظر ،

الرواسي : التطورات السياسية الإسلامية - دار الفرق - القاهرة - ١٩٤٠ - ١٩٣٩ - في ٩٦ - ٩٧ .

كان يجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ، ولهذا كان من الطبيعي أن يتصل بال
السلطة الزمنية التي يجب أن يراد بها خليفة ، هل يشترط في الخليفة أو الإمام
السلطتين الروحية والزمنية ، أم يكون صاحب سلطة زمنية فقط ، باعتبار أن
بوفاة الرسول ؟

صاحب سلطة زمنية فقط ، هم الذين قالوا بأن الخلافة أو الإمامة
بالبيعة والاستفتاء والشورى ، هؤلاء هم أصحاب أبي بكر ،
وأهل السنة والجماعة . أما الذين قالوا بأن الخليفة لابد
أنه من آل أبي طالب ، فليسوا على شيء ، بل
أن السلطة الروحية لم تنته بوفاة الرسول ، بل
بمن بعده ، وهم أهل القعدة ، ولهذا نسبوا
بعضهم البعض ، وذلك من أجل أن
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

قد أجاز على الأمة

أن
السلطتين
أن يجمع بين
السلطة الروحية والزمنية

الذين قالوا بأن الخليفة
تكون بالاتفاق والاختيار ، أي
قد عرف هؤلاء أصحابهم وأبناءهم
وأن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية
الخلافة تكون بالنصي والتعيين ، وهم وأرادوا
اعتدلت في علي بن أبي طالب وأيضاً في الأئمة
العصاة إلى علي والأئمة من بعده ، إلى جانب قبولهم
بأن يكون اعتداد السلطة الروحية في الأئمة وعدم انقطاعها بوفاة

وقد ظهر ابن حزم وأبى بدويه في هذا الموضوع الخطير وحده
الطرح على غيره - وما زالت - والخاصة بقضية الإمامة ، وأنها :
- هل يجب على السليق أن يتبعوا إمامهم أم لا ؟ خليفة أو حاكم ؟

- ما الفرق بين وجود مثل هذا الإمام ، وهو تعلق الخوفاً بالحكم بشؤون الدين
أم تتجاوزها إلى شؤون الدنيا ؟
- هل يجوز أن يوجد إمامان في وقت واحد كما اقترح الأصناف على المهاجرين يقولهم ، منا
أمير وعندهم أمير ؟

- ثم ما العلاقة التي يتم بها نصب الإمام ، هل يكون ذلك بالنصي عليه من الله أو الرسول
نصاً خفياً أو ظاهراً ، أم يكون تعيينه بالاختيار والعقد ، ومن الذي يرد به النص ؟ إذا ذهبنا مع
التقليد به ، وما الصفات والشروط التي يجب أن يكون عليها الموضع للإمامة عند التقليد
بالعقد والاختيار ؟

- وأخيراً هل يصح عزل الإمام وخلفه عن الحكم ، وما الأسباب التي تدعو إلى الصلابة ؟
فإن التساؤلات كانت مجالاً لمخالفات فكرية وعملية جليها المسلمون في مجال الفكر
عليها هي التجارب السياسية المختلفة التي التزموها للتحقق من الأزمات
عليهم . وقد ناقش ابن حزم كل هذه الأمور التي تخص قضية الإمامة وهذا

أن
السياسي
التي من
هو موضوع هذا الباب

الفصل الأول

الإمام ، ضرورة وجوده والأساس في اختياره

ثانياً : وجوب الإمام . ثالثاً : شروط الإمام .

ولم تقتض نصب الإمام ، هل يجب أو لا يجب ، ويمكن في هذا

أولاً : وجوب الإمامة .

اختلقت الفرق الإسلامية من

الصلوات بين المجاهدين بأمرين هما :

أولاً : وجوب الإمامة :

الأول : يرى وجوب نصب الإمام مطلقاً ، أي

أي في حال ظهور الفتن والاضطرابات ، وحوالهم جميعاً

الشيعة ، ١١١

الثاني : يرى عدم وجوب نصب الإمام ، وعدم التبعات من

غير ضرورة لأن الواجب أن يتناصف الناس فيما بينهم على

لا يترتب إلا بتعيين إمام يعلمهم عليه ، جاز لهم أن يتصوا عليهم إماماً

إليه الضرورة بأن تعادلو واتصوا ، فلا يجب عليهم القامت . ١١٢

كما أن هناك فئة من المعتزلة ذهبت إلى عدم وجوب إقامة الإمام وبخلاف أصحاب

الاجتهاد في التفاصيل حيث تختلف الدواعي التي تؤمن إلى عدم وجوب السلطة ، فيجوز

لأولئك الذين يرون أن السلطة

التي فإن رأوا أن ذلك

أما إذا لم تدع

أي هذا

١١١ عروة بن ربيعة الجاهلي - رسائل الجاهلي - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة المطابع - القاهرة -

١٩٦٤ - ج ١ - رسالة الجواهر والشماعات في الإمامة - ص ١٠٩ - ج ١ - رسالة كشاف العر وحفظ اللسان -

ص ١١١ ، عبد الرحمن بن حنبل : القصة - دار القلم - بيروت - ١٩٦٦ - ص ١٩٠ ، أبو حامد الغزالي :

الاقتصاد في الاعتقاد - تحقيق : إبراهيم أنس بجويجي ، حيدر أباد - ١٩٦٦ - ص ٢٢٦ ، أبو

محمد علي بن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل - مطبعة النسخ - القاهرة - ١٩٦١ - ج ١ -

ص ١١٢ .

١١٢ أعضاء الدين الإجماعي : المؤلفات شرح الشويف الجوهري - تحقيق : عبد الدين الحلي - مطبعة

القاهرة - ١٩٦٤ - ج ١ - ص ٢٤٤ ، أبي حزم : الفصل - ج ١ - ص ١١٢ ، ابن حنبل : القصة -

برسائي : الملل والنحل - ص ١٦٤ ، وانظر أيضاً ميراث هذا القرن في قوله بعدم وجوب

عليه في : ١٠ - قوله معصه الثاني : موسوعة الفقه العباسي ونظام الحكم في الإسلام -

١٩٨٠ - ج ١ - ص ١٢٩ وملاحقها .

المقدمة

ص ١١٢ ، الملل

السلطة لآراء الجمهور

في الكتاب الجاهلي - ج ١

من المصلحة أن الإمامة غير واجبة في حالة الفتن^{١١٦}. أما إذا اجتمعت الأمة على الخي
هذه الحالة تكون في حاجة إلى إمام. أما الأصم فقد تضاربت الأقوال حول موقفه
الإمامة. ففي جواز يذكّر الشهواتي أنه يرى أن الإمامة لا تستلزم في إمام
في حالة الاتفاق وإجماع الأمة عن بدو أبيها من رأى القوي^{١١٧}.
في الأصم على عكس ذلك، أي أن الإمامة تجب عند الفتن دون
الأصم القول بعدم وجوب الإمامة مطلقاً، يقول القزالي:
تمام الأرجح من بعد الوحي بن كيسان^{١١٨}.
أما ذكره القاضي عبد الجبار وابن أبي الحديد
عقروى وجوب الأصم، والأقوال للشيخين
اليعنى. يقول القاضي عبد الجبار
من، وزال النظام وما يوجب
في ذلك، أي استحالة

القوي
بين الأمة في
من نصية وجوب
الفتنة. أي لاستبعاد
لجدا أن زمناً أو يور وأياً
الأمن^{١١٩} وشه رأى ثالث ينسب إلى
ثم يلعب أحد إلى جواز الاستفتاء عن الإمام
هذه ثلاثة آراء متعارضة للأصم. ينصلي بينهما
من تفسير رأى الأصم، فإنهما معقولان مستقلان عن
إلى القوة الواحدة ثم أولى الناس يقولون نقل بعضهم عن
تعليقاً على رأى الأصم: إنما قالوا أنصف الناس بعضهم بعد
إقامة الحد. لا يستغنى الناس عن إمام، والعلو من حال الناس خلا
إصناف الناس بعضهم بعض، إنما يفهم من قوله أي إقامة الإمام واجبة^{١٢٠}

- ١١٦ عبد القادر البغدادي: أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - دار الأوقاف
بيروت - ١٩٨١ - ص ١٢٢، الإجماع والبرهان: المؤلف وشوخوا - ج ١ - ص ٢١٥.
١١٧ الشيهوتاني، الفل والفلج - ص ٢٢-٢٢.
١١٨ الإجماع والبرهان: المؤلف وشوخوا - ج ١ - ص ٢١٥، فخر الدين الرازي، الأنصاف في أصول
الدين - مكتبة المجلدات الأثرية - القاهرة - ١٩٨٩ - ج ٢ - ص ٢٤٦.
١١٩ أبو حامد الغزالي، إخصاص الباطنية - تحقيق: د. عبد الوحي بدوي - نشر التوعية للعبادة
والشعر - القاهرة - ١٩٦٤ - ص ١٢، ابن خلدون: الفتنة - ص ١١٢.
١٢٠ القاضي عبد الجبار - الفنى في أبواب التوحيد والعدل - ج ١ - تحقيق: د. عبد الحليم محمود،
دنيا - دار الحضرة للتأليف والنشر - دت - ق ١ - ص ٤٨، ابن أبي الحديد: شرح منيع
تقريب - محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٨٩ - ج ٢ - ص ٢٠٨، وقد
أو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصنفين - تحقيق: د. ربيع - مطبعة
١٩٨٢ - ج ١ - ص ٤١، البغدادي: أصول الدين - ص ١٢٢.

هذا ابن حزم من قضية وجوب الإحالة

وجوب الإحالة هي أولاً قضية بمعنى ابن حزم يحلها ، ويعبرون الحجج والأدلة من
في البرهان العقلي ليبين على هذا الوجوب ، وقد اطلق ابن حزم إلى هذا
الإنسان معنى أو اجتمعت بطبعه ، وأن صلاح الفرد متوقف على صلاح
الجميع المستعمل أن يبقى الإنسان في هذا العالم دون معارضة لقوة
والطهارة بطعن والتسارع بنسج والمجاهة يعطى ، وكل إنسان
الجميع ، ولا ضرورة بالسبب ١١١

تعارف على البر والتقوى ، فأنى عمل لإنسان فيه
أخيه بأمر الله . ١١٢

عالمين بين أفراد المجتمع . وإذا كان
أمر وأمره بل وحتمية ، وبهذا
معارضة . يقول ابن حزم في
الحاج الناس إلى من
القول الموقر ،
السلو من

قضية أو
التوازن والمنتزعة
الفكرة من مقولة أن
الجميع وكذلك المعنى ،
على مصلحته ، فالحالات دعوت
إلا أن يتولى القيام بعمل فيه مصلحة
كما أن الله تعالى قد حث عباده على العمل
مصلحة لخيرته أو لخيرته ، فهو بر وتقوى إذا استعمل
يستفح من هذا أن ابن حزم يؤكد على ضرورة التمسك
الاجتماع ضرورياً وحتمياً ، فإن التناقض وتعارض المصالح
يمكن من الضروري وجود سلطة عليا لإقامة التوازن بين المصالح
هذا . لما كانت الخلافة من الله على منتهى رسوله وإقامة شعائره دينه ،
يقوم بينهم مقام بينهم ، لتألف برحمت الأرواح المختلفة ، ولجميع بهيئة
وتتخذ بأسفوط الأئمة المتعالية ، وتستفح من خوف التفرق للعائلة ، لأن في طابع
حب المتعالية والتقوى حالاً يستفحون عند الاجتماع قوى دراجع تكفى ١١٣

الأدلة ابن حزم على وجوب الإحالة

استدل ابن حزم على رأيه بضرورة تصويب الإحالة ، بأدلة قرآنية من القرآن والسنة
والإجماع ، وكذلك الأدلة العقلية .

١١١ أبو محمد علي بن حزم ، وصاحب ابن حزم الأنصلي - تحقيق إحسان عباس - مجلة الخالجي -

الطائفة - د.ت - رسالة تاريخ العلوم - ص ١١٢ .

١١٢ المصدر السابق ونفس الصفحة .

أبو محمد علي بن حزم - شذرات من كتاب السبل - جمع - محمد إبراهيم الكاشي - مجلة نقولان

١١٣ - ١٩٦٠ - ص ٩٦ ، وإلى نفس المعنى ينسج الجليل في الرسالة - ج ١ - رسالة كتمان

الذ - ص ١١١ ، ح ١ - رسالة الجوابات واستحقاق الإحالة - ص ٢ ، ٦ ، ابن خلدون :

١١٤ - الاقتصاد في الاعتقاد - ص ١٢٦

١١٥
القولية - الط
السر وحفظ السلطان
الفتنة - ص ١١٠ ، القولان

البلدية الشريفة:

من قول الله تعالى : **اتَّبِعُوا اللَّهَ وَاتَّبِعُوا الرِّسَالَ** وأولى الأمر منكم . ۱۱۱۰

هناك أحاديث كثيرة صحاح في طائفة الأشعة واجب الإجماع .^{١٧١}

اسلم ان يبيت الجنايس في عتقه لإحرام يعة: ١٨١

من طلعة لى اليوم القيامة لأجته له ومن مان

[illegible]

فذلك ذلك على أن رسول الله لا يترك

اعلیٰ، وہ ہیں

12

4- الاجتماع:

روی این حرم آن دیوبند

ذلك مبادرة الصعبة إلى

۱۱۱ صوره النساء - ۱۱۲

١٩١ الى حرم : الفصل - ج١ - ص ٤٩

١٦٦ الف خزم - الحلي - ج ١ - ص ١٠٩

١٦١ - مجمع - كتاب الإمارة

١٥١) جميع مسلم - كتاب الإمامة - باب وجوب ملازمة جماعة السلف .

١٩١١ المظفر في ذلك ، أبو محمد علي بن حمزة ، جوامع البيرة وخصه رسائل أخرى - تحقيق : د. إحسان

ملحوظات المؤلف - دار النشر - الناشر - من ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٦

١٤٥ . ١٤٦ . ١٤٧ . ١٤٨ . ١٤٩

الحمد لله

21. 4/22

1941-1942

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ثم عثمان ثم عليا - مع خلاف علي - وما زال هذا الفعل جاريا حتى الآن من

ثم عثمان
المطبق (١١١)

دوى ابن حزم أنه
الشكرين لوجوب الإمامة
أهل ابن حزم وأهلهم بقوله بأن
وأما القولان والسنن قد ورد فيهما إيجاب

لإمامة علي حجة الإجماع الذي انعقد في صدر الإسلام الأول، ما أنشأه
فليس من شأن هذه الآراء أن تعطى في ضرورة إقامة الإمام، وقد
كان القولان قد أجمعت على وجوب إقامة الإمام ومطابق لأهلهم
حاجب الإمام. ١١١

أما الأدلة العقلية:

إلى جانب الأدلة الشرعية من القولان والسنن وكذا
على وجوب الإمامة وهو:

ذلك الإجماع، يضيف ابن حزم دليلا عقليا

تطبيق الأحكام الشرعية لإمام الإجماع: يرى ابن حزم -
الله تعالى قد أوجب علينا إيجابا شرعية كثيرة، كتطبيق الأحكام
والنساء والشك والطلاق وصائر الأحكام، ومنع القمار وإنصاف المظلوم و

استناد العقل كما يرون - أن
في الأصول والمبادئ
أخذ النقصا وغير

١١١ ابن حزم: شذوات من كتاب الصلاة - ص ١٩، الفصل - ج ١ - ص ١٩، وإلى ذلك
كتلبي على وجوب الإمامة لأهل القضاة عبد الجبار في الفقه - ج ٢ - ص ١٢، شرح الألف
المقدمة - تحقيق: عبد الكريم عثمان - مكتبة دار - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ١٨١، ابن خلدون: المقدمة -
ص ١٩١، عبد الكريم الشهبيني: معالم الإسلام في علم الكلام - نشر: التوزيع - القاهرة -
١٩٦٤ - ص ١٩١ - ١٩٢، الإبراهيم والجرجاني: المؤلفات - ج ١ - ص ٢٢١، مطبعة، معهد
معهد البحوث: أصول الدين - تحقيق: هادي يوسف - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٩٦٢ -
ص ١٨٦، أحمد بن عبد الله القلنسوي: ما رواه الإمام في معالم الخلافة - تحقيق: عبد الستار أحمد فراج -
مطبعة التراث العربي - دار الإفتاء والأشياء - الكويت - ١٩٦٤ - ج ١ - ص ١٦، البغدادي: أصول
الدين - ص ١٦.

الإجماع
تكون

إمامة الله
السننية لإمام الدين
أصول الدين - ص ١٩١

١١٢ ابن حزم: الفصل - ج ١ - ص ١٩، ومن ذلك ابن حزم في عدم اعتبار رأي الشكوى لوجوب
الفقه عبد الجبار في الفقه - ج ٢ - ص ١٢، الشكوى: طلب الشكوى على العقائد
السننية - نشر: توفيق يوسف - دار معارف - ١٩٦٦ - ص ١٨١، البغدادي:

الأمر ، ولما كانت هذه كلها اتهم الإيمانية ، فمن خارجها التامتها ، ومن غير
على هذا بدون استناد الأمر إلى إمام ، فالبدلة التي لا رئيس لها لا تقام فيها
حتى ذهب الدين في أمورها ، فلا يصح إقام الدين إلا بوجود إمام . ١١١
الآن في موضع آخر ، نذهب إلى أنه لا يمكن أن يؤخذ صدقة دون
حكم يفي التبرع منه ، فلا يصلح ذلك ، ومن أباح هذا فقد خون
الله تعالى ، وأوجب أنه لا حاجة بالشأن إلى إمام ، وهذا

ذلك من
الحسن عمل
الأحكام ولا الحدود
ويؤكد ابن خزم هذا
الإمام أو مقام حد ذاته أو بعد
الإجماع وأصل الأمانة التي التزمه
خلاف الإجماع والتي : ١١٢

في ابن خزم السابق تعليلًا موقفاً بأن القيام
بشيء على قوله تعالى : لا تكلف
من أحكام العقل ، وحيث شرع
ذلك على غرضه ولو أئله من

وهل الشيخ محمد بحيث الطبيعي على ذلك
الذي ادعى ابن خزم أنه من أنيسة المنطق وأحكام الف
الله نفسه إلا استعمالها ١١٢ ، إنني هو مأخوذ من الكتاب لا
لاعتقني . وشأن عالين التباين الشرعي والفقهي ، كما يعلم
أصعب في علم الأصول ١١٣

منع من التمسك
الذي قيل
ففي

هذا في الأدلة التي استند بها ابن خزم على وجوب إقامة الإمام . ومن
بمصادفة هذه الأدلة أنه - بجانب بيان الحكم الشرعي - يصح في الوجبة الملحة للأ
عنوط الخلافة ، في وجود سلطة مؤمنة أو خليفة قوي بينهم أحكام الدين وتكاليفه ، و
على التواضع السياسية .

-
- ١١١ ابن خزم : الفصل - ج١ - ص ١١٢ . وقد أشار إلى هذا الرأي غير ابن خزم ، القاضي عبد الجبار في
كتاب المنطق - ج ٢ - ص ١ - ج ١٢ ، الإيجي والبرجاني ، الواقف وشو ج١ - ج ٢ - ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ،
الواري : الأوجي في أصول الدين - ج ٢ - ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
١١٢ ابن خزم : المنطق - ج ١ - ص ١١١ . وفي المنطق بعد في عنوان من كتاب السلسلة ابن خزم -
١١٢ .
١١٣ الواري - ج ١ - ص ٢٤٦ .

١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

هذا بحيث الطبيعي : حقيقة الإسلام وأصول الحكم - الطبعة الثانية - القاهرة -

شأن وحدة الإمامة :

وقتها السليق على أنه لا يجوز أن يكون لأكثر من خليفة أو إمام لأن ذلك
والثبوت والشأن. ١١١

ما بعد الأئمة :

والأئمة القرون الأولى للدولة الإسلامية ، أما بعد أن امتدت
تعددت الإمامان والحقائق ، لهذا فإن فقهاء السليق لم
تعدد لهم شروطاً ، بل من هذا رأي الجويني والإيجي
في وجوب أصناف واسعة شاسعة ١١٢ وسبب
في كتابي إحقاق الأئمة ، لأن الحاجة قد
والبحار المعينة فصل في أجواء دار

أن التعدد في الأئمة ، خلافاً

الواضح من رأي هؤلاء الفقهاء أن وحدة الإمامة هي الأصل ، و
على سبيل الاستثناء والمفروضات يجوز ،

١١١ ابن خنوم : الفصل - ج ١ - ص ١٨٨ ، المحلى - ج ١ - ص ١٤١ ، أبو الحسن الطائري :
الطائفة والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د ١ - ص ١٠١ ، أبو يعلى القزويني :
الطائفة - تحقيق : محمد حامد القلي - مؤسسة المحلى - ١٤١٢ - ص ١٢٢ ، القليني : عاقر إمامة -
ج ١ - ص ١٤١ ، ج ٢ - ص ٢٥٥ ، البرقي : أصول الدين - ص ١٨٩ ، الكاشاني : العلم والكشاني أبي
شريف : السامري في شرح السيرة - ص ١٨٩ ، الكاشاني : العلم والكشاني أبي شريف : السامري في شرح
السيرة - الطبعة الأخيرة - القاهرة - ١٣٩٤ هـ - ص ٢٨٠ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٢٨ ، سعد
الدين الشافعي : شرح العقائد السنية - تحقيق : أحمد مجازي السقا - مكتبة المكتبات الأزهرية -
القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٠٠ .

١١٢ أبو المحاسن الجويني : الإيضاح في قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق : محمد يوسف موسى ،
مكتبة المد - ص ١١٠ - ١١٩ ، ص ١٢٩ ، الإيجي : الخوارجي : المواقف
١٢٩ - ص ٢٤٩ .

١١٣ عاقر إمامة - ج ١ - ص ١٤١ .

١١٤ الدين - ص ١٢١ .

على
انفق أكثر
يؤدى إلى الشافعي
الحالات المسرح فيه

لم تتحقق وحدة الإمامة
الفتوحات وتغيرت الظروف ، فقد
يستطيعون انتقال هذه الحقيقة وأجزاء
والجوهاني ، فقد رأوا جواز تعدد الأئمة من
الفتن في هذا الرأي إلى عدة من فقهاء الشافعية
تتبع إليه ١١٦ . كما يجوز البغدادى التعدد متى كانت
الإسلام . ١١٧

الواضح من رأي هؤلاء الفقهاء أن وحدة الإمامة هي الأصل ، و

على سبيل الاستثناء والمفروضات يجوز ،

١١١ ابن خنوم : الفصل - ج ١ - ص ١٨٨ ، المحلى - ج ١ - ص ١٤١ ، أبو الحسن الطائري :
الطائفة والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د ١ - ص ١٠١ ، أبو يعلى القزويني :
الطائفة - تحقيق : محمد حامد القلي - مؤسسة المحلى - ١٤١٢ - ص ١٢٢ ، القليني : عاقر إمامة -
ج ١ - ص ١٤١ ، ج ٢ - ص ٢٥٥ ، البرقي : أصول الدين - ص ١٨٩ ، الكاشاني : العلم والكشاني أبي
شريف : السامري في شرح السيرة - ص ١٨٩ ، الكاشاني : العلم والكشاني أبي شريف : السامري في شرح
السيرة - الطبعة الأخيرة - القاهرة - ١٣٩٤ هـ - ص ٢٨٠ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٢٨ ، سعد
الدين الشافعي : شرح العقائد السنية - تحقيق : أحمد مجازي السقا - مكتبة المكتبات الأزهرية -
القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٠٠ .

١١٢ أبو المحاسن الجويني : الإيضاح في قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق : محمد يوسف موسى ،
مكتبة المد - ص ١١٠ - ١١٩ ، ص ١٢٩ ، الإيجي : الخوارجي : المواقف
١٢٩ - ص ٢٤٩ .

١١٣ عاقر إمامة - ج ١ - ص ١٤١ .

١١٤ الدين - ص ١٢١ .

١١٦ القليني : عاقر إمامة - ج ١ - ص ١٤١ .

١١٧ الدين - ص ١٢١ .

والله عن إجماع العلماء على وحدة الإمامة :

الفرق عن إجماع الأمة على وحدة الإمامة ، وهم : الجارودية^{١١٦} ، والنبوية^{١١٧} ،
كما اشككت الحزبية من الخوارج^{١١٨} وذكر ابن حزم أن محمد بن كروم
صاح السوفيتي^{١١٩} قال لا يجوز التعدد .^{١٢٠}

لأنهم لم يقلوا به أحد غيرهم ، إذا قالوا : لا يجوز أن يكون
بوصح أن يكون في الوقت إمامان أحدهما ناطق والآخر
سامتاني وقت الحسن ، ثم نفى بعد موت^{١٢١}

أدلة أنصار التعدد :

أورد ابن حزم أدلة أنصار التعدد وهي :^{١٢٢}

١- قول الأنصار يوم السيفة للشاهدين : هذا أمير وذاك

٢- إن معاوية بن أبي سفيان كان يدعو إلى جانب علي بن أبي
الحسن بعد استشهاده .

(١١) الإجماع والبرهان : المؤلف وشرحه - ج ١ - ص ٢٥٢ .

(١٢) السوفيتي : للعلامة - ص ١٦١ - ١٦٢ .

(١٣) المتن السابق - ص ١٤ .

(١٤) هو من التشكيك وفتح التوكيد ، وقد استعمل في الجهد أو عزم لا كالأجماع ، وسبق ليعنه

شاذية الخوارج بنسبهم ، ثم أخرج عنه فوجا إلى الشام ، واعتصموا به فأتوا إلى بنسبهم جسد محمد بن
جسد الشاهدين طاهر ، وتوفي سنة ١٥٨ هـ .

انظر : ابن جرير المصنف : لسان الميزان - مطبعة دار المعارف الثقافية - ج ١ - باب ١ - الذي - ج ١

- ص ٢١٢ .

إذا لم أشهد على وجهه لا .

١- حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٤٠ .

٢- أصول الدين - ص ٢٦٤ .

٣- ج ١ - ص ١٤٠ .

خزني

شذت بعض

وهما من الزيدية .

السجستاني^{١٢٣} وأما الصبر

أما الإمامية ، فقد أبوا

في الوقت الواحد إمامان ناطقان ،

صامت ، وادعوا أن الحسين بن علي كان

أدلة أنصار التعدد :

أورد ابن حزم أدلة أنصار التعدد وهي :^{١٢٤}

١- قول الأنصار يوم السيفة للشاهدين : هذا أمير وذاك

٢- إن معاوية بن أبي سفيان كان يدعو إلى جانب علي بن أبي
الحسن بعد استشهاده .

أخير :

طالب ، ثم إلى جانب ابنه

قوله ابن حزم حجج القائلين بتعدد الأشعة :

عوم النقد أولاً القائلين بتعدد الأشعة على النحو الآتي :

١- إن الأنوار ، فقد رده ابن حزم ، بالعديد من الحجج وهي :

سار صواباً لم يكن كان خطأ منهم في الاجتهاد . ١١١

يعتبرون هذا التعدد ، بل يفصلون أن يلقى والأشعة ، فإن كانت

المتفصلين أن يلقى أحدهما في وقت واحد ، وهذا هو الظاهر

القول ولم يوافقهم عليه . ١١٢

على ثقبه سيده في رأي ابن حزم ، إن

في حيزه على بصيرة عن الدعاء

أن أخطأ في اجتهاده ، ولا حاجة

أن يمل واحد منهما

أولاً ، وبهذا

أحد

نقد

وجاء ابن

١- بالنسبة لقوله

ألم يكن قول المتن

أي إن الأنوار لم يفصلوا

ولي من المجاوزين آخر ، وهكذا ، و

من كلامهم ١١٢

أرجو أن المجاوزين قد خالفوا الأنوار في هذا

٢- أما الاستدلال بمسألة معارضة إلى جانب إمامنا

أن الإجماع الحق هو على رضى الله عنه ، ولم يكن معارضة

أنه إجماع ، ولحق معارضة كانت من أجل الخطأ بل عثمان ، و

في خطأ الخطي . ١١٢

ومن ناحية أخرى فإن علماء معارضة لم يسلم أحدهم للأمر بذلك ، بل

يؤمن أنه الحق ، وكذلك كان الحسن رضى الله عنه إلى أن أسلم الأمر إلى معاوية

بطل حجج أن معارضة وعلماء توليد الحكم في وقت واحد ، فإن لم يتولد الأمر من إجماع

المسلمين في وقت واحد ، فقد صح الإجماع على هؤلاء قول ابن أبي كرم وأبو الصريح ١١٢

جواب ابن حزم في حجة الإجماع

بعد أن انتقد ابن حزم حجج القائلين بتعدد الأشعة ، بين لنا أعني في الوحدة التي يستند

لها إلى الثبوت والسنن كما هو رأينا عند التنقيح والاختلاف على رأي ، بالإضافة إلى استناده

إلى حجة أدلة عقلية ، وذلك على النحو الآتي :

١١٢ الطرد السابق ونحوه الصفة .

١١٢ الطرد السابق ، ص ١١٢ .

١١٢ السابق ، ص ١١٢ .

١١٢ السابق ، ص ١١٢ .

١١٢

١١٢

١١٢ الطرد

١١٢ الطرد السابق

١١٢ الطرد السابق من

ولو جاز أن يوجد أحد من إمام الدولة الإسلامية، وإنه أئمة حتى يمكن في كل عمل على هيئة إمام أو في كل قرية إمام، ويمكن في واحد إماماً وحيداً في عزله، البعض هؤلاء الذين والدنيا. ١١٦

إمام واحد في العالم "أن خط الواحد في تدبير الأمور خير من صواب واحد. فخط الواحد في ذلك يستنوك وصواب الجماعة يفرض ١١٧ على ١١٨ وأيضاً الظلم والإعمال مع الواحد أقل منه مع الاثنين

صك بوحدة الإمام رغم علم بما أصبح عليه واقع الحكم وما أخذ به من المواقف هنا نتيجة لما أصبح من أدبيات كثيرين للخلافة، وأيضاً بسبب وسبب ملاصقتها للمبدأ التيملي من كل هذا يرجع إلى إمام واحد بيت الحاكم فقط واستقال ثمرة في قوة توجله من دولة موحدة على التنوع على

ملاحظ من خلال أدلة أبي حنيفة أنه ينص الدولة الإسلامية من اتساع وتقسيم، و عليه حال الأئمة في عهد من ترقى والتقسيم، ووجوب طبيعة الجلاء وتبين الأجانب والعناصر التي تقطعها، التطلم إلى امتداد أرضه من مسلمي الأئمة مرة أخرى، وإلى توكيز السلطة في أموة واحدة، فقد كان توكيز السلطة في الحكم إلى ابنه ابن بنته أموات الأموة الأموة أو كبير في استنوار الأموات وتكونها على مقاومة الخطوب مواد في الداخل أو في الخارج، فأقام الأموات وسلطة مركزية وفوضا على الفوضى السياسية. يقول ابن حزم: "فهم الذين وادعوا، وإذا كان إمامان فقد حصل التنوع المحرم فيوجد التنوع، ووقفت العصبة لك وقتاً حالاً يعمل لنا ١١٩.

ولكن لأنهم من تأييد نظام الحكم الأموي أنه يوجد نظام الدولة والملك، فهو كما سمي في الصفحات القادمة أحد شروطها هيئة الحاكم إذا لم توجد فيه فلا يكون في أموات الحكم، وهذا يعني أنه لا يوجد النظام الملكي الحديث.

١١١ المصدر السابق ونفس الصفحة، ومير البغدادي عن نفس الفكرة يقول: "ولو جاز إمامان وأئمة جاز أن يتولد كل في صلاح الإمامة، فيقوم كل واحد منهم بإقامة محله وعشيرته، وهذا يؤدي إلى شوا من الإمامة في أصلها". الفقه المجلد الثاني - ص ٢٢٥.

أخيراً: يحصل في كل ما ذهبت.

م - الأخلاق والسير على مائة الفوضى - ص ١٢٩.

الفضل - ج ١ - ص ١٢٩.

ص ١٢٩.

إمام أو في
وهذا هو الفقه

١ - إمام أو في

الجماعة التي لا يجمعها إمام
استقامة الإعمال وفي ذلك المبدأ
فصاحلاً ١٢٠

ملاحظ من خلال أدلة أبي حنيفة أنه ينص

الدولة الإسلامية من اتساع وتقسيم، و

عليه حال الأئمة في عهد من ترقى والتقسيم، ووجوب

طبيعة الجلاء وتبين الأجانب والعناصر التي تقطعها،

التطلم إلى امتداد أرضه من مسلمي الأئمة مرة أخرى، وإلى

توكيز السلطة في أموة واحدة، فقد كان توكيز السلطة في

الحكم إلى ابنه ابن بنته أموات الأموة الأموة أو كبير في استنوار

الأموات وتكونها على مقاومة الخطوب مواد في الداخل أو في الخارج، فأقام

الأموات وسلطة مركزية وفوضا على الفوضى السياسية. يقول ابن حزم: "فهم الذين

وادعوا، وإذا كان إمامان فقد حصل التنوع المحرم فيوجد التنوع، ووقفت

العصبة لك وقتاً حالاً يعمل لنا ١١٩.

ولكن لأنهم من تأييد نظام الحكم الأموي أنه يوجد نظام الدولة والملك، فهو

كما سمي في الصفحات القادمة أحد شروطها هيئة الحاكم إذا لم توجد فيه فلا يكون في أموات الحكم،

وهذا يعني أنه لا يوجد النظام الملكي الحديث.

في

١١١

١٢٠

١٢١

١٢٢

تاریخ و جغرافیہ

أول من جازى بغير أحد من أهل الإسلام في سنة أبي جازى الخوارج
والذين خرجوا من آل البيت لأتواهم يحيى أئمتنا في الديارات ذلك
لأنهم من ولا رسول الله ﷺ فكانوا ما بالاهات وجب أن يوت ذلك
فمنك إجماعاً - معاذ البراءة - على أن رسول الله ﷺ

الإمامة عند
فيما حلت الزوال
ولو جاز أن توثق الملائكة
الولاية نداء. وهذا البصيص
قال: ثم توثق الملائكة صفة ١١١

خلافة نبوتية تجوز في كل من استوفى شروطها
فإن بعثت تيمم بوضع الولي هذا نصب.
فإن تولي منصب الإمام وولاه بغير
إذن هذه الشروط:

من هذا يتضح أن العلاقة بين عدم
دائمت أن أهل لها أن تميز ، فذلك من وجود صف
وقد حله ابن خلدون ما يجب أن يتولد من التورط بين
هذا التورط الذي حله ابن خلدون والذات الشخصية في كل منها .
الذاتية .

الإمام . ونوع
نوع
نوع

اختلف العلماء المسلمون والفرق الإسلامية حول قضية البيت الذي ينتمي له
أسباب الخلاف والتعارض بين الفرق الإسلامية المختلفة ، إلى أن هناك مذهباً واحداً
على رجب أن يمكن الإجماع من توثيق ، وهناك مذهب آخر يقول على السواء
المسلمين وعلى رجب الخلافة على كل قائم بالقرآن والسنة مادام قائماً بالعدل ، ويستوعب
أرضي التوفيق على النحو الآتي :

والله اعلم بالصواب

وهؤلاء هم أهل الحق ومنازل العترة والشيعة والأئمة. وقد تمك أهل السنة ومنازل
العترة جميع التولية من تخصيص. أما الشيعة فقد حصروا في نوع معين من الشجرة

الحق جزمه الفصل - ج ١ - ص ١٦٦

الشيخ: ع ١١، والحديث رواه البخاري في فضائل النبي ﷺ في النواحي ٢، ورواه

توبة فالتفتوا أن يكون عاصبا علوماً ، واشتهر بالولاية أن يكون عاصبا من نسل
عبد المطلب عم الرسول . ١١١

ويعلم وجوب ثوبه التوبة في الإسلام :

في الإسلام ثوبه التوبة ، وأشهد هذه التوبة : الخروج الدين وإلا أن
تكاملت فيه الشروط الأخرى من العلم والعبادة والشفاعة ، من
نفسه ١١٢ وقد أنكرت ثوبه التوبة أيضا الغدلية التي
فقد قال في الإمام أنها تصح في غير توبته وكان من
العلماء ١١٣ أو الغدلية أصحاب ضرر بن عمرو ، وقد
نسب إلى ضرر أنه قال : إذا اجتمع توبتي
أفعلها عشيرة ١١٤ . ولقد أيضا أن فعلها
كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد . ١١٥
لعل أهل السنة إلى ثوبه

التوبة . ١١٦

ولكن رغم كل من قال بعدم وجوب توبة الإمام ، إلا أن الخوارج في
الاجتهاد ، فهو بعد إحدى الصفات اللازمة للجيرة لعقبهم ، بل إحدى الصفات
بنوم عليها ما بعدهم .

التي روتها هذا
الكتاب الكبير التي

١١١) الأبي الجرجاني : الزائد رتبه - ج ١ - ص ٢٥٠ ، القاضي عبد الجبار : المقي - ج ١ - ص ٢٠
ق ١ - ص ٢٢٤ ، ما بعد ، سيف الدين أحمدي : غاية الزمان في علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد
الطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٢١٣ - ٢١٤ ، الفهرستي : فضائح
البايعات - ص ١١٠ ، التفتازاني : حاشي الإقالة - ج ١ - ص ٢٦ - ٢٧ ، البزدي : أصول الدين - ص ١٨٧ ،
التفتازاني : المسألة في شرح المسألة - ص ٢٧٥ ، اللواتي : الأحكام الشرعية - ص ١٠٧ ، ابن خلدون :
المقدمة - ص ١١٤ .

١١٢) الشيباني : المصنف - ص ١١٦ ، البزدي : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

١١٣) الشيباني : المصنف - ص ١١٦ .

١١٤) الأحمدي : مقالات الإسلاميين - ج ١ - ص ١١٦ ، البزدي : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

١١٥) الشيباني : المصنف - ص ١١٦ .

١١٦) شرح نفع الإقالة - ج ١ - ص ١٨٧ .

١١٧) ج ١ - ص ١١٦ .

١١٨) الشيباني : المصنف - ص ١١٦ .
١١٩) ابن أبي خلدون : المقدمة

توضيح الإحرام عند ابن حزم

يقوم في هذا الموضع كل المذكورين السابقين الذين اعتبروا كون الحليفة من قوم
ملك يورود النص فيه . ليس هنا فقط ، بل أن ابن حزم يعتبر أن القوم من
أن الحلاقة لا يجوز إلا في ذلك قوم بن مالك بن النضر بن مالك ^{١١١} .
لا يجوز له ، وهذا لا يجوز أحدا ^{١١٢} .

من كان أبوه من بني نهد بن مالك حتى وإن كانت أمه
^{١١٣} . وعلى ابن حزم ذلك بأن من كان جليلاً أو مولى
يقف الحصى وانما نسب إليهم لا يستأنف إليهم .

من قوم ^{١١٤} يدخل في ذلك الحليف
وإبن أخت القوم منهم ^{١١٥} .
الأخت تحكم من ليس له
ولادة ومن عندها من
تتم وإبن أختهم

ينبغي أن
بوهما ضروريا ، ود
علم السب أن يعلم
والأخى الدعاء الحلاقة
ولا يجوز الحلاقة عند ابن حزم
من قوم ، ولا يجوز للحليف ولا للمولى
أو أبوه من بني قريش فإنه ليس من قوم بني
فلا يحل له في الأجر ^{١١٦} .

ويؤيد ابن حزم على من قال أن حديث الرسول ^{١١٧} .
والولى وابن الأخت تقول الرسول مولى القوم منهم ومن أنفسهم
عليهم ابن حزم بأن هناك إجماعاً على أن حكم الحليف والولى وابن
حليف ولا مولى ولا ابن أخت ، فمن أجاز الإحرام في هؤلاء جوازاً في
بني قريش منها من الحليف والولى وابن الأخت ، فحكم حليف قريش ودواء
تحكم من ليس بوجه ^{١١٨} .

^{١١٩} . فهد بن مالك بن النضر بن مالك بن عبد جالحى بن متصل بهم النسب النبوى ، فثبت أبو
حبيب ، كان رئيس القاطن بكة ، وكان ذلك مكان من انضم إليه من غير من قتالهم لسان بن عبد كنان
المجوسى يوم أباد على الجواز مجوس من اليمن يوم قتل جوه الكعبة إلى اليمن لتحويل الحج إلى بلاد
فهد بن دومت جوه ، راجع : أبو جعفر الطبرى : تاريخ الأولى والثلاث - طبرستان - محمد أبو الفضل - دار
الكتاب - القاهرة - د - ج - ص ١١٨ .

^{١٢٠} . ابن حزم : جهود أشباه العرب - ص ١ .

^{١٢١} . ابن حزم : الفضل - ج - ص ١١٨ ، الطلى - ج - ص ٢٨٩ .

^{١٢٢} . ابن حزم : الطلى - ج - ص ٣٦ .

^{١٢٣} . أبو أحمد بن حنبل في مسند - ج - ص ١٢٩ ، ص ١١٣ ، ج - ص ١١٦ .

^{١٢٤} . البخارى في المصاب - ١ ، والقرطبى ١٤ ، ودواء أبو داود في الزكاة ٢٩ ، والبيهقى في الزكاة

١ ، والطحاوى في السير ١٨ ، وأحمد بن حنبل - ج - ص ١١٨ .

١ - ج - ص ١٨ - ١٠ .

^{١٢٥} .
^{١٢٦} .
١٢٧ .
^{١٢٨} .
^{١٢٩} .
^{١٣٠} .

يستطيع القول أن هذا التضييق والتزول بالشروط من دائرة التيقن إلى دائرة التهمة هي من
أثر الأثرية على الخلافة في تاريخنا الإسلامي بين الأثريين والبليغيين والعلمانيين.

توثيق الإجماع

توثيقية، واستدل على هذا الشرط - ومع معظم علماء الفقه
مصادر الشريعة، وحاشا: الست والإجماع. ١١١
قوله التي استدل بها ابن حزم على توثيق الإجماع:

الخ.
لأن ابن حزم على
تسلك ابن حزم بشرط الفقه
الإسلامي - بمصنوعين وبمسيبين من
١- السنة النبوية: من الأحاديث النبوية
- قول شيخنا: الأشعث بن قيس ١١٢.
- قول شيخنا: لا يزال هذا الأمر في قوسين هاهنا
- قول شيخنا: إن هذا الأمر في قوسين لأبعد بهم أحدا
الذين ١١٣.

من الناس الثاني ١١٤

لا أشك الله على وجهه ما أقاموا

من السيرة حتى أصبح
التواتر ورواها
ابن حزم

وقد ردت هذه التصوي التي تقول بالتوثيق بمؤازة في كتب الحديث
حكمها حكم التواتر عند السليبي. يقول ابن حزم: هذه رواية جاءت وهي
أصح من مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية، وردي جابر بن عبد الله
وجابر بن الصامت معناه ١١٨.

١١١ الإجماع والمرجح: الواقف ومترجمها - ج ١ - ص ٢٥٠ الأولى: غلبة المولم في علم الكلام -
ص ٢١٦ - ٢١٨، الفرائي: فضائح السلطانية - ص ١٨٠، القليلي: ما لا يتفق - ج ١ - ص ٣٩ -
٢١ البوندي: أصول الدين - ص ١٨٨، الشكافي: السامري شرح السبائك - ص ٢٢٩، المازدي:
الأحكام السلطانية - ج ١ - ص ٢٠، ابن خلدون: القسمة - ص ١٩١، القاضي عبد الجبار: القسمة - ج ١ -
ق ١ - ص ١٩٨، ١٩٩ - ٢٠٠.

١١٢ ابن حزم: الفصل - ج ١ - ص ١١٠. والحديث رواه أحمد بن حنبل في مسنده - ج ٢ - ص ١٢٩.
١١٣ ج ١ - ص ١١٢. وقد أورد سعد الدين التفتازاني في توطئه العقائد التفسيرية ما نص: قوله علي
بن حزم الأشعث بن قيس لأن كان غيره واحد، لكن لا رواه أبو بكر رضي الله تعالى عنه، معناه أنه على
لم ينفرد أحد، فصار مجمعا عليه لم يخالف فيه إلا أبو بكر رضي الله تعالى عنه وهو للموتة القوي ١١٨.

البرغلي: فتح الباري - ج ١٣ - ص ١١٤.

القلبي - ج ١ - ص ٣٤٩. والحديث سبق القوي للبليغي - ج ١ - ص ١١٩.
- ج ١ - ص ١١٩.

الظاهر
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥

عن ابن حزم أن هذه الأحاديث هي أخبار عن النبي ، وهذه الأخبار إن كان معناها الأمر
 بولي غيره القوي منصب الإمام ، وإن كانت مجرد أخبار فلا شك في أن غيره
 في الإمامة ، وعلى كل حال هذا خبر يوجب منع الأمر عن سواهم ^{١١١} ، لأنه
 القوي لكان تكليفاً بالنبي ^{١١٢} ومن أجازه كان كافراً ، ومن نصب
 غيره فهو ليس خليفة ولا إماماً ، ومن وراء هذا فالحق عاصي لله
 ، أو غيره فالحق أيضاً لا يتم تعدوا حدود الله تعالى وأمره ،

دوم
 فقولهم أن
 القوي لا ينفك
 لو جاز أن يولي غيره
 إماماً على السليمان من غيره
 تعالى ، وعلمنا من سائعه أن رضى
 النبي بطلاننا على سائر وموله ^{١١٣} .

والأشبه من قريش ، لأنه لما قالوا انحصار في يوم
 رضى الله عنه محتجاً بحديث الرسول الأشبه
 في عليه أحد من الصحابة فكان ذلك

١- الإجماع : أجمع الصحابة على أن
 السيف فمنا أمير وعنده أمير منهم أبو بكر
 من قريش وذلك فمنا الأمراء ومنكم الزيادة ولم ينفك
 إجماعاً ^{١١٤} .

السنن والإجماع كان من أهم
 ، ووجه بحث معاصر
 الشيعة عن أممية
 إماميات أو

هذا في ذلك ابن حزم على توثيق الإمام ، واستناده إلى
 الأخبار التي جعله ينسك بسوط التوثيق ويتوصل به إلى إبعاد من
 يجب تنسك ابن حزم بسوط التوثيق إلى أنه يرد من خلافه معب التوثيق
 الخلافة البربر أو الصغالية والعلوي في أحقيتهم في الخلافة ومعارضةهم الامتياز
 تلك متصلة عن توثيق حاشية الخلافة ^{١١٥} .

ولما أن متصلاً في هذا المقام عن مر موالاتين حزم التذكير للعلماء بوقوع أنهم ليسوا
 قريشيين ، وأيضاً عن مو معاداة بني حزم مع أنهم أدلة أي قريشيين ومن آل البيت .
 لا يمكن أن نفهم ذلك إلا بأن أمية ابن حزم كانت من صنائع العلميين والناصريين لهم ،
 واستنتج أن نفهم معاداة البربر إلا بذلك العلماء الذي كان يحس أهل الأماني لهذه الفتنة

١١١ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ٤٩ .

١١٢ المحلى - ج ١ - ص ٦١ .

١١٣ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ٦١ .

١١٤ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ٦١ .

يعتبرونها متعلقة على الأتقى أو أخيه عليها . أما معاداة بني حود ، فلا هم
ليون . يسلم ورقة أبو قرة من تلك التي كانت بيد الأمويين ١١١ .

وقد أن يمكن الإمام بالغائبين ، فربما من لم يبلغ التصح بعد السب

الشيخ : رجع القلم على ثلاثة ، فذاك الصبي حتى يحتمل ١٢١ .

في مخاطبة وتصرفه لإحداثه ، والإمام مخاطبة بالامانة
والدين ١٢١ .

وتبين الحدود وماذا الصدقات وسنن الأحكام
يبين ١٢١ .

الحظ وشرف عليه ، فكيف يجوز
مكين ولما للمسلمين ١٢١ .

هذا الإجماع وأجاز أن
أما ، وليس هذا
على الألف
على

الشيء
خروج ميسر
١٢١ - البليغ في
حديث ابن عمر رضي
الأول ، يقول رسول الله

الثاني : - بأن من لم يبلغ نيل
الدين ، أما الطفل فهو غير مأثور بالامانة

الثالث : أن الإمام إذا جعل يدين الصلاة
ووجاهة العدو ، وهذا كله أمور لا مخاطبة بها من لم

الربيع : أن الصبي محتاج في تسيير أموره إلى ولي
أن يشرف هو على أموره أمارة من أبه له من ولي فلا يجوز أن
وقد أجمعت الأمة على هذا الشرط ١٢١ إلا إذا اختلفت فالتهم شفو عن
يمكن الإمام طلاقاً ، بل بالنواهي ذلك ، وأجاز الإمامة الحسنية على
عجيباً منهم ، فإن طوبى انعقاد الإمامة عندهم هو الصبي ، أي نص على إمام عاين
بعد ابتداء من النبي ﷺ فإنه نص في زعمهم على علي بن أبي طالب ، وعلى نفي
الحسن ، وهكذا إلى آخر السلسلة التي يؤمنون بعصمة الإمامة فيها ١٢١ .

١١١ انظر نفي الصبي في : حاشي بون ، ابن عمر - ص ٦٦ .

١٢١ ابن عمر ، العلل - ج ١ - ص ٣٦ ، الفصل - ج ١ - ص ١٢٦ ، والمحدث رواه البخاري في
الحدود ٢٢ ، وأبو داود ١٢ ، والبيهقي في الحدود ، والنسائي في الطلاق ٢١ ، وابن ماجه في الطلاق ١٥ .

١٢١ ابن عمر ، الفصل - ج ١ - ص ١١٠ .

١٢١ ابن عمر ، العلل - ج ١ - ص ١٢٦ .

١٢١ ابن عمر ، الفصل - ج ١ - ص ١٢٦ .

١٢١ أبو يعلى ، الأحكام السلطانية - ص ٢٦ ، الإيجي والبرجاني : الموافقة وهو ج ١ -

١٢١ انظر
ص ٢٥ .

١٢١ ابن عمر ، الفصل

١٢١ - ج ١ - ص ١١٠ .

التي جازت إمامة النساء إذا لم يكن بأمر الوجهة ١١٦.

هذا البرأي أيضا ، ويستند في استظهاره المذكورة ، ليس فقط على الإجماع
لأنه لا يمنع عدم استناد الأمر إلى أبو الهيثم الذي يذكره في أكثر من

أمر وأمر الحق وأم عيسى . إلا أنه لا يجوز إمامة المرأة .

في النساء عند ابن حزم لا يفتي بقص الفضل فيها .

في قص الفضل ، فقد علمنا أن ابن مسعود وداود

في الخلافة ، وليس بوجوب أن يكون الحنفي

في جواز ذلك ، ويستدل في الفضل

على استظهاره في الإمام .

١١٧.

له تعالى : ولما

ذلك أعظم

من الخوارج
دوى ابن حزم
ولكن على حديث الأئمة
موضح من تحفة الأئمة

ولما حرم مع قوله بنبوة أم المؤمنين
ولكن علمنا أن ينفى أن امتناع الولاية
يقول : ليس امتناع الولاية لغيره بوجوب
دونه من حادثة رضي الله عنهم ، لم يكن لهم حق
وإن الزيد ومعاوية أفضل منهم ، والخلافة جازة لغيره
علا يجعله مسلم ١١٨.

١- الإمام : من الشروط البدئية التي اتفق العلماء المسلمون
أن يمكن مسلم ، فلا خلاف بين مالو الفقهاء والمحلين على هذا الشرط
ولهذا أكد ابن حزم على ضرورة أن يمكن الإمام مسلماً استناداً لقوله
بجعل الله للمحاليين على المؤمنين سبيلاً ١١٩ والخلافة أعظم السبل فليس

- ١١١ الجعفي : الإلهية - ص ١١٦ ، الأبي وجعاني : الوافق وشوحيها - ج ١ - ص ١٠
الفتاوى : شرح العقائد النسبية - ص ١٠ ، الفتاوى : حاشيئة الإلهية - ج ١ - ص ٩٦
١١٢ عبد القادر الجعفي : التوفيق للنور - دار الفوعة - بيروت - ص ١١٠
١١٣ رواد البخاري في الفتاوى - ص ٨٦ ، الفتاوى - ص ١٨ ، التوفيق في الفتاوى - ص ٩٨ ، والنسفي في
الفتاوى - ص ٨ ، واحد من جنس إلى السنة - ج ١ - ص ١٤ ، ١١
١١٤ الفتاوى : الفتاوى - ج ١ - ص ١٤ ، ج ١ - ص ٩٦ ، الفصل - ج ١ - ص ١١٦
١١٥ ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١١٦
١١٦ الفصل السابق : ص ١١٦
١١٧ غلبه الإمام في علم الكلام - ص ٩٨ ، الفتاوى : حاشيئة الإلهية في معالم الخلافة -
٩٨ ، الفتاوى : شرح العقائد النسبية - ص ١٠ ، الفتاوى عبد الجبار : الفتاوى - ج ١ -
١١٨
١١٩

من ذلك
يسلموا
السلطان على

ثم الإمام الأعظم ، وأيضاً لأن الله سبحانه وتعالى قد أمر بتعال غير المسلمين حتى
يعطوا الجزية ، فكيف يمكن لغير المسلم أن يتوهم وتفوق العرب التي ينسبها
المسلمين ؟

١- العدل ، من ذلك
فإذا أقام الإمام حكمه على
تعالى : حكماً لا يجوز بالقسط
موضع آخر : إن الأمة واجب عليها
بالحكم الشرعي التي أتى بها رسول الله

شروط الجماعة عند ابن حزم والتي استوفها في الإمام تبعاً بالعدل ،
العدل كانت إمامته جائزة . ومستند ابن حزم على رأيه بقول الله
الذين قام بالقسط فقد أوفى ما أمر الله به .
والاقتداء بالإمام عادل يقيم بينهم أحكام الله ويسوهم

والحكم العدل عند ابن حزم ثمرة لوجبة
سلطان بالخلق لا بالعدول ، وله مثلي آخر على من عا
استلها في يكون مسلماً لا يحكم ، وتكسب له الحسنات ، وإي
والله في الحق فهو ضد ما ذكرنا ومؤكد هنا قوله عليه السلام
على منابر من نزل على بيوت الرحمن أو كلاً ما خلا معناه

في كل عمل خير عمله في كل عمله ، وأن
يأمنه حسناتها ، فيأمنه موبدة ما
في هذه الصفة أو ما الغاشي لوجبة
الأم : إن المسلمين يسألوا

وقد أجمع الجمهور على استواء العدالة في الإمام ، لا الخليفة فإنه
شروط العدالة في الإمام ابتداء وليس إذا هو أعت فسق أثناء إمامته

مذهباً إلى سقوط
الجواز أن يلى

١١١ ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ١٦٦

١١٢ حودة النساء : آية ١٢٥

١١٣ ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ١٦٧

١١٤ المصنف السابق : ص ١٦٨

١١٥ ابن حزم : رسالة التخصيص لوجوب التخصيص - ضمن كتاب الإله على ابن التوفيق - ص ١٨١

١١٦ المصنف : المغنای : الفرق بين الفرق - ص ٢١٦ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٩ ، القسطنطين

عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ٢٨٩ ، الإلهي والجرجاني : المؤلفات وشوحيها - ج ١ - ص ٢٥ ،

ابن علقم : القسمة - ص ١٩٢ ، اللزدي : الأحكام السلطانية - ص ١

١١٧ المصنف : الكتابين أبي حنيفة والكتابين الإمام : المصنف في مروج الذهب - ص ١٢٧ ، زين الدين

بن عليم : الأئمة والفقهاء على منبر أبي حنيفة النعمان - تحقيق : عبد التوفيق محمد الوكيل -

القاهرة - ١٩٩٨ - ص ٢٨١ ، ولكن من الأخلاف من يخالف ذلك ، أي يشترط العدالة

المطلوب : أحكام التوحي - تحقيق : محمد الصادق فتحي - دار الفطن - القاهرة -

١٩٨٠ ، وكذلك اللزدي وهو من الأخلاف ، المصنف : الأحكام السلطانية - ص ١

ابن أبي العيم
موسى المصنف
على بكر الجاهلي
د - ج١ - ص ٢٩

أمر الأمة لكيهم ويكون ذلك ١١١، ومع مقتضى ذلك إلى أنه قد ثبت أن الصحابة صلوا
لغير من بني أمية ورضوا بملكهم وبيعة القولا.

وطأ ضوا ابن حزم ، ثم أجعل أربعة شروط أخرى يجب أن تتوفر في الإمام
عالمهم ، عالما بما يلزمه من فوائض الدين ، محتسبا لله تعالى بالجملة ،
١١٢.

لهذه الشروط الأربعة على قول الله تعالى : وتعاونوا على
البر والتقوى ١١٣ لأن من قدم من إلتفتي الله عز وجل ، أو
أمر من أمر الله ، أو من لا يعرف شيئا من دينه ،
والنقوى ١١٤.

على الإمامة العظمى ، ويؤى أن هو لم

، هذه شروط أخرى يستحب
الأمر فوائض صحيحة
عالم يطع الله فيه
من وجبات فيه

الظاهر
خلف الأمة
هذه خمسة
فقالت : أن يكون محتسبا
غير معلى بالنفساء في الأثر
واستند ابن حزم في اشتراط
البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم
أعلى النفساء في الأثر ، أو من لا يستند
قد أعلن على الإثم والعبدان ولم ينع على البر
هذه هي الشروط التي حدها ابن حزم فحين يتو
يستكملها فإلهات باطلة ولا تعتمد له أهلا ١١٥.

وبعد أن ذكر ابن حزم تلك الشروط واستدل لكل واحد منها
أن توجد في الإمام ، ومكره أن يتولى الأمر من لا توجد فيه ، فإن أدى
ولكنها مكرهه في نظر ابن حزم ، وطالبت فيها الخلع الله فيه واجبة واستند
واجب ١١٦ ، أن في هذه الشروط يجب أن يتوفر إليها على أنها مكملة لا ترفع
على من علله ، وهذه الشروط هي : ١١٧

١١٦) أن يكون عالما بما يلزمه من أمور الدين من الجادات والسياسة والأحكام .

١١٦) أن يكون مؤثرا للفرائض كلها لا يخل بشئ منها .

١١٦) أن يكون محتسبا لجميع الكفايات أو جهوا .

١١٦) الكفايات هي شريف والشك في العلم ، الشاورية في منح الشاورية - من ١١٧ .

١١٦) ابن حزم ، الفصل - ج - من ١١٩ .

١١٦) سورة النافذة - آية ٩ .

١١٦) الصور السابق ونفى الصلحة .

١١٦) الصور السابق ونفى الصلحة .

١١٦) من ١١٦ - ١١٧ .

١١٦) من ١١٦ .

١١٦) الصور السابق
١١٦) الصور السابق
١١٦) الصور السابق

أن يكون مستورا بالصفاء إن كانت فيه .

أما من عدم صورية ذلك اجتراح هذه الشروط في شخص واحد فلما يقول : والفتاوى
في الإمام أن يكون رفيقا بالشيء غير ضيف ، شيئا في ابتكار الشيء
واجب ، متيقنا غير غافل ، شجاع النفس ، غير خائف الخلال في حقه .

السابقة في عبارة واحدة هي : أن يكون الإمام قائما بأحكام
كل فضيلة ١١٣

أعضاء كثيرة من العلماء في شخص الإمام فلا
نقص والأجود والأجود والأجود والأجود والأجود

لشروط سلامة الخواص في الإمام
فإذا نقصت أو فقدت هذه
فإنه يبيحها أو يحلها
أو يتركها في الخواص

أما
ويستلزم
الكلية فيه أي
غير عطف ولا تجوز له
ولا يفتوا له في غير حقه
ويجمع إمام جزم كل الشروط
القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وآله

ولم يستلزم إمام جزم سلامة الخواص والأعضاء
بعض الإمام أن يكون في حقه سبب للأشياء والأعضاء
له ولا خلاف ١٠٠٠ ومن يدعي له الشيء ثم يفتي

إمام جزم بهذا يكون قد شذ عن إجماع العلماء (الذين
حتى يكون مؤثرا للقيام بأحكام التي تولى من أجلها أمر الإمام
الخواص والأعضاء ، فكيف يسوغ له العمل على أداء واجباته والأعضاء
محتويات جسيمة وكثير منها يحتاج إلى أدوات للتفاهم ، وهذه
الأعضاء ، نفس الخواص وتقتل الأعضاء يؤخذ قطع في الرأي والعمل ١١٤

ولم يستلزم إمام جزم أيضا معينا للإمام فمن بلغ اليوم يمكن أن يتولى الحكم
يعقل ولو أنه ابن عاتق عام ، وأيضاً إذا كان صغيراً ، فمن يبيع بعد بلوغه العلم وهو مستور
لشروط الإمامة فلهذا جازاً فكل هؤلاء إمامهم جازاً إن لم يمنع منها نص فإني أؤيد أو
إجماع ولا تقبل ولا دليل أصلاً ١١٥

١١١ إمام جزم : الفصل - ج - ١١٢

١١١ الفصل السابق ونظم الصفات

١١١ الفصل السابق ونظم الصفات

١١١ ابن خلدون : المقدمة - ١١٢ ، اللاردي : الأحكام السلطانية - ١١٢ - أبو يعلى : الأحكام
١١٢

١١٢ المقدمة - ١١٢

١١٢ - ج - ١١٢

١١١
السلطانية
١١١ ابن خلدون
١١١ إمام جزم : الفصل

على ابن حزم علم اشتراطه لسلامة الحواشي والأعضاء ، وعدم اشتراطه لمن صديق يأن
 نام هو التيام بالعدل ، فإذا أقام الإمام حكمه على العدل كانت إمامته جائزة ١١٠
 ما التي حدها ابن حزم والتي اشتراطها في الإمام ، ومنى توافرت هذه
 كلها كما يصد خلافة راشدة ، وإذا توافرت اثنان أن تبلغ منهاها التي
 خلافة مشروية بمثابة الملك ، وإن كانا في الحالين يصد ولاية
 الطاعة ١١١.

١١١/ الفصل السابق ونفي الصفة.

١١١/ انظر في معنى عقاب : رسالة أساء الخلفاء والولاة - مطبوع مع جوامع السيولة ابن حزم -
 ص ٢٤٦ - ٢٤٨. وهو ينفق بين الخلفاء والولاة كما هو ظاهر في ص ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٦ ، فلم يعتبر في
 تولي الخلافة حتى يصير من الخلفاء سوى الخلفاء الشرعيين الأربعة ، ومن خلفاء بني أمية ، عمر بن عبد
 العزيز وابن عبد بن عبد الملك ، ومن خلفاء بني العباس : الخلفاء . وانظر أيضا في التمييز بين الخلفاء
 والولاة : قول أبي الحسن الأشعري للشارح أبي أحمد القبيلى للصفحة ١٢٠ ، وإذا عتقنا للصفحة ١٢٠ من المقود
 للولاة من الأمة - ص ١٩٢. وانظر في التمييز بين الخلافة الكاملة وغير الكاملة وأي حصر الخلافة
 في ثلاثين سنة لا ينبغي أن يحد بعد ذلك وإعادة : التفاضل في شرح الفتاوى النافية - ص
 ٩٦. وانظر أيضا
 شريعة - ترجمة : ترجمة : خلافة
 بها.

الفصل الثاني إمامة المفضول وطريق عقد الإمامة

إمامة المفضول ، ثانياً ، طريق عقد الإمامة .

أولاً : الإمامة المفضولة :

بعد استعراض الشروط الواجب توافرها في الإمامة ، أتت الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت الإمامة المفضولة مع وجود الأفضلية أم لا ؟
والجواب : نعم ، الإمامة المفضولة هي أحد الموضوعات التي غاضت نظرنا في التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة ، وهي التي

تتعلق بها الإمامة عند ابن حزم ، نسأل : هل يجب على من تولى تلك الشروط أن كان هذا ما أجاب عنه ابن حزم .

فيها التمكن ، وذلك عند الحديث عن قضية التي أتارها الشيعة على وجه

المسألة : الفاضلة بين المستحقين منصب الإمامة ؟
والجواب : نعم ، الإمامة

وقد اتخذ البحث في إمامة المفضول عند ابن حزم صورتين متفرقتين :
أولاهما : الإمامة ، ثم انتقل البحث من ذلك إلى بحث الفاضلة بين الأئمة .
ولقد صاحب الاستقلال بنو في مدلول اللفظ الخاص بالتفضيل بين الأئمة .
بالنسبة للعلماء الإماميين ، كما يعني ، إما الأئمة أو الأئمة على الأئمة ،
فإنه لا يفرق بين الأئمة وبين الأئمة ، بل هو الأئمة ، ومن ثم رأى ابن حزم أن الإمامة

الإمامية التي أصبحت فيها التفرقة تسمى بالبحث في التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة ، نجد أن مسألة التفضيل أصبحت تسمى أن الأئمة أو المستحقين للإمامة هو المستحق للشروط التي حددها ابن حزم في البحث السابق .

١١١ الفاضلة بين الصحابة

هذه القضية التي أفاض ابن حزم في بحثها ، قضية عامة جداً ، فهي المسألة التي تثار فيها خلاف الشيعة بين الشيعة وأهل السنة ، وهي القضية التي خلقت المذاهب السياسية في صدر الإسلام .
وكانت المسألة في نشأة الفرق التي تفضلت معاً على صحابي آخر ، مثل لوقته ، تفضل أبو بكر على غيره ، والشافعية التي تفضل عثمان بن عفان ،
الشيعة التي تفضل علي بن أبي طالب على غيره ، والروائية أو الجاهلية التي تفضل علي بن أبي طالب .

استوعب ابن حزم أقوال الفروع المختلفة والعلماء ، فمن هو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من مختلف الأحاديث التي يعتمد عليها العقيدة والوحدة والبيعة في باب علي الأخرى لم يكن مستغنيا ، منها أن البحث في وجوه التفاضل يقتضي إثباته بيمينه لا تخمينية ، لهذا فالفضل لا يعرف إلا بالعلم ١١٠ ، من الله تعالى في القرآن ، ومن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله ١١١ قلنا استبان هذه النقطة بالضرورة تعلم جسدان من وجدت فيه هذه

البيان : فضل اختصاص من الله بالأعمال

١١٠ ، ذلك أن هناك تواترا بينهما والإتيان ، وفضل إبراهيم عليه السلام على سائر الأنبياء ، وفضل علي عليه السلام على سائر الأئمة ، وفضل علي عليه السلام على سائر الأولاد ، وفضل علي عليه السلام على سائر الساجد على سائر الباقين ، فهذا هو فضل الاختصاص بدين علي

١١١ ، وهذه إلى

ثم الإضافة ١١٢

فالفضل بالمالكية - وهي عرق العمل وإثباته - هو أن يؤدى انسان فروضا كلها وموضع الآخر بعض فروضا وله توافر . أو يتساوى اثنان في عمل القروض وفي عمل نوافل الله إلا

١١٢ ابن حزم والفصل - ج٢ - ص ١١٦

١١٣ المصدر السابق : ص ١١٩

١١٤ المصدر السابق : ص ١١٩

١١٥ المصدر السابق : نفس الصفحة

١١٦ في المصدر السابق : ص ١١٦ - ١١٧

١١٧ وقد الله صلى الله عليه وآله تفضيل أحد الصحابة البحث عن معاليه بوجه ولابن الأثير على مسبق معنى الفضل ، وعلى ماذا يقع الصفات التي هو أفضل بالأشياء ١١٨ معاليه الفاضلة بين الصحابة عند ابن حزم ما هي وجوه التفاضل : أنها كما ذكرها ابن حزم ١١٩ وأفضل مجازا من الله بعمله

فضل الاختصاص بدين علي تشترك فيه جميع المخلوقات تفضل الثلاثة على سائر المخلوقات ، وفضل الأنبياء على سائر النبي ، ابن النبي على سائر الأولاد ، وفضل علي عليه السلام على سائر الأولاد ، وفضل علي عليه السلام على سائر الساجد على سائر الباقين ، فهذا هو فضل الاختصاص بدين علي وأما فضل المجازات فالفضل فلا يمكن إلا للأجاء كالثلاثة والإتيان والحي فقط الشقة هي التي يبرز حولها الخلاف والفرع ، ولكن بفضل فيها وضع معاليه مبعده تستند المقولات المنطقية ، إذ التفاضل حسب يمكن بالمعجزة والعرف والكم والكيف والإيمان والمكان ثم الإضافة ١١٢

١١٧

١١٨ المصدر

١١٩ أشعر هذه المعالي

أحداهما أفضل من نوافل الأثر ، كان يمكن أحدهما يكون المذكور في الصلاة والأثر
في حال جلوسه . وكالتين فأن أحدهما في الموقوف والموضع الموقوف وقائلا الأثر
أحدهما واستغنى الأثر بصيام أو صلاة تطوع ، أو يستغنى بصدقة
الأثر ، فيفضل أحدهما الأثر في هذه الوجوه ، بنفس عمله أو بغيره ذات
الأثر ، فليأخذ من التفاضل في المصلحة من العمل .

الفصل - فهو أن يعمل شخصان ، لكن أحدهما بمقصد
جميع عمله ولكن ينج بذلك شيئاً من حب البر في
« رواه محمد بن أبي » من الرواة ، ففضل الأول
بموضع في عمله .

وأما بالكيفية فإن يكون أحدهما يوفى عمله ومنجزاً
بعض حقن هذا العمل ومسا ، أو يكون أحدهما يصني عمله
الجزء ففضل الأثر بمكينة عمله .

وأما الكم فإن يستوي في أداء الفرض ، ولكن يكون أحدهما أكثر نوافل
هذا بمكينة عمله بؤاكلة .

وأما التفاضل بالزمان فهو تركه إلى حزم إلى التمييز بين الزمان الأثني عشر زمن الأثر
ذلك أن من عمل في صدر الإسلام أو في عام الهجرة أو في وقت نزول بالسلطين ، وعدم
فيو ، بعد قوة الإسلام وفي زمن رخاء وأمن ، فإن الكلمة في أول الإسلام والتميز بالصبر جنته
وركعتي ذلك الوقت تعدل اجتهاد الأثران العيال وجهها لها وبهذا الأموال الجسم بعد
ذلك . ١١٦

ولذلك قال رسول الله ﷺ ادعوا إلى أهلي ، فلو كان لأحدكم مثل أحد فدايته ،
ما بلغ مد أحدهم ولا نصيبها ١١٧ فكان نصف مد صغير أو ثوب في ذلك الوقت الفضل من جبل
أحد فليأخذ نصفه نحن في سبيل الله تعالى ، بعد ذلك ، قال الله تعالى :

١١٦

١١٦ رواه الإمام
في السند الباقين عن

في فضائل الصلاة ، وسلم في فضائل الصلاة ، والتواضع في السند الباقين رواه
في أصحاب رسول الله .

يسوى منكم من أتى من قبل الفتح وقابل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
 وكلاهما لله الحسنى. (١١٨) وهذا في الصحابة فيما بينهم ، فكيف بمن بعدهم ؟
 قبل من الجهاد والصدقة في زمان الشكائد أفضل من كثير مما في وقت القوة
 والبر ، يوزن في زمان قوته وصحته ، يوجب الجهاد معالي القفو أفضل من
 في زمانه ، وصيته بعد موته (١١٩)

الفاصل بين عصر النبوة والعصر الذي تلتها ، يستند ابن حزم
 المفضلي كان يرى أن من الجاهل أن حال عمر آخر ، أن
 الملاقاة رأى أنه من الجاهل أن يكون في الناس من
 قوة إلى أن مات (١٢٠)

عمر بن الخطاب هذا وأما على لسان
 الجاهل انطلاقاً من الاعتبار نفسه ، فهو
 أي بكره وعشاه وظلعه
 هو خلق الله وكلاهما التلو

لا في مسجد
 في المكان

أولئك
 وقابلوا
 وكذلك الق
 والسعة ، وكذلك مع
 الكبير ، يتصلون به في يوم
 والاطلاق من هذا السبب
 القوتلة والأشياء وذلك أن الجاهل
 يعمل ما يراه عمل بني من الأنبياء وأما
 هو أفضل من رسول الله صلى الله عليه وآله
 إلا أن يمكن في نقد لهم وإظهار التناقض الف
 التي التي أئمة باستحالة ذلك ، كما يستلزم الشيعة والحنابلة
 بعنت الشيعة بأنهم شو خلق الله تعالى ، يفضلون أنفسهم على
 والذين وعاشوا جميع الصحابة ، أما الخوارج فيستعهم بأنهم
 يفضلون أنفسهم على عثمان ومن دونه من الصحابة (١٢١)

أما فيما يتعلق بالمكان ، فهناك فواصل بين الصلاة في أي مسجد والصلوة
 الحرة ، وتفاضل بين الصيام في بلد الطهر والصيام في بلد آمن ، فضل من عمل
 القاضل غيره من عمل في غيره ذلك المكان وإن تصادى المعلن .
 وأما بالإضافة فدرجة من بني أو درجة مع بني ، أو صدقة من بني أو صدقة معه ، أو ذم
 عنه أو ذمه معه ، وصائر أعمال البر عنه أو معه فليقل ذلك أفضل من كثير من الأعمال بعد .
 وبين ذلك ما قد ذكرنا أنما من قول الله عز وجل لا يستوي منكم من أتى من قبل الفتح
 وقابل (١٢٢) وإنجاز عليه السلام أن أهدأ لو أتى مثل أحد فجاء ما يبلغ نصف عد من أحد من
 الصحابة رضي الله عنهم (١٢٣)

(١١٩) سورة الحديد - آية ١٠

(١٢٠) ابن حزم ، الفصل - ح - ج - ١١٨

المصدر السابق ، ج ١١٨

المصدر السابق ، نفس الصفحة

ج - آية ١٠

ج ١١٨

(١٢١) المصدر السابق ، ج ١١٨
 (١٢٢) سورة الحديد
 (١٢٣) المصدر السابق ، ج ١١٨

و

عمله ذلك

والتيجة التي

والآمان التي تشبه إلى

آخر منهم ، فإن ذلك الفضل

وتعجل موت الفضل ١١٠ وست

إلى إباحة

١- الفاضل

اختلاف العلماء السليق ومتكلمهم حول إباحة

أنه يتعين لإباحة الفضل أهل العصر ، إلا أن يكون في نفسه

ذلك نسب الفضول إذا كان مستحقاً لإباحة ١١٠ وقد عزا ابن

السنة ، وذكر أنه قول طائفة من الخوارج وطائفة من الرواة وجميع الرواة

وذهب آخرون إلى ضرورة أن يكون الإباحة الفضل الأمة ، وعدم جواز إباحة

الذين الفضل من ، وهذا هو رأي طائفة من الخوارج وطائفة من الرواة ، منهم من

الباقي ومن اتبعه وجميع الرواة في الشيعة ١١٠ كما ذهب إلى هذا الرأي إباحة

الأنبياء التي قال : إن عندنا قوم للفضول كان القبول له من الملوك بين الأمة ١١٠

أما المتنونة فتبني أن الفضل إذا كان مع تقدمه في الفضل يشارك الفضول في صان

المحصل أنه أولى بالتقديم ١١٠ ولكن هناك حالات تجعل تقديم الفضول على الفضل

هذا قطعاً على أن كل عمل عليه بأنفسهم بعد موت النبي ﷺ لا يورث شيئاً من اليد
الصاحب بنفسه مع النبي ﷺ ولا ما عمله غير ذلك الصاحب بعد النبي ﷺ ١١٠

يتبين ، البما أن مزم من هنا تركاً على وجود تفضل مطلق بين عصر النبوة

حد أنه يقطع أن من كان من الصحابة حتى موت الرسول الفضل من

بول لا يمتحن بوجه الفضل له حينئذ إذا ، وإن حالاً عمر الفضول

أن ابن مزم من هنا البدء برب الفضل صحابة الرسول مقدماً

المستحقين حسب الإحالة

للفضول :

فضول ، فقد ذهب معظم أهل السنة إلى

بم حرج وحيث أن ، يجوز إذا

مزم هذا الرأي إلى جميع أهل

رواه ١١٠

أما من يروى في

عن ابن القيم

الحن

١١٠ إلى مزم : الفضل - جا - م - ١١٥

١١٠ المصدر السابق : م - ١١٥ - ١١٦

١١٦ الخوارج : الإزلة - م - ١١٦

١١٦ إلى مزم : الفضل - جا - م - ١١٦

عصر النبي ونص الصفحة

أصول الدين - م - ١١٦

لأهل القم - ج - ١ - ق - ١١٦

١١٠

١١٠ البغداد

١١٠ الفضل جا

أن البوة عندهم الصلحة وما تقتضيه الأمور الفوضى إلى الإمام ١٦٦. أما الجاحظ
فقد خرج عن رأى المعتزلة وقال بصورية العقد للأفضل ١٦٦. وقد ذكر البغدادى أن
بصورية تولية أفضل الأمة ١٦٦.

قالوا في الجاحظ أفضل الأمة :

في إمامة أفضل الأمة لأن ليس لهم حجة لإيمان تولى ولا من سنة
لا من قياس ولا قول صاحب ١٦٦.

من الحجج التى تدل على إجماع الصحابة والمسلمين
عند مواده ١٦٦.

بشيعة : قد رويت لكم أحد طريقين الوجيلى
فما قال أحد من السلف أن قال من

في كتيب عليهم أفضل من
أمة الفضول.

١١٦ أمة أفضل تلك الحالات في : الصلح السابق - ص ٢٢٩.

١٦٦ الصلح السابق : ص ٢٢٩ وما بعدها.

١٦٦ الجاحظ : الرسائل - ج ١ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٢٠.

أما البغدادى : أصول الدين - ص ٢٢٩.

أما ابن حزم : أفضل - ج ١ - ص ١٦٩.

١١٦ لابد من الإلتزام إلى أن أمة السنة إذا كانت جواز إمامة الفضول مع وجود أفضل خيرا منها

بعض أو غير الذى يجد عند الشيعة ، بينما رأى أهل السنة أن الخلفاء الراشدين الأربعة متوحدون في الفضل

وتبهم في الإمامة كما يقول ابن حزم ، إن الأمة كلها أصبحت على تولية أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي

الخصم ثم معاوية رضى الله عنهم ، أهو : التولية يجب اعتقادها - تحقيق : أحمد بن تاجو بره محص

، حسين بن عبد الوصى بن موسى القزوينى - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٤٢٨ -

١٦٦ الفضائلى : شرح العقائد الشيعية - ص ٩٨-٩٩ ، ترى الشيعة أن الأفضل هو على بن أبى

على من رأى الخلافة أدرك على بكر وعمر ، أهو : الشهابى : الفكر والحق - ص ١٥٨.

ل - ج ١ - ص ١٦٩-١٦٨.

بعد عمرو بن الخطاب رضي الله عنه إلى ستة رجال ، ولأنه أن بعضهم على بعض
 يلزم على الإسلام جسد على أنه أن يبيع أحدهم فهو الإجماع الواجبة طائفة ، وفي
 يد على جواز إمامة المنفصول .

رضي الله عنه ويبيع الحسن ، ثم سلم الأمر إلى معاوية ، كان في
 بيعهم بالإجماع في أثق قبل التبع وقائل ، وكلهم أوجب عن أئمة
 جامع من جميع المسلمين .

على الخلافة بين شخصين أحدهما أكثر فضلاً
 لأن يعلم الثاني إذا كان مؤثماً للثوابع
 فخصه ، حسن السيرة ^{١١١} وهذا هو
 حق لها ^{١١٢} .

حسن السيرة والثقة على
 فيهما ^{١١٣}
 بعد ذلك

عقبه ^{١١٤} .

١١١ ابن حزم ، المحلى - ج ١ ص ٣٩١ .

١١٢ اوضح العلماء أيضاً على أن المنفصل ، انظر من أشارة ذلك قول ابن المنذر : وأما ما عطف منه أن
 يبلغ فيه مبلغ التبعيد في الخلافة والأحكام وأما الأحكام أصول الدين - ص ١٢٩ ، ويقول ابن خلدون في
 اللغة ، ولا يخفى من العلم إلا أن يكون مجتهداً ، أن التقليد نفس الإمامة تسمى الكفاية الأصول
 والأحوال ص ١٢٦ . وما ذكره الإجماع والجماع في : أنه يجب أن يكون متمكناً من إقامة الجميع وهي شعبة
 الطائفة الدينية ، مستقلاً بالقرآن في التوراة والأحكام الوثائق فضلاً واستنباطاً ، أن أهم مقاصد الإمامة حفظ
 تد ولعل الحكومات ورفع المخاضات ، وفي يتم ذلك بخلق هذا النوع ^{١١٥} انظر : شرح الخواص - ج ١ -

المنفصل - ج ١ - ص ١٢١ .

ص ١٢٦ - ١٢٧ .

ج -
 فضلاً ، وقد
 هنا تأييد من المسلم

١ - عندما مات على
 بقايا الصواب من هو أفضل
 يراجع معاوية رأى إمامته ، وهذا هو
 صاحب ابن حزم في إمامة المنفصول .

يضع ابن حزم قاعدة للمنفضيل ، فبعد الثاني
 وأما سبابة ، والثاني أموي من الأول وأما فضل
 والسبق ، مجتهداً للكبائر ، مستقلاً بالصفوة علماً بما
 الحد الأدنى للفضل والذي يصح الموضع للعلاقة بونه غير مستقلاً
 ويورد ابن حزم تفضيله للأموي بالقول : إن التوفيق من الإمامة هو
 القيام بالأمر ، فإن استوفى الفضل والسبابة ، أتبع بينهما أو تقوى
 ويورد ابن حزم على صحة قوله بأن الإمامة جائزة لمن كان غيره الفضل
 عقبه ^{١١٦} .

المنفصل
 ص ٢١٩
 ص ١٢٦
 ص ١٢٦

فإن لا يجيب إلى أن يعرف الأفضل إلا بمنى أو إجماع أو معجزة تعبر ، فالعجزة منتفية
بالإجماع وكذلك المنى .

معرفة أفضل الأمة ، فإن فرضنا أن لابد أن يكون الإمام عليها ، متفقون
في نواف الفضل .

الحس والشهادة تعرف أنه لا أحد يدعى فضل إنسان على غيره
إلا بالظن ، والحكم بالظن لا يعمل ، قال الله تعالى دائماً
﴿ ١١٦ 〉

فإن في الفضائل ، ليسكن الواحد أو أحد ويكون
مع ويكون الخامس أعلم ، وقد يكونون

عاقبة والسخاء والحلم والشفقة
فقد بعضها ومتأخر في
على بعضها كان
قد ومول الله

أ- هذا وكذلك الإجماع
ب- من المجال
في البلاد الإسلامية فكم
ج- برهان آخر ، وهو أن الله
لمن جاء بعد الصحابة رضي الله عنهم
لنعم إن نقل الأئمة ما نحن مستيقنون
د- لا يمكن معرفة الأفضل ، لأن الشاهدين يتباينان
الآخر أربع ويمكن الثالث أسوأ ويمكن الرابع أفضل
متقاربان في الفضائل ولا يمكن معرفة الفرق بينهم .

د- الفضائل كثيرة جداً ، منها البرع والزهة والعلم والشجاعة
والصبر والصراحة وغير ذلك ، ولا يوجد أحد يجمع بينها بل يمكن
بعضها ، ففي أيها يرأى الفضل من الإجماع إمامة الفضول ؟ فإن انتصر
مذهب بلا دليل ، وإن طلب جميعها كلف ما لا يجيب إلى وجوده أبداً في أحد .

د- هناك دليل مستمد من أعمال الأئمة ، وهو أن الأصول قد فسد التواهي وهو غير
تقليد جميع الأحكام التي متفقها الأمة إلى قوم كان غيرهم ولا تلك الفضل منهم ، فاستعمل
على أعمالهم وعلى عثمان ونجوان ومكة والطائف والبيروني رجالاً لا شك أن إمامهم وهو
وعثمان وعلي وطاعة والوزير وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبا
عبيدة وابن مسعود وبلاذري وأما أفضل منهم .

ولهذا نعرف الأفضل تكليف ما لا يطاق والإمام ما لا يستطاع ^{١٦٦} . وذلك بصح القول في
إمامة الفضول ويطلق قول من قال غير ذلك ^{١٦٧} .

ثاني : طرق عقد الإمامة عند أبي حنم :

شكك في صحة القولين المتقدمين إلى سلبان لأحكام الإمامة ، مما يؤيد إلى الاختلاف التقوي حول الطريق الأمثل لعقد الإمامة . وقد وجد ابن الطريق ، وخاصة التي رأيتها بعض المعتمدة والشعبة ، وذلك على النحو

المذكور في طرق عقد الإمامة ١١

إجماع الأمة في عقد الإمامة :

يقول مفكرى المعتمدة ، بل من يوافق على مفكرى

إجماعها ١٢

ثاني

تعددت

دعا العلماء السلف

حزم التقدي لبعض هذه

التي :

١- فقد رأى حزم لبعض آراء السلف

٢- فقد رأى الأهم التي اعتنوها

استند ابن حزم إلى الأهم التي اعتنوها به من

علم الكلام ، بأن نصب الإمام هو فرض عامة الأئمة

وقد أبطل ابن حزم هذا الرأي مستندا على دليلين :

الطريق الأولى :

مستند من الواقع ، فقد اعتنوا ابن حزم القول بتطلب إجماع الأمة

تقليداً بما لا يطاق وما ليس في الواقع وما هو أعظم المخرج ، مستنداً إلى أن

جعل عليكم في الدين من حرج ١٣ ، فلا حرج ولا تعجيز أكثر من معرفة عقد

الإمامية المستندة لأئمة من ضياع أئمة السلفين قبل أن يرجع يومئذ من ذلك يوم من ذلك

أهل هذه البلاد ١٤

نلاحظ من خلال رأي أبي حزم في هذه المسألة أنه استخلص حكمه فيها ليس فقط من

الواقع والحق وفقاً للأدلة الشرعية ، فالتسليم في نظره أن يتضمن مثل هذا القول إلى رفض

لأنه تقليد يفتقر إلى الاستطاعة ، وهو ما يتعارض مع عبارة القرآن في معنى الحرج وتكليف النفس

في حله الواسع .

في اختيار الخليفة

أئمة الكوفة وما

ملا الأمة

أولاً

استند

مفكرى

١١

١٢

١٣

١١) لم يجد ابن حزم استنادات إلى المعتمدة السابقة ، ولكن يبين في أنه عندما أجمعه أصحابه من

علم ، فلما وجد نقد إلى بعض المعتمدة ، وكان واضح في نقده لحيوها من الآراء التي انحصرت بها بعض

المعتمدة .

في مقالات الإسلاميين - ج ١ ص ١٦٠ ، النبوت الثاني ، المبدأ والحق - ص ١٦١ .

١٢) -

١٣) - ج ١ ص ١٦١ - ١٦٢ .

أن عمرو بن الخطاب لم يبق أن يقلبه الاختيار أنى من خمسة لأربعين ، بل جاء عنه أنه
 أن ثلاثة منهم إلى واحد وثلاثة إلى واحد فاجتمع الثلاثة الذين منهم عبد الرحمن بن
 أن قد أجاز أن يعقد أحلافه ثلاثة فقط .

الخطاب ، رضي الله عنه ، إنهم أئمة حتى يوافيهم في قوت أو سنة ،
 رضي الله عنهم لأربعين أن يعفى بوجوب الجماعة دون غيره من

الصعبة

لم قد تبرأ من الاختيار ، وعملوا إلى واحد منهم
 هو عبد الرحمن بن عوف ، وما أتى ذلك أحد
 ذلك ، فقد صح إجماعهم على أن الإمامة

تتعد بعد واحد الآخر

تد ، أنه يستحق بكونه في هذه
 متفقاً على الحد الأدنى
 قد والبيعة للإمام
 أن الاختيار ،
 لما على

يقتض من رد ابن حزم على الجبائي بخصوصي عند أهل الاختيار
 القلبية ، فهو لم يلتزم بعلة معينة . وقد طرد القويون المسلمون غيره
 من العدد التي لابد منه ، كي يبلغ أهل الاختيار مرتبة الصلاحية لذلك
 بالإمامة فالبعض قد اشتد أن ينفرد بذلك جماعة يولون فيهم شروطاً لهم
 والبعض اكتفى بعدد واحد من أهل الاختيار ، والبعض قال أنها تتعدد باتفاق قبائل
 الشهادة . وقال جماعة كثيرة ومدة أكثر من أصحاب هذه الآراء .

١- لقد أئى حزم لتولية النبي عند الشيعة :

أئى الروافض أن النبي قد نص على رضي الله عنه ليكون خليفة من بعده ، وأن الصعبة
 وجميع المسلمون اتفقوا على على هذا العهد الذي عاهد رسول الله إليهم بتعيين على خليفة من
 بعده ، لأنه قد نزل أولاد المهاجرين من العرب ، كما نزل أقارب بعض الصعبة ، فكونوا

(١) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٦٨ - ١٦٩ .

١- انظر : اللؤلؤ ، الأحكام السلطانية - ص ١٠ ، الإخفاء ، أصول الدين - ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، أو
 كتاب الإمامة - ضمن كتاب نفوس الفکر الجمعی الإسلامي ، الإمامة عند السنة ليوسف
 ٢- بيروت - ١٩٦٦ - ص ٢١٢ - ٢١٣ ، القاضی عبد الجبار ، الفتی - ج ٢ - ق ١ -

٢٤٤ .

ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

وتولد له بذلك خلق في قلوب جاشنة من الصلابة ، ولذلك انزعوا عنه ولم يولدوا
هذا الدعوى ان علياً قد أسك عن ذي النص خوفاً من الموت ؟!

م ادعائهم بالهدوء من الحجج وهي :

١- اعتد عليها الشيعة في ملابهم ، أحاديث موضوعة مكنونة ،

صحة بعضها مثل قول الرسول لعلي أنت مني بمنزلة هارون من

موسى ابن حاتم أن هذا الحديث صحيح ، ولكن لا يوجب لعلي

إمامة بعد الرسول الحسين ، الأول : لأن هارون لم يولد أبو

الأنور بعد رسول الله أبو بكر الصديق ، والسبب

أن جينا استخلف على الكوفة في غزوة تبوك

وعلى الكوفة في أسفاره ، ولذا لم يولد هذا

الأمر بعد رسول الله ﷺ ؟!

٢- ادعوا رسول الله ﷺ إليهم فلا

١٦. ولا يوجد سبب يجعل

هذا أنهم أعتوا على

، ولم يذكر أن

ولابت

المسليق

وهذا رد ابن حاتم

أ- إن الأحاديث التي

ولكن يوافق ابن حاتم على

موسى إلا أنه لا يبي معنى "أنت

فضلاً على من مولاه ولا استحقاق إلا

بني إسرائيل بعد موسى ، كما أنه قد ولي

الثاني : أن الرسول ﷺ قد قال لعلي هذا القول

كما استخلف رجلاً كثيرين غيره قبل يومك ومعه

الاستحقاق لا يوجب لعلي فضلاً على غيره ولا مبرراً لإمامته

ب- من المحال أن يمتنع جميع المسليق على من عهد عهد

توجد أية رواية من أحد بهذا النص الموعوم إلا رواية واحدة ضعيفة

الآخر يمكن النص منة من الرسول إلى قتل عثمان ، والدليل على

ابن أبي طالب عثمان دعا إلى نفسه ، وداروه جينا أصبحت الخلافة من حده

أحد من الثاني اعتنق إليه مما خلف من يفتي أبي بكر وعمر وعثمان ؟!

١٦. استند الزائغ على زعمهم بألفاظ كثيرة من التشديد والسنة ، وقد فاضت كتبهم بذلك ، ومن الكتب

التي تناولت عقيدة التي عندهم ، القدر خلا : بحال الذين يؤمنون بن معلو السلي ، منهاج الكرامة في

مقالة الإمامة - تحقيق : د. محمد رشاد سالم - مكتبة دار التوبة - القاهرة - ١٩٦٦ ، أبو جعفر الطوسي :

تلخيص الشافعي - تحقيق : جعفر الجعفر - طبعه النجف - ١٣٨٢ هـ ، وله أيضاً تفسير البيان -

تحقيق : أحمد شوقي الأتوني ، أحد جيب تصوير - مكتبة الأئمة - النجف الأشرف - دت ، أبو جعفر

القمي : دعائم الإسلام وذكر الخلافة والحكم والاعتقاد والأحكام من الحلي برسول الله عليه وعليهم أفضل

السلام - تحقيق : أحمد بن علي السويدي - دار الفوائد - القاهرة - ١٩٨١ ، عبد الحسين شرف الدين

الطوسي العاملي : الزايعات - مطبعة الوعظ - القاهرة - ١٩٦٦ ، علي بن الحسين الواسطي الشرف

الرواسي : الشافعي في الإمامة - تحقيق : السيد عبد الزمراء الحسيني الحلبي - مؤسسة الصادق للطباعة

والنشر - طهران - إيران - ١٩٨٨ ، أبو جعفر الكليني : الأصول من الشافعي - تحقيق : علي أبو القاسم

الكتاب الإسلامي - طهران - ١٣٨٨ هـ .

١٦. والآثار والروايات - أبو جعفر - نحو لعدم ظهور الألفاظ الحديث - ج ٢ - ص ١٢٤ .

١٦. الفصل - ج ١ - ص ٩٦ .

١٦. وفي الصفحة :

١٠ - ١٠ - ١٠ .

١٦. إلى من

١٦. الصور الشافعي

١٦. الصور الشافعي

إذا كان الرسول قد نص على علي ، وكانت الخلافة من حقه ، فما الذي منعه من
 أن يعده واحداً للنبي الذي يتبعه الشيعة ، عندما مات عمر بن الخطاب وبقى
 أيام . ولم يكن في تلك الأيام ثلاثة سلطان يهاب ولا جند معد للقتل
 معه ، وإذا لم يطالب به بعده وود الظلم ، ألا يوجد في بني هاشم
 من الظلم قد زاد وأن الخلافة من حق علي أروى يوم المبيعة

ج-
 الكلام والمطالبة
 الثاني بل إبراهيم خاتمة
 فكيف سكت عن المطالبة
 أحاديثي الله عز وجل ويقول
 لم يشأ أحد إلى علي ١١٦

هو ذلك العهد ، فإن هذا عدل لأنه في هذه الحالة
 الذي كلهم نموه ١١٦

فتوا على جعد ذلك النبي وتمسكوا
 وانقض ومن خلفه إليهم ١١٦

في الخبر ، فكيف حل على
 من أمه ومجالسه في
 وده ، طائفاً ،
 أن يشارك

د- إذا قالت الشيعة أن الصحابة قد سكتوا
 يعني أن يعني أي إنسان أنه منصرف من جليله وأن
 ه- إذا كان جميع أصحاب رسول الله ﷺ قد
 وافقت طاعتهم على نسيان ، فكيف وصل هذا النبي إلى
 د- إذا كان على قديم أبي بكر طائفاً رغم تأوه عن بيعته من
 أن يبيع رجلاً لها كثر أو لها فاسق ، جاهد النبي رسول الله ، وبعثت
 مجالسه ورواياه إلى أن مات ، ثم يبيع بعد عمر بن الخطاب مبدلاً أخيه
 كما أقاله على أمه ، وأقاله عمر في العلوي أحد من رجال ، فكيف حل على
 نفسه في شئ من ذلك وكان واضح ١١٦

ز- بعد ولادة علي رضي الله عنه لم يغير حكماء بني بكر وعمر وعثمان ، ولا
 أهل عسكاً من عبودهم ، ولو كان ذلك عنه باطلاً لما كان في سعة من أن يرفض الباطل ،
 وقد ارتفعت التوبة عنه ١١٦

١١٦ المصدر السابق : ص ١٠١

١١٦ المصدر السابق : ص ١٠١

المصدر السابق ونفس الصفحة

السابق : ص ١٠٦

ص ١١٦

١١٦
 المصدر السابق : ص ١٠١
 المصدر السابق : ص ١٠١

يكون بمسك على من ذكر النبي وهو الشجاع الذي عرف نفسه للموت بين يدي رسول الله ﷺ . ثم يوم الجمل وصفوا . كما الذي جنت بين عاتيق الحالتين ١١١ .

سبعة رضى وأسلم هشام بن الحكم في ادعائهم بمحمان الصحابة للنبي ، قد اقتتلوا فيما بينهم وقتل بعضهم بعضاً ، فهل يحسن النبي بهم أن يتركهم ؟ ١١٢ .

سبعة على الشيعة ، لأن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ما يقال عن التتليف يقال في علي ولا فرق بين علي وبينهم قد قاتلوا على ما رأته حقا واطاعة يعلم نعم علي على أو عند واحد منهم قال والوقت أربعة ١١٣ .

سبعة على ١١٤ . وهو يؤيد علي حاشا من كان عنهم ما أن رسول الله ﷺ ولا ادعاء

لـ
الله ﷻ
ي - استدلال النبي
بأنهم - أي الصحابة -
لا يحسنوا النبي على علي بن أبي

دوره عليهم ابن مزم بأن هذا أعظم عند أوليها ، فأنزلوا بين الفريقين ، فذكر ويوم سائر الصحابة في ذلك ، وكذلك بيني بيني منهم فقلت إذ لم ترو الخ في القتال ، فإذا كان عند أظهره أو أظهر ، كما أظهر ما رأوا أن يذنبوا أنفسهم لله على حجة ابن مزم التي قد بعد الدعوات الشيعة بالنبي عليه وآله بالقول : أن رسول الله ﷺ مات وصيها الصحابة رضى الله عنهم في التواصي يعلم العالم الذين ، فما منهم أحد أشار إلى علي بملامة يذكر فيه حجة في عليه ، ولا ادعى ذلك على رضى الله عنه قط إلى ذلك الوقت ولا بعده ، له أحد في ذلك الوقت ولا بعد ١١٥ .

١١١ الفصل السابق ونفي الصنعة

١١١ ابن مزم ، الفصل - ج - ج ١٠١

١١٢ الفصل السابق : ج ١٠٢

١١٣ ابن الكلب التي تناولت إبطال نقية النبي عند الشيعة فهو الفصل ابن مزم ، القاضي جده الجليلي القاضي في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي جده الجليلي : تثبيت دلائل النبوة - تحقيق : جده الترمذ عثمان - ١١٩٩ عمود بن وهو الجليلي : فضائية - تحقيق : جده السلام هارون - دار الكتاب العربي - ١٢٠٠ ، الإلهي والجواني : التواتر وشوحي ، الجواني : الإشراف إلى نواحي الآلات في أصول النبي علي : نظام العلاقات في الفكر الإسلامي - دار المعارف - ١٩٩٢ .

ج - ج ١٠٣

١١٤ ابن مزم : الفصل

قد أثار موقف الشيعة الذين حضروا النبي والوصية في أبناء علي بن أبي طالب ، وورد
أو مقارنه ، فوجدنا من أهل السنة وأصحاب الحديث والطائفة الذين ينتظمون
أن هناك نصاً وتعييناً من الرسول ^{صلى الله عليه وآله} ، بخلافه أبي بكر من بعده ، وخولاه
في الخلافة ، إلا ما عدا أبي بكر ^{رضي الله عنه} .

مع البكرية ، في الاستدلال على النص الذي يقولون بوجوه على
نصب أبي بكر خليفة ، قد تم بناء على قبسهم الخلافة على
ما قيل وخاته ، لأن الخلافة هي الأصل ، وإمامة الصلاة
روى عن ذلك الاستدلال بأحاديث الآحاد التي
في أبي بكر ، مثل حديث التتويج بالذي من
سنة الله من الاحتجاج بما لم يصح ^{١١٦} .

ووصفت أبي بكر خليفة رسول
خليفة لا خلفاً ، يقول ابن حزم
على أمور الشاي نصاً
من هؤلاء الذين شهد
الله .. ومعنى
ليو هذا
فإن

ولكن ابن حزم يختلف
أبي بكر . فهو يرفض أن يكون
إمامة الصلاة التي قدم الرسول عليه
لزم عنها ، ولا يقبل الأصل على فروع
استندت إليها البكرية في القول بالنص على
بعض أبي بكر وهو " فيقول عنه أنه لم يصح ، وبعد
ومسند أدلة ابن حزم في نص الرسول على أبي بكر ،
الله ، إذ الخليفة لابد أن يختاره السابق عليه حتى يصدق كونه
في هذا ، قالت عائشة : نص رسول الله على استخلاف أبي بكر بعد
جلباً ، وبهذا نقول ، يوافق : أحدهما : إيمان السابق . فقد أصح
الله بهم بالصدق ، وجميع إخوانهم من الأنصار ، على أن سوء خليفة رسول
الخليفة في اللقب هو الذي يستخلفه لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو ، لا يجوز
البيت في اللغة بلا خلاف ، تقول : استخلف فلان فلاناً استخلفه فهو خليفة ومستخلفه ،
فإن مكانه دون أن يستخلفه هو ، لم يقل إلا خلف فلان فلاناً يعني خلفه ^{١١٧} .

يمكننا القول أن ابن حزم قد جازم الصحابة بأنهم إذا كان هناك نص ، فلم لم يذكروا أبو بكر
في السيرة عند الاختلاف أو لم وقع هذا الاختلاف ؟
وإن حزم يجيب إجابة غير متففة فيقول : قلنا قالوا : لو كانت خلافة أبي بكر متصوماً
عليها من النبي ما اختلفوا فيها .. فيقال لهم : ولما اختلف الناس إلا في المنصوصات ؟

١١٦ أبو محمد علي بن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الأمان
١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ج ١ - ص ١٨١ - ١٨٢ ، التوقيف بما يجب التمسكه - ص ٣٦ .
حزم ، الأحكام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١٢٥ .
الفصل - ج ١ - ص ١٠١ .
ص ١٠٢ .

الخطبة
١١٧
١٢١
١٢٢
١٢٣

مختلف الثاني قط نصابا في شيء من الدين الا في مخصوص بين في الزمان والوقت .
ليس عليه العمل ، ومن قائل : هذا ملقى بخلاف ظاهره ، ومن قائل : هذا
باطل . هذا منسوخ ، ومن قائل : هذا تأويل ١١١ .

مختلفة ، لأن ما استشهد به ابن حزم يختلف الحال فيه عن الحال في
جدا كما كان الناس لم يختلفوا الا في الخصوصيات ، فإن الأمر في
تمام وموجوه يختلفون في دلالة والمأخوذ منه أما في قضية
لبن حزم الاستدلال بأحاديث الأحاد الواردة التي استندت
، رضى الاحتجاج بها ككتاب ١١٢ ، فإنه ليس
من أن نقول عطشنا بالنسبة على أبي بكر

النا ابن حزم نستحق أن يستدل
حزم يصلح أن يكون دليلا

فقد أشار رد فعل
أن هناك نصا
من قال

الصديق كما زعم ابن حزم والبيهقي .
وهكذا ، فلا الأحاديث التي روها البيهقي والتي نقلها
بها ، ولا هذا التزوير القوي المستند إلى استنتاج كما فعل ابن
تطعن إليه النسي والفق في هذا الأمر العظيم .

وكما أنار موقف الشيعة فعل عند البيهقي ، وابن حزم من الظاهرية
إنما بين الشاهدين لقوة بين العباسي ، فظهرت قوة الإلزامية التي قال أهلها
على العباسي بن عبد المطلب ولد ، كما تكمن معهم أخلاق بعد الإرمول ١١٣ . ومنهم
إنها عنهم ولكن بالميوافاة ، ميوافاة العباسي ابن أخيه الإرمول ١١٤ . وليس بالنسبة ١١٥ .

لكي التوابع بأن طريق تولى أخلاق هو النسبة والوصية ، فإن الطالع المميز لنبأ الشيعة في
الذي الإسلام ، بل على هذا الموقف نقطة التقاء الرئيسة التي قسمت أمة الإسلام أطوار
انقساماتها ، وعلى التوابع بالنسبة على جبهة لكل السنة سواء عند البيهقي أو كالأولاد
موقفا حاسما لا يعد أن يكون رد فعل خالف الصوت ضعيف الأثر ، كما لا يمكن ملاحظا
في الصراع الذي حول هذا الموضوع .

الابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١١٦ .

حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٠٨ .

أصول الدين - ١٢١ .

عبد الجبار : شرح الأصول الفقهية - ص ٧٤٤ .

وما
نفسه كائنا
خصوص ، ومن

إن هذه الإجابة غير
القول بالنسبة على أبي بكر
هذا الحالة يمكن خلافا حول نص
النسبة على أبي بكر ، وبعد أن رفض
إليها البيهقي في قوله بالنسبة على أبي بكر
حالك نص أصلا ، حتى يجيز الخلاف ، فضلا
الصديق كما زعم ابن حزم والبيهقي .

وهكذا ، فلا الأحاديث التي روها البيهقي والتي نقلها
بها ، ولا هذا التزوير القوي المستند إلى استنتاج كما فعل ابن
تطعن إليه النسي والفق في هذا الأمر العظيم .

وكما أنار موقف الشيعة فعل عند البيهقي ، وابن حزم من الظاهرية
إنما بين الشاهدين لقوة بين العباسي ، فظهرت قوة الإلزامية التي قال أهلها
على العباسي بن عبد المطلب ولد ، كما تكمن معهم أخلاق بعد الإرمول ١١٣ . ومنهم
إنها عنهم ولكن بالميوافاة ، ميوافاة العباسي ابن أخيه الإرمول ١١٤ . وليس بالنسبة ١١٥ .

لكي التوابع بأن طريق تولى أخلاق هو النسبة والوصية ، فإن الطالع المميز لنبأ الشيعة في
الذي الإسلام ، بل على هذا الموقف نقطة التقاء الرئيسة التي قسمت أمة الإسلام أطوار
انقساماتها ، وعلى التوابع بالنسبة على جبهة لكل السنة سواء عند البيهقي أو كالأولاد
موقفا حاسما لا يعد أن يكون رد فعل خالف الصوت ضعيف الأثر ، كما لا يمكن ملاحظا
في الصراع الذي حول هذا الموضوع .

١١٦

١٢١

١٢١

١٢١

حول تولية الإمام عند ابن حزم

أولى ولاية العهد

الطريقة

يصف ابن حزم

موت إلى أن يمتد

موتاً أو عند موت

على صحة هذه الطريقة بما لها

بتولية العهد لعمر بن الخطاب

وهذه الطريقة في عهد الإمامة هي التي

وعلى ابن حزم اختياره لهذه الطريقة وتفضيلها

فيها من اتصال الإمامة وانتظام أمر الإسلام وأهله

ما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى ومن انتشار

الأطماع

ولم يفت ابن حزم أن السيف هو ولاية العهد لبعض من صاروا

بهذه الطريق فأنشأ إلى ذلك رده على بقوله : إنما أنكر من أنكر من الصغر

عظم ومن التابعين يصف يزيد بن معاوية والوليد وسليمان لأنهم كانوا خير من غيره

الإمام عهد إليهم في حياته

وعلى عكس جميع العلماء الذين يعتبرون العهد طريقتاً ثالثاً لم يكن اختيار أهل الحل

والعقد فإنا نرى أن ابن حزم لا يفضل طريقتاً أخرى على طريقة العهد فيجعلها في الوتة

الأولى بعد حاله الطوائف وكما أن على هذا يقول المالكي الإمامة تنقسم من وجوه أهلها

باعتبار أهل الحل والعقد والثاني بعقد الإمام من قبله

في الدولة الأموية

عنه رضى الله

لا أن

١١١١ ابن حزم - الفصل - ج ١ - ص ١٦٩

١١١١ الفصل السابق ونحو الصفحة

١١١١ الفصل السابق ونحو الصفحة

١١١١ الفصل السابق ونحو الصفحة

١١١١ السطحية - ص ١٤

١١١١

١١١١ الفصل السابق

١١١١ المالكي - الأما

يستطيع القول أن كلام ابن حزم في هذا الوجه من وجوه عقد الإمامة ، يستطير على خطأ
تشرمي . الخطأ الثاني اعتباره تولية أبي بكر لأمر السليق نصاً من النبي ،
وأنه من السليق هذا البيعة الولاء على الشيعة .

والذي وقع فيه ابن حزم ، هو قوله بأنه لا يوجد نص ولا إجماع يمنع
عن علي بن أبي طالب أن يقيم حكمه في واجب الطائفة على عبود عدم المنع ؛
أما هنا يجعل أصح وأفضل الطريق الشرعية ، وأنفق ذلك بيان
من النبي ، ولأن عمل الصحابة الأولين ، إنما هي بدعة

والذي وقع فيه ابن حزم ، هو قوله بأنه لا يوجد نص ولا إجماع يمنع
عن علي بن أبي طالب أن يقيم حكمه في واجب الطائفة على عبود عدم المنع ؛
أما هنا يجعل أصح وأفضل الطريق الشرعية ، وأنفق ذلك بيان
من النبي ، ولأن عمل الصحابة الأولين ، إنما هي بدعة
استنساخ معاودة في الإسلام .

والعقد الإمامة هو أصل الطريق على الجميع
سبب الخطأ ، وجعل في غير أهل ،
في الإسلام .

من الخليفة السليق ، بل إن
في أساس الاختيار
للعقد العقد يدك

وعدنا القول أن هذا الطريق الذي فضله ابن حزم
الإسلامي ، حيث يردى الصلح به إلى تواريخ هذا العقد
يوجب الحكم استنباطاً وتذهب الشورى التي هي أصل الحكم
كما أننا مخالف ابن حزم في اعتبار عقد الإمامة بالاختيار هو
العقد هو بالبيعة نفسها ، فالصحيح أن هذا الخطأ الراسخ يجد أن البيعة
فأبو بكر لم يكن إماماً إلا بعد أن تقدم عمر وقال أبي بكر في سيرة بني
أبي بكر : «عندنا وبعد قام البيعة ، تولى أبو بكر أمر السليق .

وأيضاً أبو بكر حينما عهد إلى عمر ، لم يتول الحكم حتى تمت البيعة من الصلح
وذلك كان الأمر بالنسبة لعثمان ، فإن عمر قد عهد إلى الستة لمختاراً من بينهم واحداً ،
ولذلك لما اختير عثمان لم يتم الأمر له إلا بعد أخذ البيعة ، وأيضاً علي بن أبي طالب رضى
الله عنه لم يتول أمر السليق إلا بعد أخذ البيعة من أهل اللواتي الذين يابسون من قبل أبا
بكر وعمر وعثمان ، فكانوا أهل الحل والعقد في أمة الإسلام .

ولكن وما وجد العذر ابن حزم في تفضيله لهذه الطريقة ، وذلك لتأوله بالأراضي السياسية
المعقدة في أقصى القسطنطينية والطوائف ، وهو تأويل جعله يؤيد الوحدة مع التولي معهد ، على
القوى مع الشورى بمصالحها الواضح الذي يرضى عنه ابن حزم ، ولهذا هنا الصلح أيضاً كانوا
أسلوب حكم الدولة الأموية ومخالف في الأصل ، وهو الأسلوب الذي قام على ولاية
أبي إلى استنوار وإظهار الأمة .

عن ابن عمر الطرمه التي يوضحها ويوضحها ، وهي طريقة الدعوة إلى الله ، وهي
 من طرق عقد الإمامة ، وهي طريقة الدعوة إلى الله وهي : إن كان
 ، فيمكن أن يستقيم رجل بعد في نفسه أنه يستحق الإمامة ،
 يدعو إلى نفسه ، وفي هذه الحالة لا يجب أن ينافسه أحد على
 حب على السليق حيث أنبأه والآن بعد له ومبايعته ،

بعد أن يرى
 أن الطريقة الثانية
 الإمام ولم يول أحدًا بعد
 وسطيع يولي أبو السليق
 هذا النصب لأنه هو السابق له ، وفي
 كما يجب طاعتها .

إلى الخليفة ، بما فعله بعض الصحابة ، كفعل
 ، ومما فعله خالد بن الوليد ، عندما
 طالب وعبد الله بن رواحه ، فأنه
 الله صوته ورائي عليه ، كما

ومستشهد ابن عمر على هذه الطريقة في اختيار
 على بن أبي طالب عند مقتل عثمان ، وكما فعل ابن
 قتيل أمراء جيش بؤنة الثلاثة : زيد بن حارثة وجعفر بن أبي
 خالد الزبارة ويولي بئبنة الجيوش ، وما وصل إليه هذا الفعل لم يول
 ساعد جميع السليق خالد بن الوليد في هذا .

ذلك يجوز الإمامة
 ، لأن
 فأن

وإذا كان هذا الذي يقوم يدعو نفسه عند موت الخليفة تتلف إمامته ، فذلك
 من يدعو نفسه عند شيوخ الشيوخ ، فتقام معارضة على أبو والتفوي والرجوع الثاني
 ذلك معارضة على الإمام والمعاون وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتفوي ولا تعاونوا
 على الإثم والعدوان .^{١٦٨} ومستشهد ابن عمر على طريق الدعوة للنفس عند شيوخ الشيوخ بما
 فعله زيد بن الوليد ومحمد بن حارون الهذلي .

ويوضح ابن عمر في هذا الطريق أن الذين قاموا يدعون أنفسهم إلى وقت واحد ، وفي هذه
 الحالة لا يجعل ابن عمر الحكم في يد أحد أئمة ، وتأيلداً من جمهور أئمة ، بل يجعل الأمر
 للذين ، نفس بين يدعو له ولو بطريقة حق فتم وكان الثاني مانعاً ، ولو كان أفضل من الأول

١٦٨ إلى ابن عمر والتفوي - ج ١ - ص ١٦٨ .

في السابق وفي الصفحة .

١٦٩ - أ - ١٦٩ .

١٧٠ - ج ١ - ص ١٦٨ .

أو دون ، فمن جاء بملازمة شعوب عنه كانت آمن كان ، استناد القول الرسول ﷺ :
قال فالأول من جاء بملازمة فاضوا عنه كانت آمن كان ١١٨.

ومن جاء بملازمة فاضوا عنه كانت آمن كان ، استناد القول الله تعالى :
وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

، فلم الأمومي وإن كان أمي فضلاً ، ولكن يشترط أن
يكون ، مستوراً بالصفاء ١١٩. وعلى ابن حزم تفضيله
السياسة والقوة على القيام بالأمر - وعندما
يتم بالبيعة أو ينشئ في غيره.

وإذا كان على إثنين على عبادة هذا
فمن في الدين من مخرج ١٢٠

أو منه
توايعة
أما إذا كان الق
وأموهم وأبعدوا الأ
على إقام والعقدان ١٢١.

وإذا تساوى الاثنان في الفضل
فيكون مؤيداً للواقع والصدق ، معتباً
للأمومي ، بأن منصب الحقيقة يتطلب حسن
تساوى الاثنان في السياسة والفضل يتم الاختيار
ويبدو أن ابن حزم قد عجز عن التطوير فقال : فإن
الضيق واليه فنفهم على هذا الحرج قوله تعالى : (إذ جعل عليكم
أعظم الحرج ١٢٢)

ملاحظ أن دليل ابن حزم في ثبوتية هذا القول هو النص ، ويبدو ذلك
أولاً : في القول رسول الله ﷺ لما فعله خالد بن الوليد عندما تولى أمراء
الثلاثة فبولى خالد قيادة الجيش .

ثانياً : في ذلك النص التواتر الجامع وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإ
والعقدان ١٢٣.

١١١) الصدوق في المصنف ، والمطبوع - كتاب الإمامة - باب الأمر بالولاء يسعة

الحقيقة الأولى.

١١٢) سورة الفلق - آية ٦.

١١٣) الصدوق في المصنف ،

سورة الفلق - آية ١٨.

١١٤) الصدوق ، ص ١٢١.

١١٥) سورة الفلق - آية ٦.

١١٦) الصدوق ، ص ١٢١.
١١٧) سورة الفلق - آية ٦.

أول هذين التصديقين يدل على وجوب هذا الطريق ، إنما كل ما يدل عليه هو الثاني
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل إن هذا الفعل من رسول الله لا يبلغ مبلغ التكليف ، وإنما يدل
على العمل . وأما الدليل الثاني فإنه نص عام جامع يصلح كدليل على صحة هذا
الدليل على صحة غيره من الطرق .

أن يجيبوا ابن حزم خلافة من تصلى للأمر ففعل نفسه ، فالتفات
من التفات الثاني ليست ابتداءً من دعوة من نزلت أحوالها .
لوجه في معرفة الأحكام لصح طريق التولية بالاختيار ،
فقد عتد ابن حزم ، بقضى وثقتنا أحد وجودها بصحة
الولاية والاختيار ليست ، وهي النتيجة
فقد عتد ابن حزم بدلالة دعوة من صاحبها ،
فليس وأما قوله ١١١ .

مخبرته كمشرك إلى أن عجلنا
عد مقتل عثمان ودين
العمل فقبلت أحد
ابن حزم لم
قال إن

والاقتداء به
نقط على إباحة
الطريق ، كما يصلح
ثم أنه من يجوز القول
الثاني ليست دلالته ، وبطلان
ولو تتبعنا منبع ابن حزم ومصادره التي
فاتباع الدليل وهو مصدر صحيح للأحكام
التولية عن طريق أهل المال والعقد ، إذ أن ابن
القصد من الدعوة للنفس ، متحقق في التولية بما لا
فيه إن معنى لازم للنفس الذي يدل عليه طريق الدعوة ذلك
ولأنه أن نشير إلى أن كلام ابن حزم ينطوي على أخطاء ثلاثة
نصب نفسه خليفة ، بينما أنه إلى الله الثاني من كل جانب يعلمونه
إكراه من أحد ، وأنه كان أولى بابن حزم أن يعد هذا أصح طرق البيعة ،
الباشرين على هذه الطريقة يمكن حقاً عندما قال : إن الوجه الثاني الذي اختار
بمكي أمراً علواً على الجاهلية الإسلامية من سابقه ، بل أنه القوضي في ذاته ، كيف
كل من يدعو لنفسه في مستوى شروط الخلافة ، وكل مدعى يزعم في نفسه أنه استوفىها ،
عققت له الإمامة بهذا الألاعاء ما دام قد سبق غيره بالألاعاء ولو بطرفة عين ، فإنه يمكن الإمام
دون غيره ، ولو كان غيره أفضل منه ، بل أنه يزعم أنه إن التفت حول الثاني فضلاء الأمة
فإنهم آمنوا ، ولعله يعتمد على حديث الرسول : (من جاءكم وأوكم على رجل واحد يروا أن
ينزل جاستمكم فالتزموا) ١١٢ وإنما هذا اشتداد على غيره معتد ، لأن الحديث موضوعه أن
يمكن أو المسلمين على رجل واحد ، وعلى يمكن أو المسلمين على رجل يروى الدعوة لنفسه
إن ذلك غريب في باب ١١٢ .

١١١/١١٢
١١٢/١١٣
١١٣/١١٤
١١٤/١١٥
١١٥/١١٦
١١٦/١١٧
١١٧/١١٨
١١٨/١١٩
١١٩/١٢٠
١٢٠/١٢١
١٢١/١٢٢
١٢٢/١٢٣
١٢٣/١٢٤
١٢٤/١٢٥
١٢٥/١٢٦
١٢٦/١٢٧
١٢٧/١٢٨
١٢٨/١٢٩
١٢٩/١٣٠
١٣٠/١٣١
١٣١/١٣٢
١٣٢/١٣٣
١٣٣/١٣٤
١٣٤/١٣٥
١٣٥/١٣٦
١٣٦/١٣٧
١٣٧/١٣٨
١٣٨/١٣٩
١٣٩/١٤٠
١٤٠/١٤١
١٤١/١٤٢
١٤٢/١٤٣
١٤٣/١٤٤
١٤٤/١٤٥
١٤٥/١٤٦
١٤٦/١٤٧
١٤٧/١٤٨
١٤٨/١٤٩
١٤٩/١٥٠
١٥٠/١٥١
١٥١/١٥٢
١٥٢/١٥٣
١٥٣/١٥٤
١٥٤/١٥٥
١٥٥/١٥٦
١٥٦/١٥٧
١٥٧/١٥٨
١٥٨/١٥٩
١٥٩/١٦٠
١٦٠/١٦١
١٦١/١٦٢
١٦٢/١٦٣
١٦٣/١٦٤
١٦٤/١٦٥
١٦٥/١٦٦
١٦٦/١٦٧
١٦٧/١٦٨
١٦٨/١٦٩
١٦٩/١٧٠
١٧٠/١٧١
١٧١/١٧٢
١٧٢/١٧٣
١٧٣/١٧٤
١٧٤/١٧٥
١٧٥/١٧٦
١٧٦/١٧٧
١٧٧/١٧٨
١٧٨/١٧٩
١٧٩/١٨٠
١٨٠/١٨١
١٨١/١٨٢
١٨٢/١٨٣
١٨٣/١٨٤
١٨٤/١٨٥
١٨٥/١٨٦
١٨٦/١٨٧
١٨٧/١٨٨
١٨٨/١٨٩
١٨٩/١٩٠
١٩٠/١٩١
١٩١/١٩٢
١٩٢/١٩٣
١٩٣/١٩٤
١٩٤/١٩٥
١٩٥/١٩٦
١٩٦/١٩٧
١٩٧/١٩٨
١٩٨/١٩٩
١٩٩/٢٠٠
٢٠٠/٢٠١
٢٠١/٢٠٢
٢٠٢/٢٠٣
٢٠٣/٢٠٤
٢٠٤/٢٠٥
٢٠٥/٢٠٦
٢٠٦/٢٠٧
٢٠٧/٢٠٨
٢٠٨/٢٠٩
٢٠٩/٢١٠
٢١٠/٢١١
٢١١/٢١٢
٢١٢/٢١٣
٢١٣/٢١٤
٢١٤/٢١٥
٢١٥/٢١٦
٢١٦/٢١٧
٢١٧/٢١٨
٢١٨/٢١٩
٢١٩/٢٢٠
٢٢٠/٢٢١
٢٢١/٢٢٢
٢٢٢/٢٢٣
٢٢٣/٢٢٤
٢٢٤/٢٢٥
٢٢٥/٢٢٦
٢٢٦/٢٢٧
٢٢٧/٢٢٨
٢٢٨/٢٢٩
٢٢٩/٢٣٠
٢٣٠/٢٣١
٢٣١/٢٣٢
٢٣٢/٢٣٣
٢٣٣/٢٣٤
٢٣٤/٢٣٥
٢٣٥/٢٣٦
٢٣٦/٢٣٧
٢٣٧/٢٣٨
٢٣٨/٢٣٩
٢٣٩/٢٤٠
٢٤٠/٢٤١
٢٤١/٢٤٢
٢٤٢/٢٤٣
٢٤٣/٢٤٤
٢٤٤/٢٤٥
٢٤٥/٢٤٦
٢٤٦/٢٤٧
٢٤٧/٢٤٨
٢٤٨/٢٤٩
٢٤٩/٢٥٠
٢٥٠/٢٥١
٢٥١/٢٥٢
٢٥٢/٢٥٣
٢٥٣/٢٥٤
٢٥٤/٢٥٥
٢٥٥/٢٥٦
٢٥٦/٢٥٧
٢٥٧/٢٥٨
٢٥٨/٢٥٩
٢٥٩/٢٦٠
٢٦٠/٢٦١
٢٦١/٢٦٢
٢٦٢/٢٦٣
٢٦٣/٢٦٤
٢٦٤/٢٦٥
٢٦٥/٢٦٦
٢٦٦/٢٦٧
٢٦٧/٢٦٨
٢٦٨/٢٦٩
٢٦٩/٢٧٠
٢٧٠/٢٧١
٢٧١/٢٧٢
٢٧٢/٢٧٣
٢٧٣/٢٧٤
٢٧٤/٢٧٥
٢٧٥/٢٧٦
٢٧٦/٢٧٧
٢٧٧/٢٧٨
٢٧٨/٢٧٩
٢٧٩/٢٨٠
٢٨٠/٢٨١
٢٨١/٢٨٢
٢٨٢/٢٨٣
٢٨٣/٢٨٤
٢٨٤/٢٨٥
٢٨٥/٢٨٦
٢٨٦/٢٨٧
٢٨٧/٢٨٨
٢٨٨/٢٨٩
٢٨٩/٢٩٠
٢٩٠/٢٩١
٢٩١/٢٩٢
٢٩٢/٢٩٣
٢٩٣/٢٩٤
٢٩٤/٢٩٥
٢٩٥/٢٩٦
٢٩٦/٢٩٧
٢٩٧/٢٩٨
٢٩٨/٢٩٩
٢٩٩/٣٠٠
٣٠٠/٣٠١
٣٠١/٣٠٢
٣٠٢/٣٠٣
٣٠٣/٣٠٤
٣٠٤/٣٠٥
٣٠٥/٣٠٦
٣٠٦/٣٠٧
٣٠٧/٣٠٨
٣٠٨/٣٠٩
٣٠٩/٣١٠
٣١٠/٣١١
٣١١/٣١٢
٣١٢/٣١٣
٣١٣/٣١٤
٣١٤/٣١٥
٣١٥/٣١٦
٣١٦/٣١٧
٣١٧/٣١٨
٣١٨/٣١٩
٣١٩/٣٢٠
٣٢٠/٣٢١
٣٢١/٣٢٢
٣٢٢/٣٢٣
٣٢٣/٣٢٤
٣٢٤/٣٢٥
٣٢٥/٣٢٦
٣٢٦/٣٢٧
٣٢٧/٣٢٨
٣٢٨/٣٢٩
٣٢٩/٣٣٠
٣٣٠/٣٣١
٣٣١/٣٣٢
٣٣٢/٣٣٣
٣٣٣/٣٣٤
٣٣٤/٣٣٥
٣٣٥/٣٣٦
٣٣٦/٣٣٧
٣٣٧/٣٣٨
٣٣٨/٣٣٩
٣٣٩/٣٤٠
٣٤٠/٣٤١
٣٤١/٣٤٢
٣٤٢/٣٤٣
٣٤٣/٣٤٤
٣٤٤/٣٤٥
٣٤٥/٣٤٦
٣٤٦/٣٤٧
٣٤٧/٣٤٨
٣٤٨/٣٤٩
٣٤٩/٣٥٠
٣٥٠/٣٥١
٣٥١/٣٥٢
٣٥٢/٣٥٣
٣٥٣/٣٥٤
٣٥٤/٣٥٥
٣٥٥/٣٥٦
٣٥٦/٣٥٧
٣٥٧/٣٥٨
٣٥٨/٣٥٩
٣٥٩/٣٦٠
٣٦٠/٣٦١
٣٦١/٣٦٢
٣٦٢/٣٦٣
٣٦٣/٣٦٤
٣٦٤/٣٦٥
٣٦٥/٣٦٦
٣٦٦/٣٦٧
٣٦٧/٣٦٨
٣٦٨/٣٦٩
٣٦٩/٣٧٠
٣٧٠/٣٧١
٣٧١/٣٧٢
٣٧٢/٣٧٣
٣٧٣/٣٧٤
٣٧٤/٣٧٥
٣٧٥/٣٧٦
٣٧٦/٣٧٧
٣٧٧/٣٧٨
٣٧٨/٣٧٩
٣٧٩/٣٨٠
٣٨٠/٣٨١
٣٨١/٣٨٢
٣٨٢/٣٨٣
٣٨٣/٣٨٤
٣٨٤/٣٨٥
٣٨٥/٣٨٦
٣٨٦/٣٨٧
٣٨٧/٣٨٨
٣٨٨/٣٨٩
٣٨٩/٣٩٠
٣٩٠/٣٩١
٣٩١/٣٩٢
٣٩٢/٣٩٣
٣٩٣/٣٩٤
٣٩٤/٣٩٥
٣٩٥/٣٩٦
٣٩٦/٣٩٧
٣٩٧/٣٩٨
٣٩٨/٣٩٩
٣٩٩/٤٠٠
٤٠٠/٤٠١
٤٠١/٤٠٢
٤٠٢/٤٠٣
٤٠٣/٤٠٤
٤٠٤/٤٠٥
٤٠٥/٤٠٦
٤٠٦/٤٠٧
٤٠٧/٤٠٨
٤٠٨/٤٠٩
٤٠٩/٤١٠
٤١٠/٤١١
٤١١/٤١٢
٤١٢/٤١٣
٤١٣/٤١٤
٤١٤/٤١٥
٤١٥/٤١٦
٤١٦/٤١٧
٤١٧/٤١٨
٤١٨/٤١٩
٤١٩/٤٢٠
٤٢٠/٤٢١
٤٢١/٤٢٢
٤٢٢/٤٢٣
٤٢٣/٤٢٤
٤٢٤/٤٢٥
٤٢٥/٤٢٦
٤٢٦/٤٢٧
٤٢٧/٤٢٨
٤٢٨/٤٢٩
٤٢٩/٤٣٠
٤٣٠/٤٣١
٤٣١/٤٣٢
٤٣٢/٤٣٣
٤٣٣/٤٣٤
٤٣٤/٤٣٥
٤٣٥/٤٣٦
٤٣٦/٤٣٧
٤٣٧/٤٣٨
٤٣٨/٤٣٩
٤٣٩/٤٤٠
٤٤٠/٤٤١
٤٤١/٤٤٢
٤٤٢/٤٤٣
٤٤٣/٤٤٤
٤٤٤/٤٤٥
٤٤٥/٤٤٦
٤٤٦/٤٤٧
٤٤٧/٤٤٨
٤٤٨/٤٤٩
٤٤٩/٤٥٠
٤٥٠/٤٥١
٤٥١/٤٥٢
٤٥٢/٤٥٣
٤٥٣/٤٥٤
٤٥٤/٤٥٥
٤٥٥/٤٥٦
٤٥٦/٤٥٧
٤٥٧/٤٥٨
٤٥٨/٤٥٩
٤٥٩/٤٦٠
٤٦٠/٤٦١
٤٦١/٤٦٢
٤٦٢/٤٦٣
٤٦٣/٤٦٤
٤٦٤/٤٦٥
٤٦٥/٤٦٦
٤٦٦/٤٦٧
٤٦٧/٤٦٨
٤٦٨/٤٦٩
٤٦٩/٤٧٠
٤٧٠/٤٧١
٤٧١/٤٧٢
٤٧٢/٤٧٣
٤٧٣/٤٧٤
٤٧٤/٤٧٥
٤٧٥/٤٧٦
٤٧٦/٤٧٧
٤٧٧/٤٧٨
٤٧٨/٤٧٩
٤٧٩/٤٨٠
٤٨٠/٤٨١
٤٨١/٤٨٢
٤٨٢/٤٨٣
٤٨٣/٤٨٤
٤٨٤/٤٨٥
٤٨٥/٤٨٦
٤٨٦/٤٨٧
٤٨٧/٤٨٨
٤٨٨/٤٨٩
٤٨٩/٤٩٠
٤٩٠/٤٩١
٤٩١/٤٩٢
٤٩٢/٤٩٣
٤٩٣/٤٩٤
٤٩٤/٤٩٥
٤٩٥/٤٩٦
٤٩٦/٤٩٧
٤٩٧/٤٩٨
٤٩٨/٤٩٩
٤٩٩/٥٠٠
٥٠٠/٥٠١
٥٠١/٥٠٢
٥٠٢/٥٠٣
٥٠٣/٥٠٤
٥٠٤/٥٠٥
٥٠٥/٥٠٦
٥٠٦/٥٠٧
٥٠٧/٥٠٨
٥٠٨/٥٠٩
٥٠٩/٥١٠
٥١٠/٥١١
٥١١/٥١٢
٥١٢/٥١٣
٥١٣/٥١٤
٥١٤/٥١٥
٥١٥/٥١٦
٥١٦/٥١٧
٥١٧/٥١٨
٥١٨/٥١٩
٥١٩/٥٢٠
٥٢٠/٥٢١
٥٢١/٥٢٢
٥٢٢/٥٢٣
٥٢٣/٥٢٤
٥٢٤/٥٢٥
٥٢٥/٥٢٦
٥٢٦/٥٢٧
٥٢٧/٥٢٨
٥٢٨/٥٢٩
٥٢٩/٥٣٠
٥٣٠/٥٣١
٥٣١/٥٣٢
٥٣٢/٥٣٣
٥٣٣/٥٣٤
٥٣٤/٥٣٥
٥٣٥/٥٣٦
٥٣٦/٥٣٧
٥٣٧/٥٣٨
٥٣٨/٥٣٩
٥٣٩/٥٤٠
٥٤٠/٥٤١
٥٤١/٥٤٢
٥٤٢/٥٤٣
٥٤٣/٥٤٤
٥٤٤/٥٤٥
٥٤٥/٥٤٦
٥٤٦/٥٤٧
٥٤٧/٥٤٨
٥٤٨/٥٤٩
٥٤٩/٥٥٠
٥٥٠/٥٥١
٥٥١/٥٥٢
٥٥٢/٥٥٣
٥٥٣/٥٥٤
٥٥٤/٥٥٥
٥٥٥/٥٥٦
٥٥٦/٥٥٧
٥٥٧/٥٥٨
٥٥٨/٥٥٩
٥٥٩/٥٦٠
٥٦٠/٥٦١
٥٦١/٥٦٢
٥٦٢/٥٦٣
٥٦٣/٥٦٤
٥٦٤/٥٦٥
٥٦٥/٥٦٦
٥٦٦/٥٦٧
٥٦٧/٥٦٨
٥٦٨/٥٦٩
٥٦٩/٥٧٠
٥٧٠/٥٧١
٥٧١/٥٧٢
٥٧٢/٥٧٣
٥٧٣/٥٧٤
٥٧٤/٥٧٥
٥٧٥/٥٧٦
٥٧٦/٥٧٧
٥٧٧/٥٧٨
٥٧٨/٥٧٩
٥٧٩/٥٨٠
٥٨٠/٥٨١
٥٨١/٥٨٢
٥٨٢/٥٨٣
٥٨٣/٥٨٤
٥٨٤/٥٨٥
٥٨٥/٥٨٦
٥٨٦/٥٨٧
٥٨٧/٥٨٨
٥٨٨/٥٨٩
٥٨٩/٥٩٠
٥٩٠/٥٩١
٥٩١/٥٩٢
٥٩٢/٥٩٣
٥٩٣/٥٩٤
٥٩٤/٥٩٥
٥٩٥/٥٩٦
٥٩٦/٥٩٧
٥٩٧/٥٩٨
٥٩٨/٥٩٩
٥٩٩/٦٠٠
٦٠٠/٦٠١
٦٠١/٦٠٢
٦٠٢/٦٠٣
٦٠٣/٦٠٤
٦٠٤/٦٠٥
٦٠٥/٦٠٦
٦٠٦/٦٠٧
٦٠٧/٦٠٨
٦٠٨/٦٠٩
٦٠٩/٦١٠
٦١٠/٦١١
٦١١/٦١٢
٦١٢/٦١٣
٦١٣/٦١٤
٦١٤/٦١٥
٦١٥/٦١٦
٦١٦/٦١٧
٦١٧/٦١٨
٦١٨/٦١٩
٦١٩/٦٢٠
٦٢٠/٦٢١
٦٢١/٦٢٢
٦٢٢/٦٢٣
٦٢٣/٦٢٤
٦٢٤/٦٢٥
٦٢٥/٦٢٦
٦٢٦/٦٢٧
٦٢٧/٦٢٨
٦٢٨/٦٢٩
٦٢٩/٦٣٠
٦٣٠/٦٣١
٦٣١/٦٣٢
٦٣٢/٦٣٣
٦٣٣/٦٣٤
٦٣٤/٦٣٥
٦٣٥/٦٣٦
٦٣٦/٦٣٧
٦٣٧/٦٣٨
٦٣٨/٦٣٩
٦٣٩/٦٤٠
٦٤٠/٦٤١
٦٤١/٦٤٢
٦٤٢/٦٤٣
٦٤٣/٦٤٤
٦٤٤/٦٤٥
٦٤٥/٦٤٦
٦٤٦/٦٤٧
٦٤٧/٦٤٨
٦٤٨/٦٤٩
٦٤٩/٦٥٠
٦٥٠/٦٥١
٦٥١/٦٥٢
٦٥٢/٦٥٣
٦٥٣/٦٥٤
٦٥٤/٦٥٥
٦٥٥/٦٥٦
٦٥٦/٦٥٧
٦٥٧/٦٥٨
٦٥٨/٦٥٩
٦٥٩/٦٦٠
٦٦٠/٦٦١
٦٦١/٦٦٢
٦٦٢/٦٦٣
٦٦٣/٦٦٤
٦٦٤/٦٦٥
٦٦٥/٦٦٦
٦٦٦/٦٦٧
٦٦٧/٦٦٨
٦٦٨/٦٦٩
٦٦٩/٦٧٠
٦٧٠/٦٧١
٦٧١/٦٧٢
٦٧٢/٦٧٣
٦٧٣/٦٧٤
٦٧٤/٦٧٥
٦٧٥/٦٧٦
٦٧٦/٦٧٧
٦٧٧/٦٧٨
٦٧٨/٦٧٩
٦٧٩/٦٨٠
٦٨٠/٦٨١
٦٨١/٦٨٢
٦٨٢/٦٨٣
٦٨٣/٦٨٤
٦٨٤/٦٨٥
٦٨٥/٦٨٦
٦٨٦/٦٨٧
٦٨٧/٦٨٨
٦٨٨/٦٨٩
٦٨٩/٦٩٠
٦٩٠/٦٩١
٦٩١/٦٩٢
٦٩٢/٦٩٣
٦٩٣/٦٩٤
٦٩٤/٦٩٥
٦٩٥/٦٩٦
٦٩٦/٦٩٧
٦٩٧/٦٩٨
٦٩٨/٦٩٩
٦٩٩/٧٠٠
٧٠٠/٧٠١
٧٠١/٧٠٢
٧٠٢/٧٠٣
٧٠٣/٧٠٤
٧٠٤/٧٠٥
٧٠٥/٧٠٦
٧٠٦/٧٠٧
٧٠٧/٧٠٨
٧٠٨/٧٠٩
٧٠٩/٧١٠
٧١٠/٧١١
٧١١/٧١٢
٧١٢/٧١٣
٧١٣/٧١٤
٧١٤/٧١٥
٧١٥/٧١٦
٧١٦/٧١٧
٧١٧/٧١٨
٧١٨/٧١٩
٧١٩/٧٢٠
٧٢٠/٧٢١
٧٢١/٧٢٢
٧٢٢/٧٢٣
٧٢٣/٧٢٤
٧٢٤/٧٢٥
٧٢٥/٧٢٦
٧٢٦/٧٢٧
٧٢٧/٧٢٨
٧٢٨/٧٢٩
٧٢٩/٧٣٠
٧٣٠/٧٣١
٧٣١/٧٣٢
٧٣٢/٧٣٣
٧٣٣/٧٣٤
٧٣٤/٧٣٥
٧٣٥/٧٣٦
٧٣٦/٧٣٧
٧٣٧/٧٣٨
٧٣٨/٧٣٩
٧٣٩/٧٤٠
٧٤٠/٧٤١
٧٤١/٧٤٢
٧٤٢/٧٤٣
٧٤٣/٧٤٤
٧٤٤/٧٤٥
٧٤٥/٧٤٦
٧٤٦/٧٤٧
٧٤٧/٧٤٨
٧٤٨/٧٤٩
٧٤٩/٧٥٠
٧٥٠/٧٥١
٧٥١/٧٥٢
٧٥٢/٧٥٣
٧٥٣/٧٥٤
٧٥٤/٧٥٥
٧٥٥/٧٥٦
٧٥٦/٧٥٧
٧٥٧/٧٥٨
٧٥٨/٧٥٩
٧٥٩/٧٦٠
٧٦٠/٧٦١
٧٦١/٧٦٢
٧٦٢/٧٦٣
٧٦٣/٧٦٤
٧٦٤/٧٦٥
٧٦٥/٧٦٦
٧٦٦/٧٦٧
٧٦٧/٧٦٨
٧٦٨/٧٦٩
٧٦٩/٧٧٠
٧٧٠/٧٧١
٧٧١/٧٧٢
٧٧٢/٧٧٣
٧٧٣/٧٧٤
٧٧٤/٧٧٥
٧٧٥/٧٧٦
٧٧٦/٧٧٧
٧٧٧/٧٧٨
٧٧٨/٧٧٩
٧٧٩/٧٨٠
٧٨٠/٧٨١
٧٨١/٧٨٢
٧٨٢/٧٨٣
٧٨٣/٧٨٤
٧٨٤/٧٨٥
٧٨٥/٧٨٦
٧٨٦/٧٨٧
٧٨٧/٧٨٨
٧٨٨/٧٨٩
٧٨٩/٧٩٠
٧٩٠/٧٩١
٧٩١/٧٩٢
٧٩٢/٧٩٣
٧٩٣/٧٩٤
٧٩٤/٧٩٥
٧٩٥/٧٩٦
٧٩٦/٧٩٧
٧٩٧/٧٩٨
٧٩٨/٧٩٩
٧٩٩/٨٠٠
٨٠٠/٨٠١
٨٠١/٨٠٢
٨٠٢/٨٠٣
٨٠٣/٨٠٤
٨٠٤/٨٠٥
٨٠٥/٨٠٦
٨٠٦/٨٠٧
٨٠٧/٨٠٨
٨٠٨/٨٠٩
٨٠٩/٨١٠
٨١٠/٨١١
٨١١/٨١٢
٨١٢/٨١٣
٨١٣/٨١٤
٨١٤/٨١٥
٨١٥/٨١٦
٨١٦/٨١٧
٨١٧/٨١٨
٨١٨/٨١٩
٨١٩/٨٢٠
٨٢٠/٨٢١
٨٢١/٨٢٢
٨٢٢/٨٢٣
٨٢٣/٨٢٤
٨٢٤/٨٢٥
٨٢٥/٨٢٦
٨٢٦/٨٢٧
٨٢٧/٨٢٨
٨٢٨/٨٢٩
٨٢٩/٨٣٠
٨٣٠/٨٣١
٨٣١/٨٣٢
٨٣٢/٨٣٣
٨٣٣/٨٣٤
٨٣٤/٨٣٥
٨٣٥/٨٣٦
٨٣٦/٨٣٧
٨٣٧/٨٣٨
٨٣٨/٨٣٩
٨٣٩/٨٤٠
٨٤٠/٨٤١
٨٤١/٨٤٢
٨٤٢/٨٤٣
٨٤٣/٨٤٤
٨٤٤/٨٤٥
٨٤٥/٨٤٦
٨٤٦/٨٤٧
٨٤٧/٨٤٨
٨٤٨/٨٤٩
٨٤٩/٨٥٠
٨٥٠/٨٥١
٨٥١/٨٥٢
٨٥٢/٨٥٣
٨٥٣/٨٥٤
٨٥٤/٨٥٥
٨٥٥/٨٥٦
٨٥٦/٨٥٧
٨٥٧/٨٥٨
٨٥٨/٨٥٩
٨٥٩/٨٦٠
٨٦٠/٨٦١
٨٦١/٨٦٢
٨٦٢/٨٦٣
٨٦٣/٨٦٤
٨٦٤/٨٦٥
٨٦٥/٨٦٦
٨٦٦/٨٦٧
٨٦٧/٨٦٨
٨٦٨/٨٦٩
٨٦٩/٨٧٠
٨٧٠/٨٧١
٨٧١/٨٧٢
٨٧٢/٨٧٣
٨٧٣/٨٧٤
٨٧٤/٨٧٥
٨٧٥/٨٧٦
٨٧٦/٨٧٧
٨٧٧/٨٧٨
٨٧٨/٨٧٩
٨٧٩/٨٨٠
٨٨٠

بقية الثالثة : العهد إلى وجه ثقة اختيار الإمام الجليل

الثانية من طرق عقد الإمامة عند أبي حمزة ، هي أن يكلف الإمام عند وفاته رجلاً
أو اثنين اختيار خليفة المسلمين ، وذلك كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله

عنه فممن خضع له خضوعاً ، لأنه لم يسعه الاعتراض على أمر أجمع
منه الاعتراض عليها ، بل يجب الأخذ بها ، ولما يقول :
« أجمع عليه المسلمون حينئذ » ١١١

الطريق إجماع الصحابة عليه . ولكن الإجماع
على صحته والتكليف به ، فمعه عندما
يعتد عليه في هذا الاختيار ، أو
في هذا الطريق .

ثم أكثر من ثلاث ليل ،
ليس في ثقة يصفه
ولا ولم يجمعوا

عمر ابن حزم طريق تولية الإمام في ثلاثة :

بعد أن عرض أبي حمزة الطريق عقد الإمامة التي رواها ، وهي العهد بالولاية ، والتموية
للنفس ، والعهد إلى ثقة ، عرضاً يبين فيه كيفية إجراء كل منها وسنده في ذلك ، قرر حصر
هذه الطرق ، وعدم صحة تولية الخليفة بنفسها ، فيقول : « فبأحد هذه الوجوه تصح الإمامة
ولا تصح بتغير هذه الوجوه البتة » ١١٢

١١١/ ابن حزم ، الفصل - ح - في - ١٢ -
١١٢/ المصدر السابق ونفس الصفحة .
١١٣/ مسلم - باب الإمامة .
١١٤/ نفس الصفحة .
١١٥/ نفس الصفحة .

الطريق
ثقة أو أكثر من واحد
عنه عند وفاته ١١١

وفي هذا الوجه يبدو أن أبي
عليه الصحابة ، فبأحد هذه وجوه
وليس عندنا في هذا الوجه إلا التسليم
وهذا الجدل أن دليل أبي حمزة على صحة هذا
أن كان لزوماً لهذا الطريق ، فليس بالدليل الذي
اختار هذا الطريق في التولية ، لم يكن إجماع أو نحو
بعبارة أخرى لم يكن هناك نص ولا إجماع يفرق عليه اللجوء
وفي هذا الوجه ، يرى أبي حمزة ، أنه لا يجوز التولية في اختيار الإمام
والإمامة على تلك الدليل لا يجرى ، استناداً لحديث الرسول : « من بات ليلة
مات ميتة جاهلية » ١١٦ . واقتضاه أيضاً على أن المسلمين قد أجمعوا على ذلك
على أكثر من هذا اللغة ١١٧

١١٦/ المصدر السابق ونفس الصفحة .
١١٧/ مسلم - باب الإمامة .
١١٨/ نفس الصفحة .
١١٩/ نفس الصفحة .

من حرم يقر بهذا: أن هذه الطرق ديكيناتها محصورة، فلا تصح تولية خليفة بغير واحد
 يجوز للمسلمين إبعاد طرق عديدة خلال هذه الطرق. ومعلوم قول ابن حزم هذا
 لم يجرأ عهد الخليفة إلى جاعة من الناس اختيار شخص لم يره أحد بين
 تولية شخص في حالة النقص على مدة الاختيار بتجاوز ثلاث أيام.
 من الانتخاب عام.

ابن حزم من أن الطرق محصورة في عدة طرق لا تتجاوزها.
 يقوم على أنه لا تكليف إلا بغيره، فمنه أن كل واحد
 له الأداة التي توصل إلى هذه التكليفات، وإذا
 ما أوجب أو الطريق واعتبر، بالاعتماد على
 الطريق ذلك على ما أوجب الله تعالى

من التولية والانتخاب والإجماع المسلمين.

الاجتهادية في زعم ابن
 دليلهم العمل به
 قول الله تعالى
 في تولية
 قوله

وأخيراً، فإنه إذا كان على طريق من طرق التولية ليس من الإجماع
 حرم، والفايت دليل على التولية والانتخاب والإجماع، ولما قد ثبت أن كل
 كان موجب ذلك أن يفرق الصحابة - وهم من غير الطرق ومنهم من شهد له
 بالجنة - بالسنة والإجماع الأزل في صحة تولية الخليفة بالعهود، ولكنهم فوجوا عليه
 مشان ثم في تولية على، وهذا الخروج وعدم الالتزام بها، لأنهم منذ الآن هذه السنة
 ذلك الإجماع الذي ثبتت بهما هذه الطرق، لم يمتد لها معنى مفرق للمسلمين، فيجوز لهم
 الاختيار على ما من طرق التولية.

ولما كان هذا التهم هو الذي يتفرع مع موقف الصحابة، فإن هذه الأدلة يمكن قد وادت على
 سبيل الجواز والإقرار لما تم بهذه الطرق من تولية، بحيث لا يجوز الاعتراض عليها أو القول
 بطلانها، ولكنها لا تملك أن لا تورد إلى بطلان غيرها من الطرق أو إبطالها.

ومن هنا يمكن القول بحصر طرق التولية في عدة معينة فلا يستند إلى دليل، ويمكن
 لب هو القول بأن مسألة التولية من المسائل الاجتهادية.

القول

الفصل الثالث واجبات الإمام وحقوقه وعزله

ثانيًا: حق الإمام عند ابن حزم.

أولًا: واجبات الإمام عند

ثانيًا: حق الإمام عند ابن حزم.

أولًا: واجبات الإمام:

إذا تولى الإمام الحكم، فلا بد من قيامه

بمجالات كالتالي:

١- تعيين أجهزة الدولة

من أول الواجبات التي ينبغي للإمام القيام بها بعد توليه

الدولة من وراء ولايته تعيينهم، لمساعدته على تحقيق مهامه الإدارية

من المسلمين وأهل الدين، ويوجِب ابن حزم هذه الضرورة إلى أن الإمام لا يملك

السلطان، وحتى لا يستغل من تغيير المهام القطعية التي وكلت إليه واختص

بمؤولة لابد من استئذان الأئمة وتقليد الصحابة، فيما ينفذ إليهم من الأعمال

إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالأنحاء مضمونة والأموال بالأئمة موصولة ١١٦.

ولابد عند ابن حزم من الفحص الدقيق في اختيار الإمام لمعاونيه من الولاة، فالولاية

لا ينفرد بها إلا من قوى عليها، حتى يستمكن من إدارتها ومعالجة الظالمين، وأخذ الحق

للضعيف من القوى، فولاية الضعيف منهى عنها فقد منع الرسول ﷺ أبائهم من

تحمل الولاية لكون ضعيفًا فقال له: إنما أبائهم أنك ضعيف لا تكمل على النبي، ولا تولى

هال يتيم ١١٧.

أول الواجبات، تكون أجهزة

الدولة، وهو أن يكونوا

على ما يشاء على أول

الدولة ١١٨

وسمى

١١٦ ابن حزم: ملوك من كتاب الإنشاء والبيعة - ص ١١٦.

١١٧ السابق: ص ١١٦.

الفصل - ج - ص ١٦٦. الحديث رواه مسلم في كتاب الأذان والخط: باب إذا تولى

الملك ما أحب لنفسه، لا تكمل على النبي، ولا تولى ما لا يتم.

لا يجب على الإمام أن يختار من أفضل الكتاب والأقبا والعلماء والقضاة والأفراء،
من ذوي الآراء السديدة وكفى السر، ومن خدم نزاله، بحضور مجلسه
يذهب لجميع عاقله الله تعالى من أمور عباده ١١١.

الثاني عشر عملاً يجب على الإمام اختيار معاونين له لأعماله وهذه

أن يولي الصلاة وجلاداً قارناً للقرآن حافظاً له عالماً بأحكام
فصيحة معوماً، فليعلم في جميع ذلك ١١٢.

ثالثاً على الإمام أن يخرج لكل جهة من يكتفي
بالحاجة مستعيناً به على عمله، ولا يكون من
أهل الصفات عابثاً بها ومن يؤخذ

في تجويز الجيوش، وأخذ
في أيضاً التحصيل
بما هو معروفاً أو

والله الجيوش وتغيير المروب: إذا أن يدين الإمام معاونين له
المعلم وتخصيصها وتسميتها، وما صار من التوكلين إلى السليطون وعلم
الصفوة بالعدة الملائمة والقوة الدافعة حتى لا يظنوا الأعداء بغتة يستعينون به
يسفكون فيها المسلم أو معاد دماً ١١٣.

- الألفية: يجب أن يتولى الإمام تعيين القضاة بنفسه، وفي هذا الصدد يرى أبو حمزة
أنه لا يعمل أن يولي القضاء وأحكام في شيء من أمور السليط وأهل القوة، إلا حصل بالغ
عائلاً عالم بأحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وناسخ ذلك ومنسوخه، وما
كان من النصوص مضموماً بمن أمرو صحيح ١١٤.

١١١) أبي حمزة: غزوات من كتاب الإلهية - ص ١٩.

١١٢) أبي حمزة: غزوات من كتاب الإلهية - ص ١٩، ١٨٠، ١٨١.

١١٣) الصلوة السليط - ص ١٠٠.

١١٤) الصلوة السليط - ص ١٠١.

١١٥) الصلوة السليط - ص ١٠٢.

١١٦) أبي حمزة: غزوات من كتاب الإلهية - ص ١٩٢.

أنه عند أن نرى المواد الحكم المتضام ، وكذلك العدد وولد الزنى . ولا يجوز الحكم إلا
بالمقتضى الواجبة طاعة . فإن لم يقدر على ذلك ، حكمي من أنط حاكمي نافذ .
و هو قوله (١١٠)

بحكم الإجماع أنزل الله تعالى على لسان رسوله محمد ، وهو الحق ربي
على الحكم به ، ونسحق لهذا إذا حكم به حاكم . كما لا يصلح الحكم
أن لا يقول أحد من دون رسول الله أن يوافقني قرائنا أو

و
في ولا الإمام
ومن أنط باطلا
ولا يصلح للقاضي أن
مانعاً ذلك فهو جور وظلم لأن
بالقبلي ولا بالرائي ولا بالاختصاص
سنة صحيحة (١١١)

الإمام على إقامة الحدود . تصان محارم الله
لا . كما يساعد في تنفيذ الأحكام بين
الصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف

- إقامة الحدود : لابد من تعيين من يساعد
تعالى عن الاستهزاء ، وحفظ الأمة عن اتلاف واسته
الشعاري . وقطع الصلوة بين المتلاعنين ، حتى يتم
عظيم (١١٢)

الحماية للوجبة وخاصة
و ينفي أو حالاً
حق ، ويستفاد
وقت من

- الشبهة : ينبغي على الإمام أن يعين جهراً للشبهة ، لتوحي
الحرم ، لينصرف الناس في العبادي ، وتستودق في الأملاك التي هي من
ويجب على الإمام أن يبعد إلى من قلده ولاية من الولايات أن يكون لهم
أخوان جميعهم ، ويجعل الإمام لأهل السجى إماماً يصل بهم الجمعة والوافي و
يست حال السليبي (١١٣)

- الحبهة .
- الخباية .
- الخباية .

(١١١) المصنف السابق : ص ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ .

(١١٢) المصنف السابق : ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

و هم : عنوان من كتاب الإمامة - ص ٩٩ .

سابق ونفي الصلوة .

ص ١٦٧ .

(١١٣) المصنف السابق : ص ١٦٩ .

الجمهور : يجب على الإمام أن يوتب قوماً من قوماً الجند ، وتقدم عليهم وجلاستهم
من أهل السياسة والدلالة في الطعن والنسب والقبائل ونحوه في أرضهم .
في كل قاعدة من قواعد بلاده ، فإذا تاب خير أو غير ، يجب على
مصلحته ، أن يجب على بعض رلائه اعلام الإمام ، ومقتل الإمام أو
الجهاد إلى المكان الذي يجب الجهاد إليه . . . واستفاد الإمام
من الطعن وأحوال الناس فيكم . . .

فَعَلَا خَلْقًا ثَقِيًّا عَزِيزًا ضَالِحًا، يَحْتَوِي عَلَى
شَأْنِ الْأَعْيُنِ عِلْمَ الْإِلَهَامِ أَوْ يَأْمُرُ بِهِ، وَيَكُونُ لَهُ
بَنِي يُؤْمِنُ بِوَصْفِهِ، كَمَا يَتَعَلَّقُ الْإِلَهَامُ

خازنہ السلام ۱۹۱

القائمة المحررة:

هذه هي الأعمال التي عملها ابن عمر لسد باب الإجماع ، فبان أن
الأعمال التي عملها على عملها حالاً ، فهذا حسن ، وذلك كما بعث رسول
رضي الله عنه قاضياً للبين وقاضياً للأخصاص ، بعث خالد بن الوليد إليها متولياً
وبعث معاذاً وأباً موسى الأشعري إليها مصلين للثغور وأحكام للبين وبين الصلوات ، وروى
أبو عبد الله جماعة غير هؤلاء . وأما إن رأى الإمام أن يجمع على هذه الأعمال أو بعضها لولا
في بلد واحد ، فهذا أيضاً حسن . استدل العمل بالعدل في جملة من جمع البين على بلدان ،
وجمع عثمان مكة لعمرو بن العاصي ١٦١ .

ولكن مع وجود معارضة الإجماع في الأحوال التي حددها ابن حزم ، فإنه يرى أنه يجب على الإجماع أن يباين نفسه بالضرورة ضمن النوبة ويستصحب كمالها (١١).

المادة الثانية : م ١٠٦.

11-13-44

۱۰۰۰

14.

١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤

أما إذا كان من المأذون وأبى بعض الناس على ضرورة أن يبايع الإمام بنفسه مشاركة
في الأحوال ، لينهل من سياسة الأمة وحاسنة الأمة ، ولا يمول على التلويح تشاغلا
قد يكون الأئمة وبعض الناس

الأمر وتصل
بلغة أو جاللة ،
دوى ابن حزم في
وعنيها ، أما الإمام أو واليه
مساعدته في كل ما مروده ، ولا يعمل
من الأمة على هذا إلى ، وعلى هذا
عنه .

في الصلوة : أنه لابد أن يكون القائم بالأحكام والحدود وقبض الزكاة
والتي يكلف الإمام بعملها ، أما إذا أقامها غيره الإمام أو
بها ، لأنه أقامها من لم يؤمر بإقامتها ، ولا خلاف بين أحد
في عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة رضي الله

وإن أقام هذه الأعمال الإمام أو مساعد ، فلا بد
استئذان الحديث الرسول صلى الله عليه وسلم في عمل علي كس عليه
الإمام أو مساعد ، فكل من قام بشئ من الخي جنته فقد فقد
توابعه بالقطر

أن توافي التواتر والست والأبى مروده ،
فأخبره ر : أن لم يقدر عليها
أولم الله تعالى لما بان فكون

وقد أوضح ابن حزم عدة أمور يجب أن يراعيها الإمام نحو الولايات والعصا
١- يجب أن لا يطول الإمام مدة أمير بلد في الحكم خاصة البعيدة عنه ، أو
فيها القلاع البعيدة والحد الكبير ، أو التي فيها المال الكبير ، بل يعمل بوزار على أمير
حينئذ من ذلك ، وإن كان عدلا فاضل السيرة ، فيؤليه الإمام بلد آخر من بلادهم بعمله
وحسن سيرته ما أمكنه من بلاد رعيته ، ومعهما أهلهم في الرجوع إلى البلاد التي عملوا
عنها ، ولا يرضى بوزار على بلد ما ، وأما سائر البلاد بعيدات ذلك ، لا يمول عنهم أحد إلا من
جود ظنوا أو خدانة يمت

أما :
المنفذ إلى
يؤيد

١١١ أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ج ٢ ، المأذون : الأحكام السلطانية - ج ١٨ .

١١٢ روى مسلم ، وأما الحديث من مرهف عاتق في كتاب الأنبياء ، باب نفق الأحكام الباطلة روى
أحمد ،

محدثات
(١٦) ابن حزم
أما ابن حزم : ظنوا

والفصل - ج ١ - ص ١١٦-١١٨ ،
من كتاب السياسة - ج ١ -

إذا استعصى القاطعون في السلطة لإمام من أميرهم ، فيجب أن يستحق الإمام من
إذا صدقت ، قول الأمير ، وإن كذب وظلم على الأمير عيوباً بالصين
الإمام ١١١

١- يجب على الإمام
الذي لا يرضونه معاً إلى
والرجال ، بما بينهم من الجائفة ،
من خدمة السليق ١١٢ ، كما يجب على
وخدمة أملاكه ، من ينهوا فتنهم ولا يفتنوا ،
رسولاً أملاكهم على الضعيفين لأرض الخراج ١١٣

أن يوزن أمراء النواحي وزناً واسعاً بقوم بهم رتبهم ، على الصفة
مما أخذ من أعلى عليهم ، ووزن من لهم من الأموال والغنائم
ويعتقون به عن ماله الكسب الشاغل لهم عما هم بسبيله
الإمام ، أن يجعل لأولى الخراج ، ما يقوم به ويخلص
فإن لم يكن الإمام ماله يفضل لذلك نحو عنهم

٢- يجب أن يعين الإمام ، أمراء النواحي ليد
تستقيم الأمور وتبطل الشورى من منع ظالم أن ظلم ، أو معاملة

لما عداهم على التيام بمواسم حتى
أن عاقد أو أجداد ذلك ١١٤

٣- يجب على الإمام ، أن يوزن أهلها على جدته من جهات بلادها ،
وعلمائهم وزوجهم يستنوبهم عن حال الأمير والثاني ، ومكسبهم
رسول الله صلى الله عليه وآله ، فإذا رأوا عليه انقضاء يومهم واحد بعد واحد ، حتى
من الباطل في أمر الثاني وأمر ولائهم وجميع أملاكه ١١٥

أن ينفذ عليه من خيارهم
صالحهم كما كان يفعل
نصف على الحق

٤- الواجبات الدينية :

حدد ابن خزم مجموعة من الواجبات الدينية لئلا أن يقوم بها الإمام ومن كوله هذه الواجبات
حفظ الدين وتضمن حنا مشيئة :

أ- أن يطبق الإمام أحكام الدين التي جاءت في كتاب الله تعالى وحسن تبيينه ، يقول ابن
خزم في هذا : إنما الحاجة إلى نفي الإمامة ، لتنفذ الإمام عبود الله تعالى ، الواردة علينا

١١٦ الصلح السابق ونظر الصفحة

١١٧ ابن خزم : خلاص من كتاب الإمامة - ص ١٠٩ ، ١٠٨

١١٨ السابق : ص ١٠٩

١١٩ السابق : ص ١٠٩

١٢٠ السابق : ص ١٠٩

١٢١

١٢٢

١٢٣

نقط . لا مان بأنى الناس مالا يشاءون في موطنه من الدين الذى أتاهم به رسول الله
فطبقه الإمام عند ابن حزم تقوم أساساً على تنفيذ أوامره الله وأتباعها . وهو
على نصب الإمام .

المعنى نفسه يقول : إن جميع الولايات في الإسلام ، مقصودها أن
تكون كلمة الله في العليا ، فإن الله سبحانه وتعالى ، إنما خلق
أولئى الأئمة ، وعليه جاهد الرسول والمؤمنين .

حكماء أو متدينين ، فيرجع عن خطئه ، أو
يصلح بشئ الوصاى على أن يكون الدين
الحفاظ على الأصول وإجماع السلف
الدين ، فإن الإمام من واجبه أن
يلجأ عليه من واجبات وما
من ذلك .

المسلمون فلهذا
على المسلم
ماتان

من عند
الشيخ .
الفرق الذى من ابن

ومع ابن تيمية عن
يكون الدين كله لله ، وأن تكون
الحق لذلك ، وهو أوامير الكتب ، وهو

بـ على الإمام أن يواظب على من يفرض
بذلك ما أمر الله تعالى به من العقوبات ،
موصياً على كل مابى . إليه ، ومصل أيضاً على
الصالح ، فإذا ظهر ما من شأن أن يكون منقصة أو شبهة في
يقوم ويوضح للمعنى . بالحجة مقدار خطئه ويدين له الصواب .
بأنه من حق وحده ، لا يكون الدين محروساً من خلق والآمة ممنوعة من

جـ ومن واجبات الإمام الدينية أيضاً عند ابن حزم ، أن يهتم بعبادة
دينهم ، كالصلاة والصيام والزكاة والعبادة وكيف يتوزأ كل ذلك ، وأيضاً ما يلهى
وعايرهم عليه ، سواء أكان ذكر أو أنثى ، حراً أو عبداً ، ورجل أو امرأة ، ورجل أو امرأة ،
الأزقاء على تعليمهم هذه الأشياء ، وإما بأنفسهم وإما بالإتاحة لهم لقاء من يعلمهم ، ويؤخر
على الإمام أن يأخذ الناس بذلك وأن يوجب أوامراً لتعليم الجهال .

ومضيف ابن حزم لواجبات الإمام الدينية ، تولية وإلى الصلاة ويمكن رجلاً خائراً للفتوى
حافظ له ، عالماً بأحكام الصلاة والعبادة فاضلاً في دينه خطيباً ، فصيحاً موعظاً ، قتيلاً في

١١١ إلى حزم ، الفصل - جـ - ص ٩٥ .

١١٢ إلى الدين من تيمية : الحسنى الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية - مطبعة الزيت - القاهرة -
ص ٩٦ .

- ١١ -

١١١ إلى حزم

شؤون من كتاب الإمامة - ص ٩٤ .

على في أصول الأخلاق - جـ - ص ١١٦

١١١ إلى حزم : الإمام

ذلك ١١٠. ويجب على الإمام ، التوسعة على هذا الرجل ، وعلى معاونيه من المؤذنين ، حتى لا يحتاجوا إلى الشغل فيخلوا بمؤزم المسجد أوقات الصلوات ١١١.

وإن حزم على الواجبات الدينية للإمام ، وعلى هذه الواجبات الغرض الذي على ما وصل إليه أمراء الطوائف من أعمال الشغل ، وبينهم والدفاع ، إسماعيل بن التفرقة اليهودي ، تأليف رسالة في الإسلام ، رأى أن التواني ، رأى مقصود بلطيس بن حيوس أمير غوناظ في

من الذين ، بيد أنه لا يتجه إلى ذكر بلطيس دين غيره ، بعد أن علمهم بنقل الإمام إليه ، فهم جميعاً في

صونه ببناء القصور والشئون العادية بقوله :

لشأننا بدينهم عن إقامة دينهم ، ومعارضة في معادهم ودار قوارم ، وجميع لهم ، عن مخالطة ملهم التي

٢- الواجبات الاقتصادية :

وتشمل عدة أمور :

أ- استيفاء الحقوق المالية ، فالأموال التي يتسلمها أشبه المسلمين من الزكاة والخص والصدقات وغيره من موارد ، وهي أسماء مرسلة يجمع كل واحد منها أنواعاً من المال ، وهذه الأموال والإيرادات المالية الأخرى لها عصب اللبنة التي تعالج مشاكلها ، من إعداده عمومي ومعالجة شئون الفقراء والمساكين والأصناف الأخرى من المستحقين للمال ، إلى غير ذلك مما تتطلبه الصحة العامة . ومعبور ابن حزم عن هذا الواجب قائلاً : تجب على الصدقات على ما أوجبه الشيء ، نصاً أو اجتهاداً ١١٢.

١١٢ ابن حزم : مخطوطات من كتاب الإلهام - ص ١٠٠.

١١٣ المصدر السابق : ص ١٠١.

معبود على ابن حزم : رسالة أوله على ابن التفرقة - تحقيق : إسماعيل جباري - مكتبة دار

١١٤ - ١١٥ - ص ١٤٥.

١١٥ من كتاب الإلهام - ص ١١٤.

جميع
عالمنا
مستضعف من ذوي
من أجله نصب الإمام
عنه ، والدليل على هذا وجود
بينها ابن حزم طعن في بعض آراء
روى عن ابن التفرقة ، وفي الدفاع
وإنما يتجه إلى مخالطة أمراء الطوائف جميع
نظره مقصود في حق دينهم ولدى الشائعات عن
الملك إننا نشك فيك تشاكيل أهل الممالك من أهل
نقصه يزكو بها عما قرب ، عن عمارة توهمهم الأمانة لهم
أموالهم كانت سبباً إلى التناقص أعمارهم وعوناً لأعدائهم على
بها توارثي عاجلهم وبها يوجون الفؤاد في أجملهم ١١٦.

يجب على الإمام في هذا الصدد أن ينصب للمواضع التي لا مستحق لها رجلاً أميناً
مأموراً بالوفاء وتسميتها ، يحصل ما يجب من ذلك في زمانه ، ويرفع المال إلى
ملكه ، وضعة الله عز وجل ١١٦

الإمام الثاني على الفوس والزراعة ، وعلىهم الأراضي الزراعية البور ،
تسميها ، ثم يعينهم على تلك المستطاعات من أراضي موات ،
الإنسان والحيوان ، ووزن الأجر ، ومكسب الأغنياء ، ومكسب

السلالة في وجوبها ، يقول ابن حزم في هذا
مرفوعاً لا يقتبر ، ودفعه في وقت لا يقتبر
أشياء ، وقت احتياج هذا الشيء يرد
بمصر هذه الأمانة بما يرضاه الله

الإمام الثاني والثالث ، ولكن
الأول في عهد

على

كما
في كل بلد
الإمام ، ليضاه
ب- يجب أن يشجع
وشجعهم على استصلاح
حتى ترضى الأشجار ، ويعين
حاجب فيه الزكاة ١١٧

ج- يجب على الإمام أن يحرص على إيراد
تقدير العطاء وما يستحق من بيت المال ، من غير
فيه ولا تأخير ١١٨ وصفة الإمام هنا هي صفة الأئمة على
إلى صاحب ، فالإمام أمين الأمة على أموالها ، وعليه أن
تعالى

د- يجب أن يشجع الإمام البنين الواسع ، وأن يبلغ به صاحب غلبة
ينفع من التوفيق والوفاء وما أشبه ١١٩ وفي هذا ينضج تأويل ابن حزم يقول
فقد بالغ أمراء الطوائف في بناء الجاني ذات التعاليف الباهظة وكثرة الوخوة

هـ- إذا لم تنف أموال الدولة باحتياجات جميع الناس ، فيجب أن يرفع الإمام
الأغنياء ، مساعداً للفقراء ، لأن في المال حقاً سوى الزكاة ، ويعبر ابن حزم عن هذا الواجب
قائلاً : ونوعه على الأغنياء من أموال كل بلد ، أن يتقوا ما يقتربهم ، ويعبرهم السلطان على
ذلك ، إن لم يتم الزكوات بهم ، ولا في ماله أموال المسلمين بهم ، فيضام لهم بما يكون من
القول الذي أبد منه ، ومن البلايا للنساء والصيف بمثل ذلك ، وممكن من الخير
والصيف والنفس وعين المال ١٢٠

١١٦ المصنف السابق : ص ١٠٩

١١٧ المصنف السابق : ص ١٠٠

١١٨ المصنف السابق : ص ١٠١

١١٩ السابق : ص ١٠٠

١٢٠ ج ١ - ص ١١٦

١٢١ المصنف السابق : ص ١٠١
١٢٢ المصنف السابق : ص ١٠٠
١٢٣ المصنف السابق : ص ١٠٠
١٢٤ المصنف السابق : ص ١٠٠

هذا الواجب على الإجماع أن يفتى به ، إذا لم تكن الدولة بما يجيبه من موارد الزكاة ،
 محدودة الأثرى ، فادارة على تحقيق هذه الكفاية ، فمن حق الدولة المسلمة أن تنزع
 ما يستلزمها على تحقيق الكفاية المشروطة لأن في المال حدا سوى الزكاة ومن
 الأذى غير الزكاة ، فقد قال الباقلي والابو حنيفة على صحة قوله من نعم ولا

والوارد
 على
 قال أنه لا حق في المال
 إجماع ١١٢

في الفتوى في أموال الأثنياء ، بل أنه من القرآن والسنة والآثار

وقد دلتا ابن حزم على أحقية
 الزكاة من كبار الصحابة والتابعين ،
 أولاً ، القرآن الكريم : ١١٢

هذا عليها ابن حزم في إثبات صحته وإليه ، من

الشمس القرآن الكريم على إثبات صحته ، افت

هذا الإثبات :

- قول الله تعالى : وَأَتَىٰ ذَا الْقَرْيَةِ هَدًى وَالسَّبِيلَ وَالَّذِينَ
 - قول الله تعالى : وَمَالُوا الَّذِينَ أَحْسَنُوا مَالِي الْقَرْيَةِ وَالَّذِينَ
 القوي ، والجار الجنب والصاحب بالجنب ، وابن السبيل ، وما ملكت أيمانكم
 وهذه الآيات كما يرى ابن حزم توجب حق المسيكين وابن السبيل وما ملكت
 ذي القوي . كما نفى عن الآيات الإحسان إلى الأئمة وذو القوي والسكاكين والجار
 السبيل .

السبيل ١١٢

على والسكاكين ، والجار ذي
 لهم ١١٢

ان السبيل مع حق
 وما ملكت

- قول الله تعالى : مَا مَلَكَكُمْ فِي سَبَوِ ۚ أَقَالُوا لَمْ يَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَمْ يَكُنْ نَعْمَ
 المسيكين ١١٢ ، فنزل الله تعالى : أَعْطَاهُمُ الْمُسْكِينَ بِوَجوب الصلاة .

فأما : السنة النبوية : ١١٢

بوحي ابن حزم على رأيه بأحقية الفتوى في أموال الأثنياء ، إذا لم تنف الزكاة بمطالعتهم
 بالسنة الشريفة ومنها :

١١١ الحد السابق ص ١١٢

١١٢ انظر أدناه ابن حزم في القرآن الكريم في : الحد السابق ص ١١٢ - ١١٢

حدود الإجماع - آية ١١٢

النساء - آية ١١٢

- آية ١١٢ - ١١٢

- ج - ص ١١٢ - ١١٢

١١٢
 أما سورة
 أما سورة التوبة
 ١١٢ ابن حزم ، المحلى

قال رسول الله ﷺ: من لا يؤم الناس يؤم الله ١١٨. دوى ابن حزم أن رحمة الله
على من صلى معه يدعون إلى فراقهم ومساكنهم
ومن هنا كان تعقيب ابن حزم على الحديث النبوي السابق بقوله: ومن كان
أخاه جائعا فموت من جوع لم يمت، فما رحمة الله به!

كان عند طعام النبي عليه السلام بثلاث، ومن كان عند طعام

سلم لا يملكه ولا يملكه ١١٩.

توكل بهجج وهو خادع على إظهاره

على من لا يظفر له، ومن كان له
أشياء المال، ما أتو حتى

وهذا ابن حزم على هذا الحديث بالقول: ثم
ومعونه، فقد سلمه.

قال رسول الله ﷺ: من كان معه فضل ظهر فليعد به

فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له فذاك أنى النبي من
وأما أن لا يلقى لأحد من أتى فضل ١٢٠.

قال رسول الله ﷺ: إلهيوا الجائع وضيء العاني ١٢١.

قال: أو أوال وأعمال الصالحة والتأجيل ١٢٢.

من الآثار التي يستدل بها ابن حزم في تشجيع رأيه:

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو استقبلت من أمري ما استقبلت لأخذت فضول
أموال الأمتهاء فتسبتها على الفقراء المهاجرين.

١١٨ زاد مسلم في باب القضاء ٦٦، الترمذي باب ١٨، بخارى باب ١٨، ٦٦.

١١٩ زاد البخارى في باب الوصية ١١، الشافعي ٦٥.

١٢٠ زاد البخارى باب القام ٦.

١٢١ زاد أبو داود في باب الزكاة ٦٩، مسلم في باب القام ١٨، أحمد بن حنبل في مسنده ٦٢، ٦٤.

١٢٢ في باب الأجر ١٢، الجليل ١٢١، الشافعي ٦١.

جاء في ١٨٨.

- قول
تتوكل في
وأرداب حاجاتهم
على فضله رأى المسلم

- قول رسول الله ﷺ: من

أربعة قبله بخاص أو صا من ١٢٣

- قول رسول الله ﷺ: المسلم أخو المسلم

وهذا ابن حزم على هذا الحديث بالقول: ثم

ومعونه، فقد سلمه.

قال رسول الله ﷺ: من كان معه فضل ظهر فليعد به

فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له فذاك أنى النبي من
وأما أن لا يلقى لأحد من أتى فضل ١٢٠.

قال رسول الله ﷺ: إلهيوا الجائع وضيء العاني ١٢١.

قال: أو أوال وأعمال الصالحة والتأجيل ١٢٢.

من الآثار التي يستدل بها ابن حزم في تشجيع رأيه:

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو استقبلت من أمري ما استقبلت لأخذت فضول
أموال الأمتهاء فتسبتها على الفقراء المهاجرين.

١١٨ زاد مسلم في باب القضاء ٦٦، الترمذي باب ١٨، بخارى باب ١٨، ٦٦.

١١٩ زاد البخارى في باب الوصية ١١، الشافعي ٦٥.

١٢٠ زاد البخارى باب القام ٦.

١٢١ زاد أبو داود في باب الزكاة ٦٩، مسلم في باب القام ١٨، أحمد بن حنبل في مسنده ٦٢، ٦٤.

١٢٢ في باب الأجر ١٢، الجليل ١٢١، الشافعي ٦١.

جاء في ١٨٨.

١٢٣ زاد البخارى في باب

قوله على من أبي طالب رضي الله عنه : إن الله تعالى يرضى على الانتباه في أموالهم
في خلوهم ، فإن جاءوا أو عودا وجعلوا ، يفتح الانتباه ، وحق على الله تعالى ،
التيامة ، ويعتبرهم عليه .

قوله مالك بن مولى الزكاة .

من على وأبي عمرو على مالكهم ، إن كنت تسألني دم مبيع ، أو
حب حنك .

قوله من الصعبة رضي الله عنهم ، إن زلهم نبي ،
وجعل يوتهم إياها على السواء .

نهم ، لا مخالف لهم منهم ، فلي المال في

أه من أموال الانتباه ، فلي

المنفعة من أجل
أولها الآخر

في إجابة مطالبه ، يقول أبي حنيفة في هذا :

أرجو لسم أضل ، أن يملك بيت أو لم حنيفة ، وهو بعد طهارة في فضل من صاحبه
لسم أو لسمي ، لأن فضاء على صاحب الطعام الطعام الجائع ، فإذا كان ذلك كذلك ، فليس
يحضر إلى البيت ولا إلى لم حنيفة ، وله أن يقتل من ذلك ، فإن تمل فلي قتله التود ،
وإن تمل المانع فلي له الله ، لأنه منع حنيفة ، وهو طائفة بانيسة ، كما تعالى : فإن كنت
أصلها على الأخرى فتأخذ التي تبني حتى تقي ، إلى أبو الله ، ومانع الحق مانع على أخته
التي له الحق . وهذا قائل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة !!!

٤- الواجبات الجهادية :

أه أبي حنيفة مجسدة من الواجبات الجهادية يجب أن يقوم بها الإمام ، والجهاد عند أرملة
والغير المسلحون ، قتال أهل الردة ، قتال أهل البغي ، قتال الكافرين أو قطاع

والإشراج الثلاثة الأخيرة لا تعتبر حروماً دولية ، لأن المؤمنين والبعاد وكذلك المعادين ، وعباد الدولة الإسلامية ، ولكنهم يهددون أمن الدولة في الداخل ، ولذا سول
الأول وأجبات الإمام الجهادية ، أما بعدا غير المسلمين فيؤد له فصلا
علاقة المسلمين بالخريف .

ي ابن حزم أن من واجبات الإمام الجهادية ، قتال أهل الردة .
الآن في :

في الإسلام إلى دين كلبى أبو ، أو إلى غير دين ١١١
ب مختاراً معارفاً أو لا أمراً من المسلمين ، فهو
ب القتال حتى يلب عليه ، ومن إباحة ماله ،

كأن من الثلاثة أو استهوا أبه ، أو
استهوا أبها ، فهو بذلك كافر

المالك عليه
نيليت

الفرق
يعنيون
تتبع من لهم من
كذلك أجاب الحديث عن

أ- قتال أهل الردة :
ويمكن السلم فقتل في ثلاث حالات

الأولى : إذا كان مسلماً ، ثم تحول

الثانية : إذا حل المسلم بدار الكفر والجرم

بعدها الفعل مودة له أحكام الردة كلها ، من وجوب

والنصائح نكاحها ، وغير ذلك ١١١ .

الثالثة : إذا صلب الله تعالى أو استهوا أبه ، أو صلب

صبيته من الأنبياء أو استهوا أبه ، أو صلب أبه من إمام الله أو

مودة له حكم الردة ١١١ .

الحكم الواجب تطبيق على الردة عند ابن حزم :

يرى ابن حزم أنه إذا تحول المسلم إلى الشرك فقد حل دمه ١١١ ، والواجب إقامته

بذلك ، إذا لم يعد إلى الإسلام ، والواجب دعاء واستنابته ١١١ ، أما ما نقل من ماله ،

حال المسلمين ، سواء رجع إلى الإسلام أو مات موقفاً أو قتل أو حل بدار الجوب ١١١ ، وأما من

بدلاً من الكفار دمه بدين غيره فلا يلبس له الرجوع إلى الدين الذي خرج عنه ، ولا بد له من

الإسلام أو البس ١١١ .

١١١ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ١١٨ .

١١١ المحلى السابق : ص ١١٨ .

١١١ المحلى السابق : ص ١١٣ .

١١١ المحلى السابق : ص ١١٤ ، ص ١٠١ .

١١١ السابق : ص ١١٤ .

١١١ ابن حزم - ج ٢ ، ج ١ - ص ١١٤ .

١١١ - ص ١١٤ .

١١١

١١١ المحلى

١١١ المحلى السابق

١١١ المحلى السابق : ج ٢

كتاب أبي النبي :

أو البغاة : هم الذين يخرجون على الإمام يومئذ خلفه ، أو منع الدخول في
البيت ، هم قوم يرون أنه على ما فعلوا كذا أو معصية يوجب قتاله تعالى عليهم ،
كأنهم إلى الجيش والقتال ١١٦ .

تفسيره :

الذين ضلوا عن الحق ، كالخوارج ومن جوى مجرأهم من

عن :

أهل البيت استناد القول الله تعالى :
تأخذ الله على الأذى فتقتلوا

أن قتالهم مختلف
القتل البغية

وهي :

١- علم قتلى أموي البغاة ، فلا يعلم أن يقتل منهم أمير لأن قد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم
قال : لا يقتل دم أموي ، مسلم إلا يحدى ثلاث : كذا بعد إعلان ، أو ذنب بعد إحصاء ، أو
نفس بنفس ١١٧ . وأباح الله تعالى دم العاربي . وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم دم من حد في الحور ثم
توبها . فكل من زاد نفس بإباحة دمه فهو مباح الدم ، وكل من لم يبيع الله تعالى دمه

١١٦ راجع : أبو محمد عبد الله بن قدامة : المغني - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار الفکر - ١٣٦٦ هـ -

ج ١ - ص ١٠٠ - ١٠١ وما بعدها ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي : التبع الكبير - مطبعة
الدار - ١٤٢٠ - ج ٢ - ص ٩٩ وما بعدها ، أبو يعلى القزويني : الأحكام السلطانية - ص ٥٩ .

عن حماد : المغني - ج ١ - ص ١١٦ .

يعني : الآية ٩ .

فتح الباري - ج ١٦ - ص ٩٠ .

بج

أهل البيت
طائفة ، ومصاراة
دينهم منفعة ، ومحتاج في
ولادة قسم ابن حمزة البغاة إلى

١- قوم خرجوا على تأويل في
مختلف الأقوال المخالفة للحق .

٢- قوم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام

دوى ابن حمزة أن من واجبات الإمام الجهادية قتال
زنان طائفتان من المؤمنين القتلى فاضلوا بينهما ، فإن
التي تبقى حتى تبقى ، إلى أبو الله ١١٦ .

ولكن هناك مجموعة من الضوابط حددها ابن حمزة قتال الفئة الباغية
عن قتال المخزيين ، وهذه الضوابط عبارة عن شروط يلتزم بها الإمام عند قتاله

١- علم قتلى أموي البغاة ، فلا يعلم أن يقتل منهم أمير لأن قد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم
قال : لا يقتل دم أموي ، مسلم إلا يحدى ثلاث : كذا بعد إعلان ، أو ذنب بعد إحصاء ، أو
نفس بنفس ١١٧ . وأباح الله تعالى دم العاربي . وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم دم من حد في الحور ثم
توبها . فكل من زاد نفس بإباحة دمه فهو مباح الدم ، وكل من لم يبيع الله تعالى دمه

المجلد

١١٦

١٣٦ سورة البقرة

١١٦ سورة البقرة

1994

٢- علم الإحصاء

٤٠- يجب الإتيان عليه يوم
كانوا متحاذين إلى خندق أو إلى جدار
من أهل القتلى إلى مكان يثقل فيه
منعول من الله تعالى أتوا من علينا أتاهم
يوم علينا فتلهم وقتلهم فم إذا أوردوا فادفنا
هم علينا فتلهم الذي صاروا فالتقى إلى أبو الله
والتابعهم ولاشيء أنا عنهم وأما إذا كان الأوامر
منهم فتلهم وأما علينا أتاهم لم يفتوا أهل إلى

١- يجب الاعتناء بأمر الله ، لأن الإرجل على العرب والأهالي الباقين ، وإن ظلمنا أنفسنا مسلمين ، وإرجل من من السلم الإرجل ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من رجل منكم إلا وله رجلان »

(۱۱) حیدر آباد، ریلوے، ۱۹۲۱ء۔

—

1

2142

10/11/11

والدولة في ذلك ، فهي على يمت المال ، استنادا لحديث الرسول : إنكم معشر خير أمة
التي أتت من قبل ، وأنا عاتلة ، نعم فملا له بعد مقتلني هذا قتيلا ، فاعلموا
ما أخذوا القتل ويوم أن يقتلوا ١١١

١- أهل البيت ، فإن ابن حزم يرى أنه يجب على الإمام أن يحكم فيها
لأن صدقة يومه أو يقيم حادونه أو يحكم يوم الدين يومه ١١٢
مشرك أو معاهد أو دمي ، وإن جاز أن يستعان بهؤلاء على

٢- صانعة أهل البيت ، والفقهاء من أهل الذمة
والأهل مسلمون ١١٣

٣- أهل البيت ، نعمى تركوا القتال وموت
في ، فلا يعمل المسلم إعطاهم
الأمان ١١٤

ج- قتال المحاربين

يرى ابن حزم : أنه يجب على الإمام قتال المحاربين أنقطع العرق ، فإن جرد
جريدة خيطه لما إليها من الجاهلية بالإجماع ، وترويع الناس وأخذ أموالهم بالثورة
وعاقبتهم على ذلك كله من إخلال خطير بأمن الدولة .

وقد عرف ابن حزم المحارب بأنه : هو المكابرة الخيف لأهل الطولين ، النفس في جيبها
الأرض ، مواء مسلح أو بلا سلاح ، مواء ليل أو نهار ، في مصر أو في فلاة ، في نصر
الطيف أو الجاهل ، مواء قعدوا على أنفسهم إلهاماً أو لم يقعدوا سوى الطيف نفس ، فعل
ذلك بجند أو غيره ، مستغلين في الصواء أو أهل قرية ، مسكنات في دواعم أو أهل حصن

١١١ الصور السابق : ج ١ - ص ١٠١ ، والحديث من الإمام أحمد بن حنبل .

١١٢ الصور السابق : ص ١١١ .

١١٣ الصور السابق : ص ١١٢ .

١١٤ الصور السابق : ص ١١٢ .

١١٥ الصور السابق : ص ١١٢ .

أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة ، كذلك وأما كان أو أئمة ، على من حارب الما
، يقتل منى أو أخذ مال ، أو جراحة أو لانتهاك فرج ، فهو محارب ، عليه
القتل ، حكم الحاردين ١١٠

ابن حزم : أن من واجبات الإجماع الدفاع عن الحرم ، حتى يضمن كل
المسلم مطلقاً ، من تغريب بنفس أو مال . وفي هذا الواجب
الآمن لكل مسلم وحايته والدفاع عنه ، حتى يستطيع كل
نفسه وأهله وماله ١١١

حزم قول الله تعالى : قلنا جندنا الذين يحاربون
أو يصلحوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من

كب هذه الجريمة ، ولكنه لا يسوى
الآفة السابقة ، أما إذا
لا يجوز الاقتل أو

إسلامه ١١٢

يظهر من مرض ابن حزم على ضرورة قتال الإجماع للحاردين ، على ما لهذه الجرم
ظهور على المجتمع ، وما وصل إليه الأتقي على عهد من فوضى واضطراب ، نتيجة
الفتنة . ولما ما دعا ابن حزم إلى اعتقاد قتال الحاردين نوع من الجهاد ، الذي يجب على
الإجماع أن يقوم به .

يقول ابن حزم وأما الفتنة : وأما ما سلم عنه من أمر هذه الفتنة ، وملازمة الناس بها ،
مع ما يظهر من حرص بعضهم بعض ، فقلنا أمر استخاره ، نسأل الله السلامة ، وهي فتنة
هو . أهلك الأديان ، إلا من وفى الله تعالى من دعوه كبره يقول لها الخطاب ، وعنده ذلك

١١١ المصدر السابق : ج ١ - ص ٢٠٠

ابن حزم : اشتراط من كتاب الإجماع - ص ٩٩

المعنى - ١١ - ص ٢٠٠ ، والآية من سورة التوبة - رقم ٣٦

ص ٢٠١

كذلك ،
وأما السبب
وعليهم ، فتروا أو

وفي هذا الصلة ، يرى
مسلم على أهله وبسته ينبغي
فلما أن ابن حزم يرى على توفيق
فرد أن يتصرف إلى سبيل حيث أمان على
والأهل في عقوبة هذه الجريمة كما يرى ابن
الله ورسوله ، وسعون في الأرض فسداً ، أن يقتلوا
خلالاً ، أو ينشروا من الأرض ١١٣

وسوى ابن حزم بين السلم والقتل ، في ضرورة عقوبة مرتكب
يسبها في طبيعة العقوبة ، فإذا ارتكبها مسلم فعقوبت ميتة
ارتكبها منى فهو ليس محارباً حيث ، لكنه ناقض لعقد الدفاع
إسلامه ١١٤

يظهر من مرض ابن حزم على ضرورة قتال الإجماع للحاردين ، على ما لهذه الجرم
ظهور على المجتمع ، وما وصل إليه الأتقي على عهد من فوضى واضطراب ، نتيجة
الفتنة . ولما ما دعا ابن حزم إلى اعتقاد قتال الحاردين نوع من الجهاد ، الذي يجب على
الإجماع أن يقوم به .

يقول ابن حزم وأما الفتنة : وأما ما سلم عنه من أمر هذه الفتنة ، وملازمة الناس بها ،
مع ما يظهر من حرص بعضهم بعض ، فقلنا أمر استخاره ، نسأل الله السلامة ، وهي فتنة
هو . أهلك الأديان ، إلا من وفى الله تعالى من دعوه كبره يقول لها الخطاب ، وعنده ذلك

١١٢

١١٣ ابن حزم

١١٤ المصدر السابق

أن على
رسوله ،
السلطان من الإله
الجملة التي مقتضى على
للجهود على فوائده طرق العلم
بضرورة لا يتبع ما هم الله ، فوضهم
أقارب السجدة غداً ابن حزم

مديون مدينة أو حصن في شيء من أنفسنا هذه ، أولها على أنوها ، معاريف الله تعالى
ساح في الأرض بمفسد ، والتي ترونها عبادنا ، من منهم الغارات على أموال
، التي تكون في ملك من ضارهم ، وإذا احتهم بينهم قطع الطريق على
أهلها . ضاربون للحمى والجور على رقاب السليق ، مسلمون
سليق ، في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام ، معتزون
ببها الاستقام غداً أمورهم ونبيهم ١١٥.

هناك مجموعة من النصوص بطلبها ابن حزم

العلم ، ووضعها لخدمة الإيجاز وفي .

١- يجب أن يجعل الإمام يوماً في الجمعة يركب
هناك كلاً من كان ، ويجعل سائر أيامه للخطب في الأمور
لما آت إليه الخلافة في عصر ابن حزم ، حيث كانت الولايات والحوادث
وتنبؤهم التحكم إلى الناس بدم الخليفة الذي لا يراه أحد

فيه فتراء العامة كلها ، ولا يمنع من
١١٦. وهذه النصيحة لها ما يبررها
في البلاهة ، والأداء المجاب

٢- يجب على الإمام أن يفتح أهل الفضل ، من الوصول إليه وملازمة داره ،
لا يمكن في مجلس من لا يجدى عليه مصلحة في دين ولا دنياه ، ولا يفتن الباب
جلسة ، فلا يقطع أحد في الوصول إليه لغو معنى ١١٧.

يجلس ، حتى
من ذلك

٣- يجب على الإمام أن يجعل على يده ، إجمالية أهل العلم والفضل والعقار وحسن
التبليغ ، لينصرف معهم في الفقه وفي سائر العلوم الشرعية ، وفي مظالم السياسة وأخبار
الناس من السليق ، فقد كان رسول الله ﷺ يجلس مع أصحابه ومناكرهم ومشاورهم
وعظيهم ، وكذلك كان أخفاء بعده ١١٨.

١١٦
١١٧
١١٨

١١٨ ابن حزم ، رجاله الشافعي لوجود التعليق - من ١١٦ - ١١٨ .
ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة والإمامة - من ٩٨ .
السليق : أرضي الصلحة .
من ٩٨ - ٩٩ .

لا يجب أن يوب السلطان التتويج له قلائد ، فمن عليه من كرامة التتويج هو إليه ،
لم بما لا يظلمهم فيه ، فإن لم يفعل شغلوا بما يظلمونه فيه ، وأما موب أعداء

الآن أن لا يستمع التهمة تصاني جميع العالم أنمو من الشام (١٠٠)
ت الملك ، ولا صفت السماء ظلماً ، ولا تكت الأشرار ، بغير
نضار إلا بهما ، ثم لا يحق صاحبهما إلا بالفت والحز

بها بيق ، أي ليس له سند من قرآن أو سنة أو
عنده فوجاً من ذلك ، وشاور في الحروب
تلك على رأى أحد ، ولا يظلمهم على
جميع منهم ، أو من رأى نفسه إن

هذا الجدا على إخلاله

وأما قوله بيقين هما :

أ- أنه قصر الشورى على الأمور التي لم يرد فيها نص ، فالشورى مقصورة على

المباحة من شئون الحياة والأمور الدنياء ، دون الأمور الشرعية التي ورد بشأنها نص أو دليل

الأداة الشرعية .

ب- إن عهد الشورى لم يرد عند ابن عزم على سبيل الوجوب وإنما على سبيل التماس ، فلم

يمكن هذا الجدا من الجانب ، التي يلتزم بها الحكام والأنوار الأمة ، كما هو الحال في الأنظمة

التيقراطية العزيمية ، وإنما هو عمل مندوب ، إن قام به الحاكم أو المحكومون ، استحقوا عليه

الواب في الآخرة والشكر في الدنيا .

(١١٩) ابن عزم : الأخلاق والسير - ص ١١٩ .

(١٢٠) ابن عزم : شواهد من كتاب الإخلاص - ص ١٢٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

١-
في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

٢- يجب على السلطان

نما ملك الدول ، ولا انتفض

النظام والكتاب ، ولا أكدت البع

والله

٣- إذا نزل بالملك معضلة ليس عند

إجماع ، تشار من أصحابه ولا جنوده من يوجو

أهل الحرب وصانها ، وسأل عن كل علم أن يباه ، ولا

ما يختار من رأيهم ، فإذا انقضى حاشتهم ، أنفذ ما رآه

رأه صلاحاً

وعكنا القول أن ابن عزم وإن أخذ بهذا الشورى ، إلا أنه لم يأتها

وأما قوله بيقين هما :

أ- أنه قصر الشورى على الأمور التي لم يرد فيها نص ، فالشورى مقصورة على

المباحة من شئون الحياة والأمور الدنياء ، دون الأمور الشرعية التي ورد بشأنها نص أو دليل

الأداة الشرعية .

ب- إن عهد الشورى لم يرد عند ابن عزم على سبيل الوجوب وإنما على سبيل التماس ، فلم

يمكن هذا الجدا من الجانب ، التي يلتزم بها الحكام والأنوار الأمة ، كما هو الحال في الأنظمة

التيقراطية العزيمية ، وإنما هو عمل مندوب ، إن قام به الحاكم أو المحكومون ، استحقوا عليه

الواب في الآخرة والشكر في الدنيا .

(١١٩) ابن عزم : الأخلاق والسير - ص ١١٩ .

(١٢٠) ابن عزم : شواهد من كتاب الإخلاص - ص ١٢٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

في السابق : ص ١٩ - ١٠٠ .

عن
الإمام
رواية جند ، وإن
السياسي والأخلاقي
المعروف من أدباء وفلاسفة
البلاد .

ثانياً : حقوق الإمام :

إذا قام الإمام بما عليه من الواجبات ، فإن
أ- عن الطائفة : إذا قام الإمام بالتزامات تجاه
كانت واجبات الإمام لصحة السليبي ، فلا بد أن يطاع
العامه ، ويجب اتبعه على جميع السليبي ، إلا أن هذه الطائفة
أ- إذا كان عمل الإمام مطابقاً للشرع ، أما إذا كان فاسداً مبدعاً
ليسا يعقل بالأمر العامة ، لم يتعد أمره لأمر لم يوافق الشرع بل خالفه
الغنى يقول : الإمام واجبة طاعت ، ما قلنا بمكتاب الله تعالى ومن
أمر الكتاب بما فيها ، فإن زاع عن شي . فمهما ، منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحد
يؤمى الله إلا يظلمه خلق ولا يؤمر غيره .^(١)

١- أن تكون هذه الطائفة في الخير ، فتكل داع دعاً إلى خير ، من صلاح أو حج أو جهاد أو
تعاون على بر وتقوى ، ففرض إجابته وعمل ذلك الخير معه ، لقول الله تعالى : (أو تعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ^(٢) لأن كل داع دعاً إلى شر فلا يجوز
إجابته ، بل فرفض وقاطعه ومنعه ^(٣)
الأنه وجوب طاعة الإمام عند أبي حنم .

تفاضلت الآلات في مصادر الشريعة ، على بيوت الطائفة المكونة لأولى الأمر التي هو
الإمام أو من يوب عنه ، ينص على طاعته سواء في التواني التزم أو الست النبوية الشريفة .

لأنه يعنى التواضع أن تقديم الصبح هو السنة الغالبة على الأثر على ما بين من كتاب
حرم ، فهو ما يفتا به الإمام على انتفاء الزور اللان ، وعلى مشاركة أصحاب
يشجع العمارة والفلاحة ، ويستغنى عنه الصلاة . هذا اللون من التفكير
التي تغطي عليه النفعة الوعظية والصحية ، كان شاعراً لدى مفكرى
خصوصاً في التوفيق الرابع والخامس الهجريين تحت اسم تصبحة

أ- أن حقوق على الألف هذه هي من يسا إلى :
الآلة ، فإن طاعت واجبة على أفرادها ، ولما
، فإن أمر يسى ، فندب أمرت المصلحة
منه فلهذا يبا إلى :

أعلى مصلحت الشخصية
وذلك أن يوم هذا
مبول ^(٤) التي
التي ، فإن لم

(١) أبي
(٢) سورة المائدة
(٣) أبي حنم : النص

يوم ، النص - ج - ص ١٠٩
- آية ٩
- ج - ص ١٢٢

القولان الكريم : قوله تبارك وتعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ
عَلَيْكُمْ ١١٨

١١٨ : السمع والطاعة على الله . المسلم فيما أحب وكره ، عالم يؤمر
بسمع ولا طاعة ١١٩

١١٩ : من طاعة ، تلقى الله يوم القيامة لأجرة له ١٢٠
وعيا بأبواب إمامها وطاعته في كل شؤون الحياة
التي لا تلبث إلا أيامه ، بشرط مطاعتها للشيء

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢٠ : من الخارجين ، تلقى هذه
بسم حتى يخلصوا إلى

الحق .

١٢١ : التسلوا

أمر

الله ١٢٢

١٢١ : المصدر السابق : ص ١١٩ ، والآية من سورة النساء - رقم ١١٩ .

١٢٢ : ابن عزم : المعنى - ص ١ - ص ٣١١ . والمثبت رواية البخاري في باب الأحكام ، ورواه الترمذي في
١٢٢ ، وأبو حنيفة في الجهاد .

١٢٢ : السابق : ص ١٢٠ ، والمثبت صحيح مسلم كتاب الإمامة - باب وجوب علامة جماعة

١٢٢ : ص ١١٨ - ص ١١٩ ، والآية من سورة الجيوات - رقم ٩ .

عن

روايلي الأمر

ومن السنة التي

- قول رسول الله ﷺ

بمعصية نفاذا أمر بمعصية ، فلا

- قول رسول الله ﷺ من طاع

ينضع عما تقدم ، أن الأمة ملزمة بالإمام

وأن أهم حق من حقوق الإمام ، هو الطاعة له

وختيها لصحة الأمة .

من حقوق الإمام على الأمة أيضا نصرت ، فإذا أبقت عليه طاعة

الحالة ، يجب على الأمة أن تقف إلى جانبه في قتال هذه الطائفة ، وذلك

الحق .

وقال البغاة واجب في التوسعة الإسلامية لقوله تعالى : وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

فاحصلوا بينهما ، فإِنْ رَفَعَتِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَقَاتِلَا الَّذِي يُغْتَبَىٰ حَتَّىٰ تَقُومَ إِلَىٰ

الله ١٢٢

الجهاد

١٢٢ : المصدر

السليق .

أما المصدر السابق .

ثالثاً : حول الإجماع عند ابن حزم

حول الإجماع من النقطتين الخطبتين التي اختلف حولها العلماء المسلمون وعلى بهذا
هو الموقف الذي :

المتفق : يرى هذا الفريق أن الإجماع إذا خرج من الحق ، فهو مستحق
ذلك .

ويستلزم هذا الفريق حول الإجماع الجواز . ونسب الأشعري هذا
إلى : السيف ، باطل ، ولو قلت الإجماع ومبييت الفرية ، وأن
وليس لنا إلا الله وأن كان فاسداً ، وأنكروا الخروج
من كثير من الحديثين والفتاوى ، أنهم كانوا
كان فيه من عدل أو جود ، ولا يخرج على
نفس الأولى ونسب إلى أهل الإيمان
نفس إلى الصبر على الإجماع وعدم
على عقيدة عامة كانت ميتة
الرمول : فمن خرج من
ومن خرج على
اللبس على
وجعل

قضية
الصدقة تجبره فلا
الأولى : الصبر على
للقول ، ولكن إذا تدر على
الثاني : الصبر على الإجماع .
الوأي إلى أصحاب الحديث فقد قالوا
الإجماع قد يكون عدلاً أو يكون غير عدل
على السلطان ولم يرد^{١٦٨} كما يرد المتلقي
ينبغيون إلى : " الصبر تحت لواء السلطان على ما
الأمر بالسيف وإن جازوا^{١٦٩} . كما أشار الباقون إلى
الصفانية والشبهية^{١٧٠} . وهو رأى ابن تيمية أيضاً ، حيث
معارضته ، واستند على ذلك بحديث الرمول : " من مات وليس
جاهلية^{١٧١} على عدم مشروعية الخروج على أمراء الجور . وحديث :
الطاعة وإذ كان الجاهل ثم مات ، مات ميتة جاهلية ، ومن تنكث فتنكه ، جاهلية
أشقى يضرب بوجهه وأرجله ، ولا تتحاشى من مؤمنها ولا تفرق بين عهد عهده
رأيت منه^{١٧٢} ، فلم الرمول في هذا الحديث ، الخروج عن الطاعة ومعارضة الجاهل
ذلك ميتة جاهلية ، لأن أهل الجاهلية لم يمتي لهم رأي وجههم^{١٧٣} .

١٦٨ انظر آراء هذا الفريق في : التتاراني : شرح العقائد النسبية - ص ١٠١ . الجويني : الإيضاح -

ص ١٦٥ - ١٦٦ ، الأبيي والجزائري : الزايف وشبهها - ج ١ - ص ٢٤٢ .

١٦٩ الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٨٩ - ٤٩٠ .

١٧٠ محمد بن أحمد المتلقي : التنبؤ والإله على أهل الأمراء والبيع - تحقيق : محمد زاهد النوراني -

مكتبة نشر الثقافة - القاهرة - ١٩٨٤ - ص ١٦٦ - ١٦٧ .

١٧١ أبو بكر محمد بن العلي الباقلي : التمهيد - تحقيق : الأبد تشاور يومئذ مكتوفي اليسرى -

مكتبة التراثية - بيروت - ١٩٨٢ - ص ١٨٦ - ١٨٧ .

١٧٢ إمام زاد مسلم : انظر العجم المذهب في أقطاف الحديث - ج ١ - ص ٣٦١ .

١٧٣ مسلم والنسائي وابن عسلى - انظر العجم المذهب في أقطاف الحديث النبوي - ج ١ - ص ١٤٢ .

١٦٨ انظر الفريقين
ج ١ - ص ١٤٢ .

١٦٩ انظر الفريقين

ج ١ - مكتبة دار الثقافة

تيمية : محتاج السنة النبوية التي تقتضي كلام الشيعة القتل - تحقيق : د. محمد رشاد

القاهرة - ١٩٨٢ - ج ١ - ص ٢٨٦ .

عن ابن حزم هذا الروي - عدم الخروج على الحاكم وإن جاز - إلى بعض أهل السنة
أبى رابعهم بعضنا رضي الله عنه ، واصله من جلة صحابة رسول الله ، من رآوا
من القتال ، في عهد الفتنة يدي على دمه ، ولم ينصروا إلى أحدها ،
وأما ابن زيد ، وجده الله بن عب ، ومحمد بن مسلمة ، وغيرهم ،
جبل ، وهو قول أبي بكر بن بكاس الأهم ، وهو قالت الروافض
لكن إذا خرج الإمام النافق ، فحينئذ يجب على السيف

وقد
الذين انتقدوا
الفتوة وامتنعوا
كسعد بن أبي وقاص
وهو أيضا قول أحمد بن
كلهم حتى ولو قتلوا جميعا ،
معد ١١١

الكتاب والسنة استدل بها أهل السنة في قولهم
عن ابن عمر ، وهذا الأثر في : ١١١
فإن قوما قدام ، فتقبل من أحدهما ولم

وقد أورد ابن حزم عدة أدلة شرعية من :
بالاستفتاء بالقلب أو اللسان في الآخر بالمعروف والنهي
١- قوله تعالى : وأما عليهم نبال أبي آدم حين يرفعه
يتقبلها من الآخر ١١٢

قال لا ، ماصلا ١١٢

٢- حديث الرسول ﷺ حين سئل أنفقتهم يا رسول الله
بعضها إلا أن تورا كفرا ، بها عنك من الله برهان ١١٣

٣- قوله ﷺ وجوب الصبر وإن ضرب ظهرك أحدنا وأخذ مالك ١١٤

٤- قوله ﷺ : كان خشيته أن يبهوك شعاع السيف ، فأخرج يوك على وجهك
إني أريد أن يوه يائس والملك فتعجز من أصحاب النار ١١٥

وقال :

١١١ ابن حزم - الفصل - ج ١ - ص ١١١ ، وانظر موقف الشيعة في : مقالات الإمامية في التشريع -
ج ١ - ص ١٤١ ،

١١٢ ابن حزم - الفصل - ج ١ - ص ١١٢ ،

١١٣ سورة الشورى - آية ٣١ ،

١١٤ أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ،

أبو داود البخاري في كتاب الفتاوى ٢ ، ورواه مسلم في إسناده ،

مسلم - كتاب الإمارة حديث رقم ١١٠ ،

في كتاب الفتاوى واللام رقم ١١٦١ ، وأخرجه أيضا ابن ماجه في الفتاوى رقم ٢٩٤٨ في

١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
باب التثبت في الفتنة ،

نزل عليه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي يَتَّبِعُونَ** ١١٠.

أولئك التي ذكرها ابن مزم كآلة مؤذية استعملها أهل الت على مؤذتهم ، فبند
الحاكم ، أو الخروج عليه بالقوة المسلحة رغم ظلمه واعتدائه على حقوق الإجابة .
نعم بهذا الرأي الذي يبين عدم الخروج بسيف .

ت واضطراب الأحوال الاقتصادية على الحقوق واستحالة الأمر إلى
المعروف وصك النماء ، وأخذ الأموال وحك الأستار والستار
بالعرف والتهوى عن الذكر بالاستنكار القبيح أو
والقتال ، ومطالبون الإجابة بالطاعة والإبقاء على
التي قد تشاء عند اللجوء إلى العنف في قول

هذه الأحكام
مع الثورة على
وعلى أهل الت

أ- الخوف من حدوث الت
فرضي . ولأن حتى القيام بإعادة
الأمر ١١٠ . نعم يؤمنون أن وجوب الأمر
بالصلح ، إن قدر على ذلك دون من الجف
الحاكم رغم اتبعك للصومعات ، مخالفة العواطف
الحاكم الجلال .

ت ، والصحة الذين ذكرهم ابن
الذي الذي اختار عثمان
أهل الصلح عنه .
للصومع دون

وقد اتفق أهل الت في رأيهم هذا ، عثمان رضي الله
عنهم عن رأوا القعود ١١١ . فقد كان الامتناع عن من الجف ، مو
وبنت عليه ، بل بنى غيره ، عن أن يبدأ القتال ، يؤول إلى صفه دم مسلم
ب- أن الأحكام التي تحت على الخروج وعلى التسليم باليد ، هي في
السلطان ١١٢ .

الثالث ، الخروج والتمرد بالقوة ، وضع هذا النوع الخوارج والزينية وكذلك المعتزلة . فقد
نجد الخوارج أن الإمام إذا غلب السبوا وجلا ، وجب أن يموت أو يقتل ١١٣ وبعد الخوارج

١١٠ است الإمام أحد - ج - ح - ١١٠ .

١١١ ابن مزم : الفصل - ج - ح - ١١١ .

١١٢ المصدر السابق ونفس الصفة .

أما المصدر السابق ونفس الصفة . وبعد نزل أهل الت على معظم جهود التاريخ الإسلامي للعلاقة
أعاد في عهد الخو العن إلى المحافظة والسلام بالأمر الواقع ، حيث يمكن بالقلب واللسان دون
البد عثمان الأمر المعروف والذي من الت . لذلك فقد اعتلت كبرياتهم في الجف صورة الصلح
لوك والصلح . فيما يجب الصلح مع الإجابة مع حاجتهم ولاهم ، وما يجب أن يولي من
التعامل مع ذلك ، وما يجب على الإجابة من الطاعة للحاكم .

استعمل
التي تتم
أدب في الصلح
١١٣ النبوت في : ١١٣ .

١١٣ ابن مزم - ح - ١١٣ .

والفرق في القول بالخروج على البغاة من المظلة والولاء. أما الزبدية فإنه لا يرى
سيف والفرق على أشعة الجود ، وإزالة الظلم وإقامة الحق ، وأمر إمام من أئمتهم
بكتاب السنة وتحدي الظلمة ، وجب على السيف معه ، وهي بأجمعها لا ترى
أما المصنوعة فإنهم يوجبون الخروج على أشعة الجود ، على رؤوفه نصرة

في أش
بأجمعها
خرج يدعو إلى
الصلاة خلف الطالب
الغازي على عليهم

والفرق السابقة ، مسألة طويلة من أسماء الصحابة والتابعين
أبي طالب وكل من معه من الصحابة ، وهو قولهم
معهم من الصحابة ، وقول معاوية وعمرو والنعمان
من الله عنهم أجمعين ، وهو قول عبد الله بن
الغازي والانتصار ، القائم في يوم الحرة

كما ذكر ابن عزم بالإضافة إلى
من أنصار هذا المذهب ، منهم على بن
الزبير عاتكة وطلحة والزبير وكل من كان
أبي بشير ، ويخبر عن معهم من الصحابة رضي
الزبير ومحمد والحسين بن علي ، وبيعة الصحابة من
رضي الله عنهم أجمعين

حقيقة والحسين بن علي وشريك
منه ، إمام الحق بذلك في

كما أن القول بالخروج هو ما نقل عليه أقوال المتقدمين ، كما في
ومالك والشافعي ودواد وأصحابهم ، فإن كل من ذكرنا من تقدم وجد
فتواه ، وإنما فاعل لذلك على سيفه في التكلم ما رواه متروكاً

مقابل
والأئمة
لؤلؤة

وتتجلى أهمية هذا الرأي ، في أن أصحابه الذين ذكرهم ابن عزم ، كان بين
الأمم وتوجيه الدولة الإسلامية قولا راعيا ، وإسهاماتهم في بناء الدولة في كل وجه
وأولادهم للفقير الإسلامي ، وعلمهم بالثقافة ، وصفتهم للأموال ، ومعاشرتهم
الواعظين ، هنا ما يجعل هذا الاتجاه أقوى وأحق بالإرجاع من الاتجاه الآخر .

نقد ابن عزم لموقف أهل السنة السليبي تجاه الحاكم الجائر :

يقول البدء في بيان موقف ابن عزم من قضية قول الحاكم الجائر ، والإسهام في البعثة في ذلك
أبناء من بيان الفتنة الذي وجهه لأهل السنة لوقفهم السليبي تجاه الحاكم الجائر ، والصور والإبقاء
عليه رغم ارتكابه للمعصيات والإفراط بمصالح الدولة الإسلامية .

١١١/ الأشرى ، مقالات إسلامية - ج ١ - ص ١٤٤ .

١١١/ ابن أبي الحديد ، شرح نفع اللغات - ج ١ - ص ١٤٨ - ١٤٩ ، القاضي عبد الجبار ، التقي - ج ٢ - ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، القاضي عبد الجبار ، تهذيب أئمة النبوة - ج ١ - ص ١٤٨ - ١٤٩ .
الفضل - ج ١ - ص ١٤١ - ١٤٢ .
ص ١٤٢ .

١١١/ ابن أبي الحديد ، شرح نفع اللغات - ج ١ - ص ١٤٨ - ١٤٩ ، القاضي عبد الجبار ، التقي - ج ٢ - ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، القاضي عبد الجبار ، تهذيب أئمة النبوة - ج ١ - ص ١٤٨ - ١٤٩ .
الفضل - ج ١ - ص ١٤١ - ١٤٢ .
ص ١٤٢ .

وقال

زكريا الصبي

يوم أن أمر الرسول

بعض ، ويمكن في هذه

الأمور صوب التخليد بأكملها

ومن ناحية أخرى ، فإن ابن

صوب ظهورها كملك إثم وسعدان وحين

وأما فاضلهم حرم عليهم ١١٩

وفي الوقت نفسه ، فإن ابن حرم يرى أن المسلم

وجه من الوجوه ، ولم يفعل ، فإنه يمكن في هذه الحالة

وهذا حرم يعني قول الله تعالى : ولا تعذبوا على إثم والعديون

أما سائر الأحاديث ، ونص ابن آدم ، التي مستند بها أهل السنة

ليس لهم حجة في شيء منها ١٢٠

كما يورد ابن حزم حجة أهل السنة أدركهم التنبؤ بالبدن ، لما يوجب على ذلك

الفتنة واضطراب الأحوال وإزاحة الحريم وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأضداد ، وما

ابن حزم هذه الحجة واحضنها بالعديد من الحجج ١٢١

أولها : إن الذي يتوهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يجوز أن يفعل شيئاً من هذه

الشعائر ، المشتقة في إباحة الحريم وسفك الدماء أو هتك الأضداد أو أخذ الأموال ،

١١٩ أراد مسلم ، بحسب إسناده - حيث رقم - ١٢٠

١٢١ ابن حزم ، الفصل - ج ١ - ص ١٢٢ - ١٢٣

١٢٢ المصدر السابق - ص ١٢٢ ، والحيث أراد البخاري في كتاب الفتا ، راجع فتح الباري ج ٢ -

١٢٣ وهو جزء من حيث هو

١٢٤ المصدر السابق ونفس الصفحة

١٢٥ المصدر السابق ونفس الصفحة

١٢٦ ص ١٢٥

من

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

ثانيها: ان قتال أهل الشرك عن يفعلون ما سبق ذكره ، هو واجب على القائم بالأمر
الذي عن الشرك ، وان عرفت ان الشرك ضد هؤلاء القاتلين ، هو من الشرك الذي
يجوز تغييره .

والثالث ما ذكره أهل السنة من جميع فتح استخدام القوة لتغيير الشرك
ما علم من قتال من يعتد على الطريق من القتل أو غيره ،
على الرغم من أن الدفاع والتصلب للعدو قد يجرى الطريق
لجميع الأموال ، فلا يجوز في استخدام القوة في مواجهة
العداء ، فهو كجاء ودعاء إلى التواني والسنة .

في بحث على الخروج وعلى التغيير باليد في
أن رأيهم هذا العمل لأتباعهم برهان ،
وهو في زمان دون زمان ، والإدعاء
للمسلمين في :
في السلام : لا تعطها .

فإن قلنا : قال

أما بالنسبة طلبة أهل السنة إلى الأحاديث التي
للصوص دون السلطان ، فقد ردّها ابن حزم فتعجب إلى
فلا أحد يستطيع الادعاء بأن تلك الأحاديث في قوم دون قوم
دون برهان لا يجوز ، وقد استدلى ابن حزم على رأيه بعدة أحاديث
١- قول الرسول ﷺ من سأله ما سأل عن طلب مال يغير حق فقال عليه
قال : فإن فأنشئ ؟ قال : فأنشئ . قال : فإن قلت ؟ قال : إلى النار . قال :
فأنشئ في الجنة أو كلاً ما هذا معناه ١١٧٠

٢- حديث الرسول ﷺ أن السلم أو السلم لإسلامه وإبطاله ١١٧١

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال في الزكاة : من سألها على وجهها فليعطها ، ومن
سألها على غير وجهها فلا يعطها ١١٧٢

وهذه الأحاديث كلها يروي ابن حزم : أنها تنطلق زعم من قول أحاديث القتال عن المال على
للصوص دون السلطان ، لأن للصوص لا يطلبون الزكاة وإنما يطلبها السلطان ، فانحصر عليه
السلام معها إذا سألها على غير ما أمر به عليه السلام ولو اجتمع أهل الحق ما قادهم أهل
الباطل ١١٨٠

أما ما سلم في كتاب الإيمان ،

الإيمان باب إبطال السلم وإبطاله :

في كتاب الزكاة باب زكاة النعم ،

١- ٤٤ - ١١٨٠

وذلك

بالصور وال

يكون القتال من

فأولها ، أنه لو كان

ماتعاً بحق ، لكان مثله أبداً

وهذا حاله لا يتبره على ولا شيء ،

إلى صفك الدعاء والشعرى للأمر أو

الحاكم الظالم ، واستخدمها في مواجهة

أما بالنسبة طلبة أهل السنة إلى الأحاديث التي

للصوص دون السلطان ، فقد ردّها ابن حزم فتعجب إلى

فلا أحد يستطيع الادعاء بأن تلك الأحاديث في قوم دون قوم

دون برهان لا يجوز ، وقد استدلى ابن حزم على رأيه بعدة أحاديث

١- قول الرسول ﷺ من سأله ما سأل عن طلب مال يغير حق فقال عليه

قال : فإن فأنشئ ؟ قال : فأنشئ . قال : فإن قلت ؟ قال : إلى النار . قال :

فأنشئ في الجنة أو كلاً ما هذا معناه ١١٧٠

٢- حديث الرسول ﷺ أن السلم أو السلم لإسلامه وإبطاله ١١٧١

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال في الزكاة : من سألها على وجهها فليعطها ، ومن

سألها على غير وجهها فلا يعطها ١١٧٢

وهذه الأحاديث كلها يروي ابن حزم : أنها تنطلق زعم من قول أحاديث القتال عن المال على

للصوص دون السلطان ، لأن للصوص لا يطلبون الزكاة وإنما يطلبها السلطان ، فانحصر عليه

السلام معها إذا سألها على غير ما أمر به عليه السلام ولو اجتمع أهل الحق ما قادهم أهل

الباطل ١١٨٠

١١٨٠

١١٨٠

١١٨٠

١١٨٠

قيل ابن حزم في قول الحاكم الجائر وأنت على ذلك :

قيل أهل السنة يرون أن الإمام لا يجب قوله مهاجر ما دام يقوم بالأداء الصلاة ،
وقال الإمام عند ارتكابه للحرمان حتى وإن كان لم يدع الصلاة ، لأن الإمام
مات وتشيعه الفسق فهو بالإسلام معلق به لا بدع الصلاة ١١٦.

في تخرج الإمام من إمامته : علم الحاكم بالكتاب والسنة ،
أنه مقياس الحاكم على الإمام وطاعته ، كتاب الله وسنة
رسوله يجب طاعته ، وإن راف عن شيء منها منع من
الإمام بالخلف فلم يرد في غيره ١١٧.

والنصارى من أمير السليق ، وانتظام
إدارة السلطان لزمانه ، حتى الجيف
لهم ، والإستعداد على أموال

السليق ١١٨.

أدلة ابن حزم على القول بالخروج :

استند ابن حزم لبيان مشروعية الخروج والقائمة باليد ، إلى أن القول بالخروج
النبوة ، عند أوجها على الأمة متضافات ومتكاملة ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
واستخدام القوة لتغيير المنكر ، كمنفعة أولها ، ويستند ابن حزم ومن قال بالخروج إلى عدم
الأدلة العقلية هي ١١٩.

- قوله تعالى : وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أصحابه وأطيعوا
الأمراء منكم أولئك أهم أمروا بالمعروف ونهوا عن

المنكر ١٢٠.

١١٦ الفصل السابق : ص ١١٥.

١١٧ الفصل السابق : ص ١٠٦.

ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١١٥.

السابق : ص ١١٦ ، الفصل - ج ١ - ص ٣٦١.

١ - ج ١ - ص ١٠١.

الإيمان : **حجته** : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن
لم يستطع فبغيره .

الطاعة في معصية ، إذا الطاعة في الطاعة ، وعلى أحدهم السمع
فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .

أذن ملك فهو شهيد ، والمفتول دون دية شهيد ، والقنول

لشهود عن الشكر ، أو لعنكم الله بعباد من

عنه .

قوله -
لم يستطع فبغيره
قوله عليه السلام
والطاعة عالم يراهم بمعصية
قوله الإيمان : **حجته** : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبغيره .

قوله الإيمان : **حجته** : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبغيره .

عنكم عن الإيمان .

أن الحديث ليس هو قوة واحدة
التي . وليس تقديم
عليه للسمع إلى
التي . فاع
أذن

١١١) إذا سلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، يجب قول النبي عن الله
يستقيم ابن آدم على ما اعتدلت للتخلي على القلعة باليد وبالسيف ، مع
من القلعة والقاريين في ثلاث طرق هي : الإتيان الفعلي والإتيان القولي والإتيان
الإتيان باليد على الإتيان باللسان والقلم بموجب اليد ، وفي القيام بهذا الواجب ، فالحال
وعلى الصورة السوية ، كما ما علة في الحديث الشريف مع شافعيين الخارج في النبي عن
بأنى زمن لم يستطع العلم مع غير الإتيان بالتقليد فبما في معنى ذلك أنصح الإيمان في أنصح
الإيمان ، وإذا كان الإيمان أحياناً زماناً فهو القبول على الإتيان القولي أو الفعلي ، وأما ما علة في الإتيان في
ومسألة في تغيير الفكر إلى الوجهة الثانية لها مقرون بمسألة الاستطاعة وقت هو الحديث عن ذلك بمؤكد فإن
لم يستطع رأى ذلك ببيان أن فقدان الاستطاعة هو السمع الذي يسمع المؤمن أن يقول فيغير الشكر باليد
ومع ذلك باللسان أو يقول فيغيره أو يتغير على الإتيان بالتقليد . وحكما في أن الحديث الذي استند
عليه ابن آدم في توجيه تغيير الفكر والاعتقاد على طاعة واحدة في التغيير باليد . واستند في
الحديث عن وسائل قول العالم أن ابن آدم نفس قد حده رسا سلبية في البداية قبل استنظام اليد في تغيير
الشكر وقول العالم باليد .

١١٢) إذا أذن في باب الأحكام ، وردت التزم في الجلاء . ١١٢ . وابن ماجه في الجلاء .

١١٣) سلم في الإيمان : ١١٣ . وأبو داود في السنن : ١١٣٦ . في كتاب الصوم .

١١٤) في كتاب الأيمان : ١١٤ . وأبو داود في السنن : ١١٣٦ . في كتاب الصوم .

بن خزيمة : ١١٤/٥ .

في هذه الأحاديث التي اعتد بها ابن حزم والثلاثون بالخروج على عدة أمور هي :

١- الخروج بشبه الحيوان لإزالة الظلم وتقرير الحقوق من الغرض الدينية التي يجب حوز لهم التخلي عنه أو التهاون فيها .

٢- إدامة الشكوك لا يسقط عن الجملته ، فإذا لم تنو على معالجة الشكوك بما أخر ، كالفداء بالسلطان أو الإبتكار القليل ، إلى أن يعودوا على

باعتبار من صميم كيان الدولة في الإعدام ، وهو الأمر من عوامل قوة الدولة ، ومصدر بنائها على عناصر

هذا الواجب ، بعذاب الله لهم ، لعظم

من الشك على القوي والسنة ،

من قول الحاكم ، فيوقف

والتي اعتد عليها

معالجة التضييق

بالصبر ،

أما بعد

وصالي قول الحاكم عند ابن حزم :

مع إيمان ابن حزم بوجوب التغيير ، باليد مع أهال الدولة الحاكم ، فإنه يرى أن يأم بعض أصحاب الفداحة بالهوان إن كان متعزاً أهال دولة الحاكم ، وهذه الأساليب هي :

١- معالجة دولة الحاكم ونصحهم إن وقع في من الجور والظلم ، حتى وإن كان قبيحاً .

٢- إذا لم يمكن مخاطبتهم ونصحهم ، وجب الإمساك لأكثر جلة واحدة ، إلا أن الأمر والتمسك عن الذم وهم جميعهم .

المصدر - ج١ - ص ١٦٦ .

فمن لوجوه التخليص - ص ١٦٦ .

من عجز عن ذلك نفسه القليلة مع أن هذا الجوز ، لأن الناس إذا انكسرت الشريعة
 فانه لا يتغير وظل كما هو ١١١ وقد قال الرسول في رأى حاكم منكم اقبلوه
 فبطلانه فإن لم يستطع فبقبله وذلك أضعف الإيمان ١١٢ وقال أيضاً قتاد بن
 ديمر أو بعضكم اللد مغالب من عند ١١٣

١٠٢
 بالطلب فقط
 يسه فإن لم يستطع
 والمعروف والتهنؤن عن الله

المخرج والمقارعة باليد ، عندما تغلب الواسطي السلبية لإعادة
 السلبية ، والإقلاع عن الجور والتظلم ، فإن امتنع الإمام عن
 ما وظف الإمام المسلمون ، أما إذا امتنع عن القيام
 بغيره من يقوم بالحق ، وذلك استناداً لقوله
 الإمام والعبدان ١١٤ فلا يجوز التفرط في

ولكن ابن خزم يدعى إلى
 هؤلاء الحكام إلى حثية الشيعة إلى
 الظلم يرجع إلى الحق ، فلا سبيل إلى حثية
 بواجبات ولم يرجع إلى الحق رجب ظلمه والظلم
 تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
 واجب من الواجبات التي كلف الله بها الإمام ١١٥

عزم يرى وجوب قتال كل من
 يد بظلم ضحك من نفسه
 وعلى الأثرى يوق
 إلى أبو الله

وتبناها على القضية السابقة وهي بول الإمام الجائر ، فإن ابن
 يعتقد على حقوق غيره حتى ولو كان السلطان ، يقول : وهكذا إذا كان
 سواء أراد الإمام أو غيره ، لأن الله تعالى لم يفرق في قتال الفئة الباغية
 سلطان وغيره ، بل أمر تعالى بمقتل من يفر على أئمة المسلم عموماً حتى يفر
 تعالى ١١٦

والله لم يستطع المسلم القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنه يجب أن لا يعوق ذلك
 على ظلم يسه ولا يسهل ، ولا أن يفرق له فعله ومصوب شوه ، وأن يعاونه بينة ولسانه عند
 من يفرق فيه وأمن على نفسه عنه ، فإن اضطر للمعامل مع الظالم فيجب أن يعامله

١١١ المظهر السابق ونفس الصفحة.

١١٦ رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان - باب يقاتل من الناس من لا يفرق بين

١٢٦ رواه أبو داود في كتاب الملاحم وفي ١١٦ باب الأمر والنهي ، ورواه الترمذي في الفتاوى ١٠٠ واحد

١٢٨/١٥

الفتاوى - ٢٦٢

الفتاوى - ١٣٦

١١١ - ١١٢ - ١١٣

١٠٢
 الإمام الجائر
 الإمام الجائر
 الإمام الجائر

على
والإلهية ،
دلى ابن حزم
إذا كان هناك نص
يقول بالخروج ، فقد أدى إلى
السرعة والأكثر تعبيراً عما روي
والصنف ، تبعوا عن الاتجاه الإسلامي الأول
هذه الأحاديث بالأحاديث التي حثت على القنطرة
موجة القنطرة والصنف إلى موجة الكثرة والقوة ، فلا
الصبر ١٦١ . كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن
بإمكانه ١٦٢ .

نصوص ما يعضد المسلم لمعاملة اليهود والنصارى ، فلا يبرهن له شيئ من أمور وإلزامات
أن أحكامه وعقده فليحفظ ١٦٣ .

في النصارى بين نصوص الصبر والخروج :

يقول بالصبر ونصوص تقول بالخروج ، فإن ابن حزم غلبنا لإيه التي
الأحاديث التي تنص على القنطرة والتغيير ، هي الأثر في ذلك
ما ، وأن الأحاديث التي تأمر بالصبر وتنهى عن الثورة
المسألة والصبر على الكثرة والإبادة ، وقد نضحت
مادة وجوب إزالة المنكر ، لأن المسلمين قد عيروا
بإعمال التسلسل بالأحاديث التي تدل على
ممنوع لم يمنع فهو الباطل خلافه

أما بينهما ، فإن يفت
الطريق إلى أحاطة
م ١٦٤ .
حكم ١٦٥ .

كما اعتبر ابن حزم الآية زلزالاً عظيماً من المؤمنين انتقلوا ، فاص
إحداها على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي ، إلى أي الأساليب
في تلك الأحاديث ، فما كان موافقاً لها فهو النافع الثابت والمخالف لها هو الضار
دوى أن رأى ابن حزم في النص لابن خباب وإيه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام
التي يقول له : إذا تعارض الحديثان أو الآية والحديث ، فموضع على كل مسلم
استعمال كل ذلك ، لأنه ليس ببعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، والأحاديث بأوجب من
حيث أتت مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلهما ، وكل من عتد الله بوجه
وكل حواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال والافق ١٦٦ .

١٦١ ابن حزم رسالة التلخيص لوجوه التلخيص - ص ١١٢ .

١٦٢ ابن حزم ، التلخيص - ج ١ - ص ١١٢ - ١١٤ .

١٦٣ ابن حزم ، التلخيص - ج ١ - ص ١٦١ .

روايات : آية ١٦٤ .

التلخيص - ج ١ - ص ١١٢ .

حكم في أصول الأحكام - ج ١ - ص ٢١ .

أخبرني أن حلي هذا التعارض بين الأحاديث التي تحث على الصبر والأحاديث التي تحث
على الخروج من غير رئيس الثورة أو ضاده ، منه ما يكون بسيروا بحيث يسهل علاجه بالنقد
ومن ثم يجب الصبر عليه ، ومنه ما لا يستقيم معه الأمر إلا بالسيف ومن
الثورة المسلحة .

أحاديث التي يدعو بعضها إلى الصبر وعدم مخالفة الحاكم ،
على الحيف أو الثورة ، بقصد أعمالها جميعاً ، ربما كان
أبسطها ، وربما كان الأرقى لما ذهب إليه ابن خزم من

الأحاديث ، بل أنا أجد فيها أن الأمر يقال
في أحد موقفين ، إما أن
يقتضي من أفراد المسلمين ، أو
من نائب وراثة النساء
القتال المباشر ضد
الظلمة وهي التي
والقتال

القول بالصبر .

كما أن الآية التي جعلها ابن خزم حائصة في تلك
الفئة الثانية لا تتعلق بهذه المسألة ، ذلك لأن هذه الآية
تشب قتال الذين طائفين منهم ، سواء كانوا إحدى طائفتي الطالبيين
سواء أكان هؤلاء الأتولاء من أمراء العدل أو أمراء الجور ، فالقتال
والدعة ، ومن ثم يتوقف على المسليق أن يتأخروا أولاً بالصبر ، وليس
الأمر ، وإن كانوا إحدى الطائفتين ، ثم إذا لم يتم الصلح يجب قتال الفئة الباغية
بأب الصلح ، ولما هو هنا من القتال فقد وقع حائطي الله عنه من فتنة وراثة دعاء ،
هذا لا يعتبر فتنة لأنه مفروض في الجحيم ومنع الفتنة .

والحق أن هذه الآية لو كانت تشهد إحدى المجموعتين من النصوص ، فهي أكثر شهادة
لعدم الحاجة منها لتجبير النكوي بطلب الصلح أولاً وليس القتال .

كما

على الخروج

والصلح والإرشاد

ثم يجب على والقيام بال

وتوزيع هذا الفهم على الأ

وتلك التي تنتمي إلى الخروج عليه

الخروج المقتول فيما يبدو أنه تعارض في

كما أن الآية التي جعلها ابن خزم حائصة في تلك

الفئة الثانية لا تتعلق بهذه المسألة ، ذلك لأن هذه الآية

تشب قتال الذين طائفين منهم ، سواء كانوا إحدى طائفتي الطالبيين

سواء أكان هؤلاء الأتولاء من أمراء العدل أو أمراء الجور ، فالقتال

والدعة ، ومن ثم يتوقف على المسليق أن يتأخروا أولاً بالصبر ، وليس

الأمر ، وإن كانوا إحدى الطائفتين ، ثم إذا لم يتم الصلح يجب قتال الفئة الباغية

بأب الصلح ، ولما هو هنا من القتال فقد وقع حائطي الله عنه من فتنة وراثة دعاء ،

هذا لا يعتبر فتنة لأنه مفروض في الجحيم ومنع الفتنة .

والحق أن هذه الآية لو كانت تشهد إحدى المجموعتين من النصوص ، فهي أكثر شهادة

لعدم الحاجة منها لتجبير النكوي بطلب الصلح أولاً وليس القتال .

الباب الثاني

علاقة السليفي بغير السليفي عند أبي حنيم

أبي حنيم

الفصل الأول : أحكام أهل الفقة عند أبي حنيم .

الفصل الثاني : حدود العلاقة السياسية بين السليفي والحيثي عند أبي حنيم .

الفصل الأول

أحكام أهل الذمة عند ابن حزم

أهل الذمة عند ابن حزم . ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم .
أهل الذمة عند ابن حزم . وإجمالاً : نفق على أهل الذمة عند ابن حزم .

في قضية العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة
على تسميتهم بـ "الذميين" ، وهم أهل الكتاب من
أهل من الجاهليين .

على درجة من الأهلية والمطوعة أو
مواثيق تمت بحضور قوي وفعلاني
في أحيان كثيرة تستند بأموال
في من هذا الكتاب .

يجب أن

أولاً : شأن أهل الذمة :

قبل عرضنا لقضايا أهل الذمة التي تتصلح بعناية الدولة الإسلامية عند ابن
نوف على الذمة لغة واصطلاحاً .

الذمة في اللغة تعني : العهد والأمان والعكالة والمخن والحرمه^(١) . أما في الاصطلاح
فيفصده أهل الذمة : غير المسلمين من يقرمون بأداء الجزية ، وغالباً لهم دقة مؤنثة . يقتضي
التزامهم بأحكام القانون الإسلامي ، لأنهم يقسمون إقامة دائمة في المدا التي يجري عليها
حكم الله ورسوله ، ومن ثم فإن النظام العام للدولة يحتم مواءمة القانون الإسلامي عليهم^(٢) .
وبذلك فهم يعدون من مواثي الدولة الإسلامية ، نصف المواثي تنصب على السلم والتمسك
على حد سواء .

(١) المعجم الوسيط : قام بإخراجه : أبو إسماعيل معصني وأخوه : القافرة - ١١٩٠ - ج١ - مادة : ذمة -

فيهم الجزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق : مكي الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق -

في ١٤١٥ - ١٤١٦ .

أولاً : شأن

ثالثاً : واجبات أهل

ثانياً :

يتعلق هذا الفصل بآراء ابن حزم
غير الإسلامية ، في تعارف المسلمين
اليهود والنصارى ، ومن لهم شبهة بأهل الكتاب
دونى من جانبنا أن آراء ابن حزم في هذه القضية
من أي غنبة أو مفكر ميسرى آخر ، نفقوا لأنها تتفق
الائتمار على عهد ابن حزم ، كما حظيت بركات جعلها
المسلمين ، وتحاول تقويض دولتهم ، كما أرفضنا في الفصل السهيد

الذمة في اللغة تعني : العهد والأمان والعكالة والمخن والحرمه^(١) . أما في الاصطلاح

فيفصده أهل الذمة : غير المسلمين من يقرمون بأداء الجزية ، وغالباً لهم دقة مؤنثة . يقتضي

التزامهم بأحكام القانون الإسلامي ، لأنهم يقسمون إقامة دائمة في المدا التي يجري عليها

حكم الله ورسوله ، ومن ثم فإن النظام العام للدولة يحتم مواءمة القانون الإسلامي عليهم^(٢) .

وبذلك فهم يعدون من مواثي الدولة الإسلامية ، نصف المواثي تنصب على السلم والتمسك

على حد سواء .

في هذا الصدد ، فإننا لا نوافق على التعريف الذي قاله أحد الباحثين ، بأن أهل اللغة
من النصارى واليهود وغيرهم من يقيم في دار الإسلام ، لأن هذا التعريف
يقتضي وأهل اللغة ، كما أنه لا يجوز من يقيم إقامة دائمة وهو الذي
هو المستثنى أو المضاف .

والذي يمكن لهذا الحق في التصريح بعبارة الدولة الإسلامية وحليتها ،
وإرجاع هذا الخلاف إلى الفقهاء ، هو اختلاف النفيين في
ربهمنا في هذا الكلام بيان وإلى ابن حزم عقولنا أولى
الغلبة المختلفة .

وفي
مع العلماء
يخطئون العلماء
من يقيم إقامة عارضة
أما من فنان أهل اللغة
فقد اختلف الفقهاء في تحديد
العقائد أو الأدوار التي يتضمنها العلم
العقيدة من الفقهاء الذين يغلون الخائب لل
يؤي ابن حزم أن اللغة تعطي للدين وحدها :
١- أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، ودولهم
التي تنص صراحة على عقد اللغة لأهل الكتاب من غير
الأنبياء بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمان ما حرّم الله
من الدين أو من الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .
٢- الجوس : اللغة الثانية من فنان أهل اللغة عند ابن حزم هي فنان
كتاب من غير أهل الكتاب - كما هو الأمر في اللغة الأولى - إلا أن السنة
الثاني من التشريع الإسلامي - فزوت هذا الحق - فقد صح أنه عليه السلام أخذ
عجوس حو ، وصح أنهم من أهل الكتاب ، ولولا ذلك ما خالف رسول الله ﷺ كتاب
تعالى .

أما مع اللغة لهم ، استناداً إلى الجزية
التي ، تقول الآية : قاتلوا الذين
يؤفكوا ، ولا يجزيهم دين الحق ،

الجوس ، فهم وإن
تولى الصلوة
الجزية من
دولهم

أما بالنسبة للمؤرخين ، فقد اختلف الفقهاء بصدد دخولهم في اللغة من علماء ، بعضهم
يناهي إلى علم جواز منحهم اللغة ، وغفل هذا القول ابن حزم ، فيرى أنه لا يجوز عقد اللغة

١١١ هـ . عهد الحكم زمان ، أحكام للدين والسياسة - مشهوران جامعة بغداد - ١٩٦٦ - ص ٢٩ .

١٢١ هـ : المعنى - ج ١ - ص ٢٦ ، وشاهد ابن حزم أن في إعطاء اللغة لفتى أهل الكتاب
الجوس ، جميع الفقهاء بمكة من عليهم . انظر على سبيل المثال : ابن القيم الحنفى : فتح القدير - ج ٢ -
ابن عسك : الفتى - ج ١ - ص ١٦٦ ، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي : الطلب في لغة ملاب الإهم
دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة ١٩٨٦ - ج ١ - ص ٢٦٦ .

١٢٢ هـ : ١٩

ج ١ - ص ٢٦٥ .

و
ع
الثاني
١٢٦ هـ : ١٩
١٢٦ هـ : المعنى

أخذ الجزية عنهم ، وفأبى وجوب قتلهم اعتقاداً على قوله تعالى : قاتلوا المشركين
فوقم ١١١ . وقول الرسول الله ﷺ : أئمت أن تقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا
أعصوا عن دماءهم وأموالهم إلا بحقها ١١٢ .

وقد جاز منحه النعمة لجميع غير المسلمين ، فيما عدا عبد الأوثان من
ملك يأخذ الرسول الجزية من الجوس ، فذلك على جواز الاعتزان
من النعمة لعبد الأوثان من العرب ، فقد ورد هذا القولين بأن
السيف ، كما يستدلون بقوله تعالى قاتلواهم حيث

جميع غير المسلمين ، وشيخ كانوا أو غير

لهم حقوقاً ولو من عليهم
في أربعة حق من :

بأن أحكام

الجزية

ثانياً : حقوق أهل النعمة عند ابن حزم :

إن عتد النعمة التي يعقده أهل النعمة مع المسلمين ، يثبت
واجبات ، ومول تلتحق أولاً هي حق أهل النعمة التي حدها ابن حزم
١ - حصة الاعتقاد :

يكتفى القانون الإسلامي لأهل النعمة - إذا ما التزموا بأداء الجزية وقبول
القانون الإسلامي عليهم - حصة معتقداتهم ، وعلى المسلمين ألا يتعرضوا لهم فيها ، ولا
أن يعقوا الذمى في دينه ، أو ينقص من حقوقه ، عالم بتركيب ما يعقل بالقانون الإسلامي ١١٣

١١١ حصة النعمة - آية ٥ .

١١١ ابن حزم : الحقلي - ج ٤ - ص ٤٤٥ ، والبيهقي - ج ١ - ص ١٨٩ ، وإلى نفس الرأي
يلعب ابن قدامة الفقي - ج ١ - ص ٤٠٠ ، محمد بن أحمد الشربيني العنبري : حق التصالح إلى شرح
التصالح ، مطبوع على حق التصالح النوري - مطبعة الحلبي - القاهر ١ - ١٢٣٦ - ج ١ - ص ٢٤١ .
١١١ الفخر على سبيل المثال : ابن القيم الحنفي : فتح القدير - ج ١ - ص ١٢١ ، والآية من سورة المائدة -

آية ٨١ .

إذا أقر على سبيل المثال : محمد بن عبد الصوري ، حاشية الشارح على الشرح الكبير - مؤسسة
إلى - ص ٢١ - ج ١ - ص ٩٠ .

ثالثاً : أحكام أهل النعمة - ج ٢ - ص ١١٨ ، حيث يذكر حيث ابن حزم أن رسول الله
ﷺ ، وكان من يؤمنه هذا التصالح لا يلزم لهم صفة ، ولا يخرج لهم من ، ولا يفتنون عن
أهل ما كانوا الزمة .

لهم أن
جست وجند
الله ، فإن قالوا

زوى البعض الآخر
العرب ، ويستدلون على
أخبرهم بها . أما إنكارهم من
الرسول لم يقبل منهم إلا الإسلام أو
وخطوبهم ١١٤ .

زوى البعض الثالث جواز الاعتزان بالمسلمة
وشيعي ، من العرب أو من غير العرب ١١٥ .

الباب الثاني
أما ابن حزم
فإنه صالح أهل الجزية
أولهم ، عالم يعتقدوا حله

لما يتهدد من كمالهم ومعابدهم - على اختلاف في التفاصيل بين القوى والمذاهب -
التي وعازمة شعائرهم الدينية ، بما ليس متعلقا بالسلب ، باستتار الأخيرة من
قوة الإسلامية .

الإسلامية ، يؤكد ابن خزم هذه الحقبة لأن الإسلام أتوها ، بمعنى أنه
لهم وإن كان يسمى إليه ، وهذا الحق واضح إذ لو لم يكن متروكا
للذمة والمجاز ، لأن عقد الذمة يتضمن إقرار الذمي على

على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة
حكما عليه يحكم الإسلام .

هذه الحقبة بعدة شروط ، وهي ألا
معارف ، ولا يحدد ما
تسعه السلب ، ولا

ليؤمن بدين

فيديو

وحدة العقيدة التي يؤكد ابن خزم ، يرى أنها أصل الذمة فقط ، الذين
كتاب من اليهود والنصارى أو المجوس ، أما إذا كانوا الزبديون ، يدين كتابي أو من
المجوس ، فإن ابن خزم يرى إجماعهم على الدخول في الإسلام أو معارفهم فلا يترك أحد على
غير دين الإسلام إلا من صح النص على الزور ، وأن النبي عليه السلام أتوهم ^{١١١} من النص

١١١) الملاحق : الأحكام السلطانية - ص ١٨٦ ، أبو علي : الأحكام السلطانية - ص ١٦٨ ، شمس

الدين الرضوي : نهاية الصالح إلى شرح المنهاج - الطبعة الثانية - ١٢٠٤ هـ - ج ١ - ص ١٢٦ ،

القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : المخرج - تحقيق : إحسان علي - دار التراث - بيروت والقاهرة -

١١٨٠ - ص ٢٢٤ - وما بعدها ،

ابن خزم : المحلى - ج ١١ - ١٦٠ ،

الطائفة : ج ١ - ص ٢٤٦ ،

تكملة في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١١٦ ،

١٦
تكملة
ولهم دين الزمان
النظام العام في الدين

واستناد لهذه الزكاة
لا يترك ، الذي على اعتناق الإسلام
مضمونا لأصل الذمة كما في عقد
عقيدت وعدم التعرض له بسبب ذماته .

يقول ابن خزم في هذا ، ثماني أصل الكتاب
ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم ،

ورغم وحدة العقيدة التي يؤكد ابن خزم ، إلا أنه يفتي
بيني المؤمنين في عدينتهم ولا ما حولها ذوا ولا كنيسة ولا ص
خوب من الكتابي الموجودة ، ولا يصحوا ما توسلوا الاضما خفيفا
بولوا أصواتهم بالتواضع في كتابهم في شيء من حقبة السلب ^{١١٢} .

وحدة العقيدة التي يؤكد ابن خزم ، يرى أنها أصل الذمة فقط ، الذين
كتابي من اليهود والنصارى أو المجوس ، أما إذا كانوا الزبديون ، يدين كتابي أو من

المجوس ، فإن ابن خزم يرى إجماعهم على الدخول في الإسلام أو معارفهم فلا يترك أحد على
غير دين الإسلام إلا من صح النص على الزور ، وأن النبي عليه السلام أتوهم ^{١١١} من النص

١٦١

١٢٦

١١١) الملاحق : الأحكام السلطانية - ص ١٨٦ ، أبو علي : الأحكام السلطانية - ص ١٦٨ ، شمس

و داخلي في قوله تعالى (قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم و اخرجوهم من البلد) .
 و قالوا (قاتلوا المشركين و اتوا الزكاة فخلوا بفسحهم) (١١٠).

الحسين الحنابلة

و قيل جواز أحكام القانون الإسلامي عليه ، فيجب إجماع الحنابلة
 جميع الفقهاء (١١١).

و هذه الحنابلة تشمل : حنابلة من كل عنوان خارجي ،
 و من كل ظلم داخلي .

أما الحنابلة من الاعتناء الخارجي ، فيجب
 الأمر ، أن يكون لهم هذه الحنابلة . فيقال إن حرم :
 بل أنما يقصود ، و جب علينا أن نخرج لقتالهم بالبر و
 حر في ذمة الله تعالى و ذمة رسوله ، فإن تسليحه دون ذلك إعتناء

أما الحنابلة من الظلم الداخلي ، فيقال إن حرم يرى أنه يجب
 مقتصب لأتباعهم و أموالهم ، فلا يعمل ما لا يرضى إلا بما أباح الله عز وجل
 و السنة ، استناداً لقوله تعالى : (قاتلوا المشركين يستم بالباطل إلا أن يكون جوار
 عنكم) (١١٢) و قول رسول الله : (إن دماءكم و أموالكم عليكم حرام) (١١٣).

(١١١) المصدر السابق : ص ١١٢ . و الآية من سورة التوبة - رقم ٥ .

(١١٢) انظر على مذهب المالكي ، ابن قدامة ، المغني - ج ١ - ص ١٠١ - السوقي : حاشية السوقي على

الشرح الكبير - ج ٢ - ص ١٠٠ - ٩٩ - الشيرازي ، المذهب - ج ٢ - ص ٢٢٢ .

(١١٣) ربح أن هذا العبارة مأخوذة من نسخة المطبوعة حالياً لمصنف ابن حزم ، وراثت الإجماع في المعاهدات

و المعاملات و الاعتقادات - مكتبة التفتي - القاهرة - ١٩٢٨ ، فإن لمّا التفتي أحد من الراس التوحي ، و

أورد ما في كتاب : الفرق - الطبعة الثانية - تونس - ١٩٨٤ - ج ٢ - ص ٩٠ على أنه قولاً في كتاب

الإجماع المتداول في عصره ، و هذا يدل على أن يد النسخ امتدت إلى أكثر من موضع من هذا الكتاب

و العهد - آية ٢٩ .

المحلي - ج ١ - ص ١٢٦ - ١٢٥ ، و أخيراً زاد البخاري في كتاب الفقه ، وهو جزء من

حديث جابر .

م : أن لأهل الذمة ، الحق في حرة العمل ومباشرة النشاط الاقتصادي الذي
في ذلك شأن المسلمين . يقول : لا يعمل للمنى من البيع والشراء ، إلا
أن تولى ولاسته بالبيع من ذلك ١١٠
سلم " فلا يمانى من مشاركة المسلم للمنى ، إذا كانت الدواع عند

للمشاركة للمنى ، بعمل الأموال تحت
و ، وإيضاً قد ابتاع رسول الله طعاماً من
أوهى رعى عنه ، فتجارهم جائزة

م : معاملات الربا ، فهي
على أحدها يقر المسلم
١١١

بوى ابن حزم
يونانيون ، فليس ، شأنهم
مبايعي المسلم ، لأنه لم
كما بين للمنى مشاركة المسلم
المسلم وتولى العمل بماله ١١٢

وقد احتد ابن حزم في رأيه بحرية العمل
عالم أهل خيبر - وهم يهود - في الزواج والنكاح
يهودى بالزينة ، ودعت دأمة ، فسات عليه السلام
ومعاهلهم جائزة ، ومن خالف هذا فلا يؤخذ به ١١٣

والحق رغم حرة العمل للمنى ، إلا أن هناك محظورات أهمها
محظورة عليه كما هي محظورة على المسلم . يقول ابن حزم : الربا في
والذنى ، وبيع المسلم والحرى ، وبيع النعيق ، كما هي يقره المسلم ولا تؤخذ
كما أن لا يجوز للمنيق بيع العود والشارب في أعمار المسلمين ١١٤

وهناك محظورة آخر ذكرها ابن حزم وهو : إذا استصلح ذى أرض فلا تترك
ولا تتركها فلا تكون الأرض بالإحياء ، إلا المسلم ، وأما الذنى فلا ، لقول الله تعالى :

١١١ ابن حزم : الحلى - ج ١ - ص ١٦٥ .

١١٢ الصور نفسها ونفس الصفحة . وإلى نفس الأى يلعب المظلة لتجوز عندم الشراكة ، انظر ، ابن
قضاءه ، المنى - ج ٥ - ص ١ - ٢ . ويخالف رأى ابن حزم والمظلة رأى الشافعية ، لعدم بقاء المسلم أن
يشترك غير المسلم في المعاملات المالية ، انظر محمد بن يوسف الشافعى : الأم - المطبعة الأيوبية - بولاق -
١٢٠ - ج ٥ - ص ١٠٥ .

١١٣ ابن حزم : الحلى - ج ١ - ص ١٦٥ .

الشافعى : ص ١١٤ .

ج ١ - ص ٢١٦ - ٢١٧ .

١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

الأرض لله يورثها من يشاء من عباده^١ وأوله تعالى : إنا الأرض يورثها عبدي^٢
 ١١٨ ونحن أولئك لا تكفل ، فمن الذي أودنا الله تعالى الأرض^٣.

تؤاء أهل اللغة :

يعود كسوة أهل اللغة وأهلهم إذا كانوا مسلمين ، وذلك من كفارة
 تخفيف المسلمين بها^٤.

وي أن الله أعطى كافر صدقة ، مستشهداً بحديث الرسول ،

قال لهم أن الله افترق عليهم صدقة تؤخذ من

أهل الإسلام يؤخذ من أهل الإسلام فقط^٥.

فقد جاء النص فيها أن تؤخذ من أهل

الإسلام^٦.

إنا
 الصالحون

١- كفالة

يوري ابن خنم أنه
 البين ، لأنه لم يأت نص

ولكن رشم هذا بأن ابن خنم

جسنا بعث معاذ إلى اليمن وقال

أفنيانهم وتود في قوتهم^٧ ، فالصدقة

كما يرى أنه لا يجوز إعطاء الأمان من الزكاة

المسلمين فتود في قوتهم ، فلا يصح منها على أهل

١١٨ سورة الأنفال - آية ١٨

١١٨ سورة الأنفال - آية ١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

١١٨

الثاني : وإيجابات أهل اللغة عند ابن حزم :

عوم ثلاثا وإيجاب على الذي أن يقوم بهادسي :

١١٦

والأول : الذين يكتفون القانون الإسلامي للذي ، وهو ما توره أحد
- أي الإمام - بطلها حقان : أحدهما : الكف عنهم . والثاني :
والحماية مجرمين^{١١٦} .

ثانيهم وحقوقهم وأموالهم ، وحمايتهم تقتضي قتالة
أهل الدولة الإسلامية أو خارجها ، بحيث إذا لم
الجزء منهم لا تقتل ، القاتل لما .

الثالث : الوليد مع أهل الجيرة ، حيث
لهم ما للمسلمين وعيبت النعم

التي : قالوا الذين

الذين من الذين

قال

حد ابن

١- أهله الجيرة

الجزيرة عقيل الحماية

القتل بموتهم : وتمنيت لهم

الحماية لهم ، ليسكنوا بالكف أخيرا

ثالثا الكف عنهم بمعنى : علم الناس بحقوق

الثالثة عنهم حد أي انتفاء يقع عليهم من دار

يستطيع المسلمون توفير الحماية لهم فلا يجوز استيفاء

وعاينوا أن الجزيرة عقيل الحماية ، ما ورد في صلح

ورد في هذا الصلح التزامات على أهل الشام ، إن أدوا ما

لهم^{١١٦} .

وقد ثبتت الجزيرة عند ابن حزم بالكتاب والسنة ، فمن الكتاب قوله تعالى

الذين بالله ولا يدينون إلا الله ولا يعبدون ما عدا الله وسواك ولا يدينون دين

أولوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون^{١١٦} .

١١٦ هناك العديد من النواصط العامة التي تناولت مسألة الجزيرة ، ولعل أبرزها : دراسة د. عبد الله ديب ،

الجزيرة والإسلام - ترجمة : فوزي جاد الله - دار الحماية - بالاشتراك مع مؤسسة فرانكفون - بيروت -

نيويورك - ١٩٦٠ ، والتي قد فيها لأ. بوليس فلانز في كتاب : الدولة العربية وسوقها - ترجمة

يوسف الش - دمشق ١٩٨٦ ، الذي زعم فيه ، أن الجزيرة والحراج مجرد إكالات فرضها العرب وقت الفتح

على غير المسلمين ، مما ساعد على سقوط الدولة العربية الإسلامية . انظر تفاصيل هذا الأراء ، د. ديب

ثبتت عليها في كتاب : الجزيرة والإسلام - ص ٢٩ وما بعدها .

١١٦ الدودي : الأحكام السلطانية - ص ١٨٣ .

الثاني : أبو يوسف والحراج - ص ٢٠ .

١١٦

أما ابن حزم

ابن حزم هو : أن

الإسلام : أنظر : الطحاوي

الصلح - ص ٦٠ - ١٢٥ ، والآية من سورة التوبة - آ ٢٩ ، وحتى الضمان كما عود

في حكم الإسلام على الكفار ، ولا يظهرون شيئا من كفرهم ، ولا ما يحرم في دين

الدين - ص ٢٦٦ .

والله

ومن الأئمة

حالم وحالة من

ومن كتاب رسول الله

الإمام علي بن أبي طالب ، وعليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الذي يجب عليها الجزية عنه

بواسط الشريعة الإسلامية فتكون أعلى الله

وجوب الجزية على الشيخ الفاضل والوزير والأعلى

حتى لو كانوا يهودين . ونص ابن القيم على أنه

نقض الأوجب الجزية على عابدين لقوله تعالى : لا يكلف

واجب مع عجز ولا جوارح مع ضلالة .

التي فقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وآله أنه أخذ الجزية من مجوس

أخذاً أن رسول الله قد بعث مفاوضين جليلين إلى اليمن ، وأمرهم أن يأخذوا من كل

لحم الأضمة ديناراً أو قيمته من العاقرة .

التي إلى أهل اليمن : فمن كفر بالإسلام من يهودي أو نصراني ، فإنه

جزية ، على كل حال ولو أن شيء ، هو أو عده ، ونحو ذلك من

في يوم :

منه الخليفة ، وفي هذا الشأن تروين التيم : علم

المؤمن الذي أوجب عفاً ، وذلك العقل ،

القاعدة بقوله : تواضع الشريعة كلها

الله نفسه إلا ما أتاه الله ، ولا

بأنه الذي يؤيده

السلطانية -

أو جبه

الفرقة -

وقد نص بعض الفقهاء معنى كلمة "الصغار" التي وردت في آية الجزية بقوله : الذين

مؤمنين ، وإذ كانت ، والنسب في المصاهرة بين المسلمين . انتهى : المجلد ١ : الأحكام

ص ١١٢ - ١١٣ ، ابن قدامة : المغني - ج ١ - ص ١٣٩ ، النجاشي : المجلد ١ - ج ١ - ص ١١٩ ،

الفتاوى من كلام : الأصول - تحقيق : محمد خليل دواوي - مكتبة الأئمة الأربعة - دار الفکر -

١٤١٦ - ص ١٦٢ وما بعدها .

وقد ذكر ابن التيم الاختلاف الذي في تفسير الصغار الذي يكون عليه الشيء وقت أداء الجزية ، فقال

عكرمة : أن يصفها هو قائم ، ويكون أئمة جالسا . وقالت عائشة : أن يأتي بها يصف عابداً لا واجداً ،

وهذا وقد عرفت إجماعاً بها ، ويؤيد إلى الوضع الذي توخاه من الصف ، ثم لم يوجد رافق .

وقد ذكر ابن التيم هذا التعارض وقال : التصاريح في آية الصغار هو التزامهم بدين أحكام الله عليهم ،

ولم يعلق الجزية ، فإن التزام ذلك هو الصغار " انتهى : أحكام أهل اللغة - ج ١ - ص ٦٢ ، ٦٤ ، انتهى أيضاً .

مقدمة الكتاب - ص ١٠

١١١١ في يوم : المغني - ج ١ - ص ٦٦٠ .

١١١٢ في السابق : ص ٦٦٤ .

١١١٣ في السابق : ص ٦٦٤ - ٦٦٨ .

الآن - آية ١٠

كلام أهل اللغة - ج ١ - ص ٦٦٠ .

١١١٤

١١١٥ سورة الف

١١١٦ ابن التيم : أح

جانب الفئات السابقة التي تعفى من أداء الجزية ، ينزوي بعض الفقهاء عدم وجوبها
 على يديها من أهل الذمة ، كالإيمان في الصوامع والديارات ، لأنهم ليسوا من أهل
 الدين ، لا يقاتلون ، والحرايق ، كما لا يجب على الفقهاء عنهم . وتفتح الذمة
 ولو بذلت الجزية توة اليقين ١١١ . وذلك انحصرت الجزية فيمن يستطيع
 أن كان يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمين .

الفقهاء الذين رأوا إعفاء بعض الفئات من الجزية . فعند
 ١٢٠ . ولم يفرقوا بين أو عبد ويدي غنى أو فقير ، وبين
 فالكل عند مواده في وجوب دفع الجزية وخاصة
 الجزية عن يديهم صانعون ١٢١ فلم يحد
 الفقهاء من يرى إعفاء بعض الفئات من

والذي
 على غير الله
 القتال ، والفلاحين
 النساء من غير جزية ،
 القتال من غير السليق ، الذين

وقد وجه ابن حزم التمسك ببعض
 أنها يجب على أهل الكتاب واليهود
 ذكر أو أنثى ، أو يبيع وأهب أو غير وأهب ،
 من البالغين استناداً لقول الله تعالى : - حتى يعطوا
 الآية فئة معينة من أهل الذمة ، ولهذا فقد وجه ابن حزم
 الجزية ، وذلك على النحو التالي :

أ- قد بين حزم أن الفتوح المذكورة في دفع الجزية :

سواء كثر أو قل

رد ابن حزم آراء من اشتوا المذكورة في دفع الجزية ، بأن الدين لازم للنسب
 ولم يأت نص بالتفريق بينهما في دفع الجزية .

عليهم

وأما القول بأن الجزية لا تؤخذ من النساء ، لأنهن ليس من أهل القتال فلا يجب
 الجزية ، فإن ابن حزم رده بأن إذا لم تؤخذ جزية من النساء فيمكن ألا تؤخذ من الوصى ولا من
 أهل بيته من بلاد الكفر لربما أيموتهم وأموالهم ولم يقاتلوا مسلماً ، لأن علي هؤلاء لم
 يحاربوا ، فيجب أن يقاتل أهل الأقاليم على الإسلام ، ويقاتل أهل الكتاب على الجزية . وهذا
 عام للرجال والنساء ، والفقهاء بينهما في وجوب أخذ الجزية أجمعين ، وأيضاً لا يعمل أن يبنى

الغزو
 يوسف ١٠٠
 ١٢١ ابن حزم
 ١٢١ حجة النبوة :

١١١ المأثور : الأحكام السلطانية - ص ١٨٢ ، أبو علي : الأحكام السلطانية - ص ١٨٩ ، فتح الدين
 القزويني : منها الإشارات في جمع المنتفع من التمتع ورواها - تحقيق : عبد الفتى عبد الحافظ - مكتبة دار
 دولة - القاهرة - ١٩٦١ - ج ١ - ص ٣٣٠ ، ابن شامة : المقتنى - ج ٨ - ص ١٠٩ ، وأبو عبد الله ، أبو
 الخوارزمي - ص ١٢٩ ، وأبو عبد الله ،
 : الخطي - ج ١ - ص ٢٤٥ .
 ١٢١

مخاطبة

أخذه في أن
الكتاب فغير قتل
أن لا إله إلا الله وأني
فعلوا ذلك عصوا مني دعاء
أن هذه الزواجر كلها على النساء
الرجال ، ولعلنا لا نعصم دعائهم وأموالهم
الإسلام أو الجوزة إن في كتابيات ١٦٦.

مختلف لا يسلم ولا يؤمن الجوزة والفتنة ، أما خلاف القرآن والسنة . ولا خلاف بين
النساء مختلفات باختلاف الإسلام مثلما يؤمن الرجال ، وأيضا لا يعمل إلا ما في على
الجوزة . وقد صرح عن النبي أنه قال : تكون أن أقام الله الناس حتى يشهدوا
رسول الله ، وفيصموا الصلاة ويؤثروا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت ، فإذا
هم وأموالهم إلا بفتحها ، وحاصلهم على الله ١٦٦ ولا خلاف في
أمر على الرجال ، وأن أموالهم في الكتاب مفتوحة كما هو
لهم ، إلا بما يعصم الرجال به أموالهم وأموالهم ، من

والصبيان ، استأذنيهم عن غير بن الخطاب عن أخيه الجوزة
خالفتم هذا الحكم فاستقطم الجوزة من المستيقن والرجال رغم قوت
الجميع عاصوا النساء . كما أنه لا حاجة في أحد غير رسول الله ﷺ
بعض معاذ بن جبل إلى النبي ، وأمره أن يأخذ من كل عالم وحالة من أموال
يخضع عن المظفر ١٦٦.

من النساء وأخطأ من كل عاصم النساء
من النساء ليقول لهم : أنهم من
الغير بن الخطاب وأخطأ من
لحق الأثر أن رسول الله
الامة ، وبذلك أو

بـ فقد بين قوم بن الخطاب الجوزة في دفع الجوزة :

رد ابن قوم جميع الفقهاء الذين اشتروا الجوزة في دفع النبي للجوزة ، بأن عمر بن
عبد العزيز أخذ الجوزة من عشقاه المسلمين من اليهود والنصارى ، وأيضاً كتب رسول الله
ﷺ إلى أهل اليمن : من دنا الإسلام من يهودي أو نصراني فذاك لا يعمل من دينه وعليه
الجوزة ، من كل عالم ذكر أو أنثى هو أو غيره ، وبذلك فإن من يجمع المظفر أو غيره ١٦٦.

١١٦ الفقه الهادي : ج ٢ - ص ١٨٨ ، عاقل السائق - ج ٢ - ص ١٦٦.

١١٦ ابن قوم ، المظفر - ج ٢ - ص ١٨٨ ، عاقل السائق - ج ٢ - ص ١٦٦.

المظفر السائق : ص ١٨٨.

السائق : نفس الصفحة.

ص ١٨٨.

نقد ابن حزم في اشتراط التوبة في دفع الجزية :

جاء الذين اشتروا التوبة الثالثة للذي حتى يدفع الجزية ، وقال بصورة أخذ
تقديم ، معتصدا على أعمال الرسل ، الذي لم يفرق في أخذ الجزية بين أحد
ولكن اشتراط فقط على المسلم ١١١ .

د الإيهان من دفع الجزية :

الإيهان من دفع الجزية ، وقال بوجوب الجزية على الزاهد
من جند التوبة ، أنه نوع من الجزية على وجه التبرعات

في بعض الحالات من دفع الجزية ، واشتراطها

يكون واجباً . أما ابن حزم فلم يستثن

بشرط دفعها بأن محمداً رسول الله

٢- التزام أحكام القانون الإسلامي :

من واجبات أهل السنة عند ابن حزم ، أن يلتزموا أحكام الإسلام التي تنطبق
لأنهم يقتضون عقد الذمة ، أصبحوا من أهل دار الإسلام فعليه أن يستقيموا بأحكام
الإسلامية ، خالف تلك القوانين التي لا تلي عقائدهم ودينهم الدينية ، فليس عليه
تكاليف من التكاليف ذات الصفة التعبدية أو الدينية ، مثل الزكاة التي هي ضريبة وعبادة
في الوقت نفسه ، وعلى الجهاد الذي هو خدمة عسكرية وخدمة إسلامية .

وبما هذا ذلك يلزمهم أن يستقيموا بأحكام الشريعة الإسلامية في اللباس والأموال
والأنواع ، أي في التواصي الدينية ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين ، وقد استدل ابن حزم على
ذلك بقول الله تعالى : **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ١١٢ وقال تعالى أن يقول :
يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَاتٍ ١١٣ .

١١١ الطبري السابق ، ص ٢١٧-٢١٨ .

ابن حزم ، المحلى - ج ٤ - ص ٢١٧ .

الطبري ، ص ٢١٨ .

آية ٢٨ .

آية ١٥٨ .

ج -

وه ابن حزم

الجزية من الذي

- غنياً كان أم فقيراً -

د - نقد ابن حزم في استبعاد

وه ابن حزم رأى من استبعد

تقديمه من أهل الذمة ، فقد صح عن عمر

على كل زاهد ديني ١١٦ .

هذا في ردود ابن حزم على الفقهاء ، الذين أشبهوا

للذي دفع الجزية أن يكون رجلاً حراً ، غنياً ، وألا

أحد من أهل الكتاب والمجوس من دفع الجزية ، واشتراط أن

الينا ، وألا يظنوا فيه ، ولا في شيء من دين الإسلام ١١٧ .

١١٦

١١٧ الطبري

أما من ساء

١١٨ سورة الأعراف :

و
السليق
والتف
والمؤمن
جاءهم المسلمون ولا يؤمن

في التصريح كما يرى ابن خزم ، دالة على لزوم شرايع الإسلام عليها المصداق كقولها
فواجب أن يغفلوا على الحق والوفا ، وأن تراق خورهم ، وتقتل خازيهم ، ويقتلوا
الأحكام كلها في الشرايع والمواضع والبيع والخلاء كلها راسوا الأحكام على
الآن

كما يذهب ابن خزم إلى أن
تعالى فاحكم بينهم أو أقرهم على
خالف هذا فهو خاطئ ، وقد أنكره
يعقوب ١١١

أن قوله تعالى : فإن أحكم بينهم بما أنزل الله ١١١ تابع لقوله
١١٠ فيجب الحكم بما أنزل الله في الأحكام ، ومن
إلى ذلك عليهم فقال تعالى : فاحكم بالحق

واستدل ابن خزم على رأيه أيضا بقوله تعالى :
على الإثم والعنوان ١١٢ الذين ردهم إلى حكم القوم البدل
والثقل بما أجاز على الإثم والعنوان

وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الأثم والسيئ ، فلم يصر على البر

واستدل أيضا بقوله الله تعالى : حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
جور أحكامنا عليهم ، فإذا عاتوك إمعنكم يذكركم فما أضفوا لهم بل لم
ويؤذي ابن خزم رأيه في موضع آخر بقوله : ورحمكم على اليهود والنصارى
بحكم أهل الإسلام ، في كل شيء ، وهذا أم سخطوا ، أو فاء أو لم يأتونا ، ولا يعلى ردهم
حكم دينهم ولا حكمهم أهلا ١١٣

الذين ١١٤ والصلوات
الصلوات ١١٥
واليعلى
إلى

١١١ ابن خزم ، الأحكام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١٠ - ١١

١١٦ سورة المائدة : آية ٤٨

١١٧ سورة المائدة : آية ٤٩

١١٨ الصلوة السابق ونحو الصلوات ، والآية من سورة المائدة - آية ١٠

١١٩ سورة المائدة : آية ٤٨

سورة التوبة : آية ١١

١٢٠ الفلق - ج ١ - ص ٤٦

ص ٤٧

١٢١
١٢٢ ابن خزم
١٢٣ الصلوة السابق

اتفق الفقهاء على ضرورة الحكم بين غير المسلمين ، بالسيرة الإسلامية ، وأن القانون هو القانون الإسلامي (١١).

عقد المسلمين :

عند ابن حزم ، أن يعتبروا شعور المسلمين الذين يعيشون معهم وفي اجتماع مما فيه غضاظة على المسلمين ، وانتقامي لديهم ، على قتله أو رسوله أو دينه بسوء ، لأن إظهار هذه الأفعال ، ضدتهم ، وطمس في الإسلام التي قامت عليه الدولة

مع شعور واختاري في أمصار المسلمين ، أو إذا عن عمر بن الخطاب (١٢).

الذين عليهم
في أمصار

يجب على أهل اللغة
وعليتهم ، فيجب عليهم ألا
تأخذوا اللبس حائل وتعالى أو
استغفروا بالمسلمين ، وأنزوا ، معق
الإسلامية (١٣).

وأيضا على أهل اللغة ، الامتناع عن إظهار
إظهارها ليلها على وجه الشهوة والظهور ، ولها من الشو

والها : تنقض عقد اللغة عند ابن حزم :

أ- يرى ابن حزم أن الذي ينقض عقده بثلاثة أفعال يو تكلم في :

أ- إذا أعلن دعى سب الله تعالى أو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين ، فقد فارق الصغار ونكث بذلك عهده ونقض دفت ، وحسبه وأمواله (١٤).

من دين الإسلام ، أو
جسده يعني دما

ب- إذا حارب النبي ، فإنه جسد ناقض للغة وليس محاربا ، لأنه قد فارق الصغار فلا يجوز إلاقته أو إسلامه ، ولا يجب عليه شي ، أصلا في حكم ما أصاب من دم أو نزع أو مال ، إلا ما وجد في يده فقط لأنه حربي لا محارب (١٥).

فان
أ-

(١١) انظر على سبيل المثال : المازدي - الأحكام السلطانية - ص ١٨٥ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ١٦٦ ، التبريزي ، المذهب - ج ٢ - ص ٦٢٢ .

(١٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٠٨ . رأى فقهاء الأولى بنحو ابن القيم ، أحكام أهل اللغة - ج ١ - ص ٨٠ - ٨١ ، المنتهى : منتهى الإرادات - ج ١ - ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، المازدي - الأحكام السلطانية - ص ١٨٤ - ١٨٥ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٢ - ١٦٤ ، التبريزي ، المذهب - ص ٦٢٤ .

حزم : المحلى - ج ٢ - ص ٦٢٤ .

المنها : ج ١ - ص ٨٠ .

ص ٦١٥ .

المنها
ج ١
ص ١٢١

أحكام أهل اللغة

أحكام أهل اللغة

إذا لم يخفض الناس للصغار الذي يجمعه شوطاً على التي اختارها على نصارى
منه له ، ومنطق بهذا عقدا ، ويحل للمسلمين منه ما يعل من أهل العائنة
شوطاً على :

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، والأيمانوا المسلمين من

هذا في شوطاً على التي ذكرها ابن حزم ، والتي يرى أن الناس إذا لم يفرقوا بها إقلا
ما قل للمسلم ، ويضيف ابن حزم لها أيضاً أنه من الصغار الأيمانوا الذين مسلموا ولا
يستحقون ، ولا يتولى أحد منهم شيئاً من أمور السلطان يجري لهم فيه أمر على مسلم^{١١١}

وعكس القول أن هذا التشدد في صياغة ابن حزم للأحكام الخاصة بأهل الذمة يرجع إلى

الأول : اعتناءه في آرائه الخاصة بمعاملات أهل الذمة ، على عهد معتقد من جانبنا
إلى غير من الخطاب رضى الله عنه " وقد أورد تورتون عدة أدلة على أن هذا
أن يأخذ ولائاً .

العهد غير من الخطاب أو أحد ولائته ، فإن طروق الوقت كانت توجب
أصلاً كانوا من التوم والردم ، الذين كانوا يستنون العرب أشد
من أن يستنبطوا الامتخاف بالصلح حتى يتفصروا على

من الصلح في أيمن منها الصلح من الصبية
لهم عن الإسلام والاستجابة إلى دعوات غير

على عهد ، من صلح غير
بهم تصارى الشمال على

الأمر
أنه نسب خطف
العهد ليس لهم
وإذا ما كان صاحب
هذا التشدد ، لأن أهل الذمة
الاعتقاد ، ولما خشي صاحب العمل
الأمر من جهة باسم المساواة .

كما أن من حكمة هذا الصغار الأيعظم غير
ونحوهم ، فيقتبون في الاقتتان بهم ، مما يهدد لأمر
الصلح إلى ديانتهم .

الأمر الثاني : تأثير حزم بما وصل إليه حال الأتراك
الصلح واستبدادهم بالأمر ، ونظائرهم على الإسلام ، مساعده
استرداد الأتراك ، مما أدى إلى سقوط الخلافة الإسلامية في الأندلس .

أما قول في هذا : أن الأبيات والأحاديث قد جاءت عامة فيجوز عقابها التكفير ، غير
معمم أو اعتداه ، ولم يرد ما ينسخ هذه الأبيات أو يخصها ، إلا آية الجوزة في حق

من ندم نرضى على المسلمين ، إلا أن نرضى كفارة في أحيان ، ونرضى عفو
في النعم الأخرى ؟

في كفارة ، فإذا قام به من يدفع الأعداء ، وغزوهم في عتو
في نرضى على الباقيين ، ^{١١١} استناداً لحديث الرسول ﷺ

لا أنه يرى أنه نرضى عفو في حالتيه :

بالمسلم ، ولم يكن من المستطاع رد إلا

بم غلبة ^{١١٢}

على شعبة من

أن

وكان
مقتضاها
أهل الكتاب

لما قال الجهاد عند أبي
في أحيان أخرى ، وذلك

يرى أبي حنيفة أن الجهاد نرضى
دراهم ومحمى تغير المسلمين ، مستق
ليست من كل رجلين أحدهما والأخر

وندم أن الجهاد عند أبي حنيفة نرضى كفارة ،

الحالة الأولى : إذا جرم العدو على المسلمين ونزل

بانتواك جميع الجاهدين ، استناداً لهذا آية مؤمنة :

١- قوله تعالى : قاتلوا الذين يؤمنونكم من الكفار وليجهدا

٢- قوله تعالى : آمنوا حقاً وقولوا حقا وأطيعوا أمر الله وأنصروا

٣- قوله الرسول ﷺ من مات ولم يغزو ولم يحدث به نفسه مات

فقال ^{١١٣}

وهذا خطاب موجه إلى كل مسلم ، فكل من لم يغزو بالجهاد في هذه الحالة ، ويجب

بنتظر المسلم أمر الإمام والقبيل ، فلو أن إماماً أتى من قتال أهل الحرب لوجبت معصيته في

ذلك لأن أمر بمعصية فلا صرح ولا طاعة ^{١١٤}

١١١ ابن حزم : المحلى - ٥ - ص ٢٩١ . وقد اثنى الفقهاء المسلمين على أن الجهاد نرضى كفارة ، فهو
على سبيل المثال ، أبو الوليد سليمان بن خلف الدبسي : التنقيح ، شرح موطأ مالك - مطبعة السعادة -
القاهرة - ١٣٣٦ هـ - ٢ - ص ١١٩ ، الشيرازي : المذهب - ١ - ص ١٢٦ ، ابن القيم : المنهاج : فتح
القدوس - ٥ - ص ١٣٦ وما بعدها ، ابن خلدون : المحلى - ١ - ص ٢٤٥ .

١١٢ البيهقي : السنة الكبرى - ١ - ص ١٠ .

١١٣ أبو القاسم - ١٢٢ .

١١٤ التوبة - آية ١٠ .

١- المستطاع - ٢ - ص ٧٩ - دار الحديث - بيروت - د.ت .

٢- ١١١ ، ١٢١ .

١٢٢

أما قوله

أهل الكتاب

١٢١ ابن حزم : المحلى

قَالَ الْمَلِكُ ثَامِيهٌ : إِذَا اسْتَمَرَّ الْخُلَيفَةُ بِصَاحِبَةِ مِنَ الْقَادِرِينَ ، فَمِنْ أَمْرِ الْإِسْلَامِ بِالْجِهَادِ إِلَى دَارِ
مِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُطِيعَهُ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَمِنْ لَهُ عَلَى قَاتِلِهِ ، اسْتَدْرَكَ الْقَوْلَ الرَّسُولُ لَا تُجَاهِدُوا
بِجِهَادٍ وَبَنَةٍ ، وَإِذَا اسْتَمَرَّتُمْ فَاتَّقُوا ١١١ .

عَلَى بَيْنِ حَزْمٍ ،

أَنْ يَتَوَقَّعَ بِمَا السَّلَامُ جُنَا يُذْعِبُ الْجِهَادَ الشَّرِيكَ ، وَتَدْعَاهُ بَيْنَ

الْحَبِيبِ ، فَمِنْ
بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَتَدْعَاهُ
١- أَدْبَارُ الْجِهَادِ عَلَى

الْجِهَادِ أَذْيَاهُ الَّذِي يَجِبُ
حَزْمٌ فِي مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَعْمَالِ عَلَى
أ- إِلَى الْإِسْلَامِ

بَوَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ مِنَ الْوَالِدَيْنِ فِي
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، جَاءَ رَجُلًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
السَّلَامُ : أَيُّيْ وَاللَّهِ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَبَيْنَهُمَا نَجَاعَةٌ

وَلَكِنْ يَجِبُ أَخْبَارُ ابْنِ الْوَالِدَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَدُوُّ قَدْ دَخَلَ أَرْضَهُ
فَقَدْ صَارَ الْجِهَادُ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ قَادِرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَبَوَى ابْنُ حَزْمٍ
الْجِهَادَ الْإِيمَانِي الْأَبْوِي ، إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ الْعَدُوُّ بِقَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَمِنْ
إِعَانَتِهِمْ ، أَنْ يَنْصَلِمَ مِنْهُمْ لِهَيْبِهِمْ ، أَنَّ الْأَبْوِي أَرَادَ بِإِدْنَانَا ١١٢ .

ب- عِلْمُ الْقَوَارِ فِي الْوَهْدِ :

بَوَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْجَاهِلِينَ الْمُسْلِمِينَ ، التَّيَبُّاتُ أَعْلَمَ عَلَيْهِمْ أَثْنَاءَ الْقِتَالِ ، وَوَقْتُ
كُنْ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنْ إِذَا بَوَى الْجَاهِدَ مِنْ رُجُوعَةِ الْأَنْصَارِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَصْرِ بِهَا ،
أَوْ يَتَوَقَّعُ الْكُرُوحَ إِلَى الْقِتَالِ ، فَيُفْجَأُ بِهَا ، أَمَا إِذَا لَمْ يَنْزِلِ الْأَعْدَى بِدُونِ عَارِهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ عَالَمُ
بَيْنَا ١١٣ .

وَقَدْ اسْتَدْرَكَ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَهُ آدَاءُ مُرَجِّعَةٍ هِيَ : ١١٤

١١١- الْمَطْبُوعُ السَّابِقُ : ج ٢ - ص ١١١ وَالْمَخْلُصُ : مَجْمُوعُ الْبُخَارِيِّ : ١ - ص ١١٢ ، ج ٢ ص ٢٥٥ .

١١٢- ابْنُ حَزْمٍ : الْمَطْبُوعُ : ج ٢ - ص ١١٢ وَالْمَخْلُصُ : دُرَرُ الْبُخَارِيِّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّحْفَةُ وَالتَّوَهُّدُ

بِوَالِدَيْهِ وَتَقَرُّرُ الصَّلَاةِ .

الْمَطْبُوعُ : ج ٢ - ص ٢٥٥ .

ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

١١٣- الْمَطْبُوعُ

١١٤- ابْنُ حَزْمٍ

الْمَطْبُوعُ السَّابِقُ :

قوله تعالى : **فَالْيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَمَّعْتُمْ لِقَاءِ اللَّهِ فَمَنْ أَخْبَرَكُمْ أَسْمَاءُ** ، ومن
أبو مسعود قال : **لَا تَكُونُوا مِثْلَ الْوُجُوهِ الْمَالِيَةِ** ، قلنا : يا مفضل ، من الله وعلمه جنم .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ أَوْ مَعِيَ إِلَى ثَنَاءٍ فَتَقَبَّلَ مِنْهُ فَيُغْفِرُ لَهُ مَا فِي السَّالِفِينَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
وَمِنْهُمْ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ أَوْ مَعِيَ إِلَى ثَنَاءٍ فَتَقَبَّلَ مِنْهُ فَيُغْفِرُ لَهُ مَا فِي السَّالِفِينَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ

١٦٣ : هم من فئة قبلية ، غلبت فئة كتيبة ويأذن الله ، والله مع الصابرين .

وَأَمَّا الْكَلْبُ الْعَاقِبُ ، فَإِذَا
 أَجْلَبَتْهُ تَحْتَ ظِلِّ الشَّيْءِ

١٦٦

الحمد لله

فأما الشريفة ، والاحتل من لم يبلغ منهم ، استناد
التي هي مقبولة ، فأنكروا رسول الله ﷺ

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا حَسَنَةٌ وَأَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عِلْمٌ بِمَا يُخْتَصَرُ

وَلَمْ يَكُنِ الْمَسْلُومُ مِنْهُمْ وَخَلَقَ

روجهت این علوم انسانی

مفتی محمد رفیع الدین صاحب مدظلہ العالی

تجدد الحياة

也。

1

۱۱۱ حوالہ الاضلاع - ج ۲، ص ۱۶۱

١٦٦-١٦٧-١٦٨

(١٦) صحيح البخاري : ج١ - ص ١٦٠ ، نوح البني : ج١ - ص ٢٢٤ ، فتح الباري : ج١ - ص ١١٢ .

فصل اول در بیان کلیات

1916-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1041-1042-1043-1044-1045-1046-1047-

١٥١ المجلد السابق : ص ٩٩٦.

١٦- الفقيه : ابن تيمية ، المعنى - ١٥ - ج ١٧٨ ، ابن القيم الجوزي : فتح القدير - ١٥ -

١٥٠. الجاهلي المأثري: الثاني - ٢٠ - من ١٦٩. الثالثي: الأم - ١٦ - من ١٦٩. عبد

١٧٨ - المجلد - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٦٦ - ٢٥ - ص ١٧٨.

المجلد - ٢٥ - ص ٢٩٦، والمجلدات جامع التوسل - ١ - ص ٢٢٢، البني: شرح

1

١٠٢ : حدود معاملات المسلمين مع الجويين :

التي جاز مع دار الحرب :

البيع أو التصدير لدار الحرب جائز ^{١١١} ولكن بشرطين :

١- أن لا ينافي دار الحرب ، فتجوز عليه أحكام الكفار استناداً لقول

إلى السلم وأنتم الأعلمون ^{١١٢} فاللغو في البيع ، بحيث تجوز

من ودعوة إلى الاستسلام . وأيضاً أن الإقامة في دار

التي جاز ، من على مسلم يقيم بين أظهر المشركين ^{١١٣} .

فإن كانت موصوفة بـ :

من صلاح وحديد وذو ناب وغير ذلك ، فلا

تفصل : ولا تصادفوا على الإسلام

سلمية ، حرام وسكن من فعل

أما الشيء يوجب به عداوة

فلم يوجب به

فإن

فإن

١- جواز

بوي ابن حزم أن

أ- أن يفتي الكلبون

الله تعالى : فلا يفتنوا ولا يفتنوا

على الداخل أحكامهم ، ومن ومن

الشوك ، حرام استناداً لقول الإمام

فمن دخل إليهم بغية جهاد أو رسالة من الأئمة

ب- ألا يصدر إليهم ما يستقرون به على المسلمين ،

يحل بيع شيء من ذلك إليهم أيضاً ، استناداً لقول الله

والعدوان ^{١١٤} المتقون بهم بالبيع وغيره ، مما يستقرون به على الله

ذلك ^{١١٥} أيضاً أن الله تعالى وأخذ إليهم ما استطعن من قوة ومن ردة

الله رعدكم ^{١١٦} ، فنقض علينا إراهم ، ومن أعانهم بما يحل إليهم

أعانهم على الإسلام والعدوان ^{١١٧} .

هذا في القيود التي وضعها ابن حزم على تصدير أي شيء إلى دار الحرب . و

بعض الفقهاء مع رأي ابن حزم على الأحكام السابقة التي تعتبر قيوداً على التصدير ^{١١٨} .

١١١ ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ٦٥ .

١١٢ سورة محمد - آية ٢٥ .

١١٣ صحيح مسلم : ج ٢ - ص ١١٤ .

١١٤ ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ٢١٤ .

١١٥ سورة المائدة - آية ٢٤ .

١١٦ ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ١٦٥ ، ج ٢ - ص ٢١٤ .

١١٧ سورة المائدة - آية ٢٤ .

١١٨ ابن حزم : المحلى - ج ٢ - ص ٢١٤ .

١١٩ ابن حزم : المحلى - ج ٢ - ص ٢١٤ ، ج ١ - ص ٢١٤ .

١١٨

١١٩

١٢٠

في جواب التعريب في دار الحبيب :

عن ابن حزم أنه من الجائز تخويل أشجار المؤمنين وأهل بيتهم وزودهم وعلفهم ودرهم . ١١١

يرى ابن
رجعت في ذلك .
- قوله تعالى : وإني
صالح . ١١٢ .

فقط من مولا يعطى الكفا والاشغال من مولا ينزل الأكل لهم به على

أنه أخو نعل من الضيف - وهي في طرف دار الحبيب -
علا أو غدا .

في التعريب ، فإن ابن حزم يرى أنه من الجائز
تقطعت من لينة أو تركتها قائمة على

- ومن سنة الرسول الفطرية ،
وغيره عليه بأنها مستحب للسلطان في يوم
أما إذا لم يتوفر مصلحة السلطان في
توكلها ، رجعت في ذلك . قوله تعالى : فاعلموا
أصولها فيكون ذلك ويعزى الفاسق . ١١٣ .

- ومن السنة الفطرية للرسول صلى الله عليه وسلم أنه لم يقطع نعل من جنس

١- إبطال العهود مع المشركين :

ذهب ابن حزم إلى بطلان العهود مع المشركين ، واعتما أن الله تعالى
مع المشركين ونسخه ، وقد استدل ابن حزم على ذلك بعدة آيات ، وهي :

الطريق العهد بأمره

١- قوله تعالى : فوآمن من الكفار رسول الله إلى الذين عاهدتم من المشركين ، فنبههم
الأرض أربعة أشهر . ١١٤ .

١١١ إلى حزم : الطلي - ج - ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

١١٢ سورة التوبة - آية ١٢ .

١١٣ سورة المائدة - آية ٥ .

١١٤ إلى حزم : الطلي - ج - ص ٢٩٤ . وإلى غيره رأى ابن حزم يعطى المشركين والشافعية ، من أن
يجوز التعريب في دار الحبيب ، وإذا لم تتوفر المصلحة في هذا يجوز تركه . انظر : الباقى ، الشافعية - ج - ص ٢٩٤ .
١١٥ : السوراني : المصنف - ج - ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

أما إذا
ابن الحزم
والشافعية ، انظر : الباقى ،
١١٦ سورة التوبة - آية ٥ .

أما إذا فبرق أنه لا يبيح ما قبله بالصلح التعريب ، لأن في ذلك فهو العفو وهو تركه . انظر :
الطلي : فتح القدير - ج - ص ٢٩٤ . أما المالكية فيروا أن يجوز التعريب والتعريب
أن قلعة : الفتى - ج - ص ١٤١ وإمامها .

قوله تعالى : كيف يكون للمؤمنين عهد عند الله وعند رسوله ، إلا الذين عاهدتم عند
الله أن لا يفعلوا شيئا من هذا الآية على عهد المؤمنين ، فاعلموا الذين عاهدوا المسلمين

عند الله
عند الله

فإذا أنسخ الإسلام عنهم فانتقلوا للمؤمنين حيث وجدوهم وخذوهم
وعادوا إلى قلوبهم وأتوا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ١٢٤

قوله تعالى :
واصبروا وانصبروا لهم على

الذين آمنوا بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يجرمون عاصم الله
فمن أدركوا الكتاب حتى يعضوا الجزية عن يدهم

قوله تعالى :
فادسوا ولا يدينون دين الحق من غير
صانين ١٢٥

والله تعالى أظهر على عهد مع المؤمنين ولم
يغير الكتاب خاصة إعطاء الجزية ومع
وسيع المستجير كلام الله ، ثم
م لإعلاء الإفاة به لأنه خلاف

فإن من يرى يقتضي نفسه لهذه الآيات ، أن
يقول ، ولم يجعل للمؤمنين إلا القتلى أو الإسلام ، و
صانين ، وأمن المستجير ، والرسول حتى يؤتى رسالت
يؤذون إلى بلادهم ولا يؤذون ، فكل عهد غير هذا فهو باطل منسوخ
منوط الله عز وجل وحال كونه ١٢٦

قوله تعالى :
أعدوا

ولم يكتف ابن عمر بهذا ، بل يرى أنه إذا اضطر المسلم أن يعاهد المشرك
الأمم مثلا ، فإن جعل له أن يقتضي ذلك العهد ، يقول ابن عمر : ومن كان كاهن
فعاقدوا على القتلى والعتق ، فلا يعمل له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئا
وتلك اليهود والأفغان التي أعطاهما ، انتهى ، عليه فيها ، لأن مكره عليها ، إلا لا يسجل له
المخلص إلا بها ١٠٠٠ وهكذا على عهد أعطاهم ١٢٧

عكسنا القول أن رأى ابن عمر في إبطال العهد مع المشركين ، بعد وأبى غير ما من روح
الإسلام ، فقد كانت المعاهدات وما زالت هي الأداة الطبيعية للعلاقات السياسية الخارجية ،
وهي طريق تنظيم الشؤون الدولية ، وتعبير عن المصالح المتبادلة بين المجتمعات ، والإسلام
عند ، قد أبرح المعاهدات ، فلا بد أن يتعامل مع غير المسلمين أن كان غنائمة غير المسلمين

١١ سورة التوبة - آية ٦

سورة التوبة - آية ٥

التوبة - آية ٢٩

الطلي - ج ٤ - ص ٢٠٤

ص ٢٠٤

١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧

في القرون الكريم كثيراً من الآيات التي تنو عقد المعاهدات مع العدو ، قال الله
 ١١١ الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ١١٢ وإذا اعتبر الإسلام يقضي
 من هذه المسلم أحلاً ، وأنه دليل على عدم استتار الدين في القلب . قال
 ١١٣ الذين يرون الله ولا يفتنون الميثاق ١١٤ وإذا قالوا الذين بعدكم

و
 تعالى :
 المعاهدات ليس
 الله تعالى وأهله
 إذا عاهدوا ١١٦

ومن السنة ، عن أنس رضي
 عنه له ، ولأبي بن لا يهدى له
 رضي الله عنهم قال : قال رسول الله
 إلا ولا غادر أعظم غلواً من أبي هريرة - عام ١١٦
 العهد هو الإفاة لا الغلور ، والغلو من علامات الشرك

الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : ١١٧ إيان لي
 أروى أحمد والطبراني والبخاري ومسلم عن أبي هريرة
 ١١٨ إيان غادر لو أريد يوم النجاة يرفع له بقدر غدره
 من غنا يطبو أن الإسلام اعتبر أن الأصل في

قال رسول الله ﷺ فيما روى البخاري ومسلم والبيهقي
 خلاصاً ، من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر
 وليميز الآيات والأحاديث التي تؤكد مشروعية المعاهدات في الإسلام ، فقد
 النبوة ، أمثلة عملية وأصولاً تؤكد مشروعية المعاهدات في الإسلام ، فقد
 الأولى والثانية من الأصول وأصل المدينة في بدء الدعوة عام ١٢-١٣ من النبي
 الدولة الإسلامية بعد الهجرة ، فيها إيا المعاهدتين عهد الطرفين لشو النبوة في خارج

في : أربع من بين فيه كان مخالفاً
 وإذا خالفتم فهو ١١٩

الإسلام ، يجد في النبوة
 كانت بيننا العبة
 و ، مما نواف
 مع ١٢٠

١١١ حودة النساء - آية ٩ .

١١٢ حودة الإعداء - آية ٩ .

١١٣ حودة الجولاء - آية ١٢٤ .

١١٤ حافة البيعتي - ج١ - ص ٢٢١ ، التزيين والتزيب - ج١ - ص ١١ .

١١٥ جامع الترمذي - ج٢ - ص ٢١١ ، حافة البيعتي - ج١ - ص ٢٢٠ ، نيل الأوطار - ج١ - ص ١٢٢ ،
 حافة في دالة - ج٢ - ص ١٠٠ .

١١٦ البيعتي - شرح البخاري - ج١ - ص ١٠١ ، التمهيلي - ج١ - ص ١٢٢ ، حافة البيعتي - ج١ -

ص ٢٠ .

١١٧ جامع

الفتاوى - ١٢٢٦

الفرقان بيروت ، مكتبة

عبد الملك بن هشام : النبوة النبوية - غفران : مصطفى السقا وآخرون - مطبعة المجلد -
 ج١ - ص ١٢٢ ، جامعها ، أبو القاسم أحمد بن محمد - البداية والنهاية - مكتبة
 البصر بالرافض - ١٢٢٦ - ج٢ - ص ١١٨ ، ١١٩ .

د أن عاجب الاموال تنحرف إلى الدنيا ، يجب عليها أن تهاجر إلى الأندلس ، وفيه يذوق
فرح على أساس حسن الجوار وتنظيم العلاقات الاقتصادية ، ومصادم مع اليهود
وم وأولهم ، فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة سياسية بالفضي الصريح بين
مسلمة واليهود ، حرم فيها الاعتداء بين أطراف المعاهدة ، والتزام التعاون

تدعو في الإسلام كثيرة، حتى مع المؤمنين، وهي مطلوبة
لجميعهم، استناداً لما جاء في القرآن والسنة النبوية
الطاهرة دعوة الإسلام إلى الأخلاق في السلم بمعاملة
عظيمة، لأن الناس لما تقاربوا من المسلمين،
لأن محاسن الإسلام أن ياربوا المسلمين

٦- حقوق اعتلاء الكفار لأموال المسلمين:

المسلم أو اللقي أو العا : إلا
 دني عا : أو باية
 : أو اللقي أو
 أخذ عا : أو

يذهب ابن حزم ، إلى أن الكفار الحري ، لا يدين له أن يملك ماله ،
بالقول الشرعي الذي تستل في البيع أو الهبة الصحيحة أو بغير ذلك من
معاملاته صحيحة أيها الله تعالى ، فمن الظلم أخذ الثوب للمسلم أو ماله
لك ١٦ ، لأن يملك بعضنا على بعض ماله بالباطل ولا بالعصب ، نعم باللك لو
الكفار ، فلا باطل ولا عصب أجرم ولا باطل من أخذ حري ماله مسلم ١٧ .
ولذلك كله فلو نزل أهل الحرب علينا فجاءهم أماني ، أو مالا أو مستأمنين مستجيرين ،
لأخول في ذمة المسلمين ، فزعمنا بأنهم أمري مسلمين ، أو أهل ذمة ، أو عبيد أو
يون ، أو ماله مسلم أو لغيره ، فإله يستريح على ذلك منهم بلا عيب ، أجوا أم
إلى أصحابه

الأدراج: ابن هشام: السيرة النبوية - ج ٢ - ص ١٥٠ وما بعدها، ابن عسك: الجليلية والتمهيدية -

777-70

١٩١ راجع : ابن القيم : فتح القدير - ٥٥ - ص ١٥٥ . والمقرر في شروعية المصالحات في الإسلام ، ص ١٠١ . قال الحويطي في الفتاوى الإسلامية - دار الفكر - دمشق - ١٩٩٦ - ص ٢١٨ وما بعدها .

٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤

●●●●●

112

وجت الوجع
١٦١ إلى
١٦١ الصور
١٦١ الصور السابق :

الزوجة والأولاد الكفار ، فيرى ابن حزم أنهم في رأي يسوا ، والزوج الكافر يأن على
، وهي رقيق في رقت في يده ١١١.

الطفل الحريص إذا يسوا ، نسوا سي الطفل مع أبوه أو مع أمها أو
فإن حكم أبوه له والأخت وصار ملكا لحلم . وقد احتج ابن حزم على
رضى الله عنه ، فإنه كان يمنع يهوديا وأصحريا يهود ولله

بمن زنا أو إكراه ، فهو مسلم لأنه ولد على ملة
فهو مسلم ١١٢.

ب- حكم إسلام العبد :

أما بالنسبة للعبد ، فإن ابن حزم يرى : أن ملك عبده
ألماني دار الحرب أو في غيها - فهذا حران ، ولو كانا ك
حاجة إسلامهما ، وكذلك عبو النسي أو الحري أو مكاتبهما ، أو لم
هو صانع إسلامه ويتصل الكتابة ، استنادا لقوله تعالى : **وَلْيَبْغِي**
الْوَيْفَ مِيبِلًا ١١٣ وإذا غنى الله تعالى بهذا الحكم الذين التي يجب أن تعلّق
أعظم السبيل . وقد أسقطه الله تعالى بالإسلام ١١٤.

أو أنه كانا الكافرين أو أحدهما -
ذلك لئلي فأسلمتا فهما حران
وللهما إيهم أسلم فهو
ملك للكافرين على
لبيهم ، والزوج

فإن هو حكم إسلام صغار الكفار وتبيدهم ، فلا بد من إباحهم من ظلمات الكفر إلى نور
الإسلام ، وهذا يؤمن على المسلمين الفاتحين "ومصيح تاركه عاصيا لله ، وكل معصية فهي
أثم من تركهم في الكفر وتوهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم من إثم من تولى
عن جهاد الكفار وأمر بتسلّم حرم المسلمين إليهم ١١٥.

١١١ إلى حزم والفتي - ج ١ - ص ٢٠٩.

١١٢ المصنوع السابق : ص ٢٠٩.

١١٣ المصنوع السابق ونفس الصفحة.

والنساء - آية ١٤١.

الفتي - ج ١ - ص ٢٠٩.

ص ٢٠٠.

١١٤
١١٥ إلى حزم ١
١١٦ المصنوع السابق : ص ٢٠٩

وكان عليه ، وهكذا على عهد أعينها ، حتى تمكن من استعادة السليق وأموالهم
فإن عجزوا عن استعادة الأبالقاء فوض على السليق فذلوا ١١١ .

١١١ غنائم الحرب ١١١ :

١١١ السابع من كتاب المعلى ، كيفية توزيع الغنائم وكذلك السلب ،
كما هي ، لا تعد بعضها ، لأنه لم يأت نص بالبيع ، استناداً
لأولها ١١٢ ، ولم يأت من أئمان ماغنمهم . واستناداً
لأولها غنائم تقسمها النبي ﷺ بينهم فعدوا بغيره
نعم أئمان الغنمة .

١١٢ اغنموا ، فبيع حقوقهم من غير رضا من
عليكم حرام ١١٣ ، حتى إذا رضى
١١٤ .

وما احتسب
من إيديهم .
١١٤ الحكم

١١٤ فصل ابن حزم في الجوارح
وهو يرى بجارية أن الغنائم تقسم
لنولها تعالى : فذكروا ما غنمتم حراً
للأحرار أيضاً ، فمن رافع من خديج أنهم
بعضه شياء ، ثبت بما أتى الإجماع ﷺ كذا يفهم .
ومن جهة أخرى ، فإن من الغنائم ، إنا قالوا فيها
جميعهم لأهلها ، لحديث الرسول ﷺ وما لكم وأموالكم
الجميع كله بالبيع إلا واحد فيجب إعطائه حقه من بقى الغنمة ١١٥ .

١١٥ ابن حزم : المعلى - ٢٥ - ص ٢٠٩ . وقد أجمعت آراء أصحاب المطالب في
أشير السلب من إيمان الأعداء وقذارة المال أو المشافعي . وأما على أشير الفتى
أشير الفتوى أن يفتى من بيت مال السليق . انظر : ابن القيم المفتى : فتح القدير - ٥٥ -
ابن خلدون : الفتى - ٥٥ - ص ١١١ ، الثاني : الأم - ٥١ - ص ١١١ وما بعده .

١١٦ الغنائم أنواع وهي :

- الغنائم بمقتضاها الخاص ، وهي ما أخذوا من العدو بمقتضى ، من متغلات وذهب وفضة .

- السلب (فتح اللام) ، وهو ما يمكن مع الفتور من الميريق على الموكمة ، من غلة ، وما يصحب من
وحيمة ومال وصيد .

- الأشغال - ما يصحله إيمان من مكالمة خاصة ، في يقوم بعمل من الأعمال في الموكمة كفتح حصن أو
القيام بعمل خاص .

- التي . . . هو على ما راعى السليق بغير قتال ، وهو لا يتمتع على ما يقع في المراك ، فالأرض ذاتها
تعتبر شيئاً عند الجمهور لأنها تقع بعد الموكمة ، سواء لم عنها العدو أم قدم عليها . وما في باطن الأرض من
معدن فيها ، ومما التي يكون الموكمة الويسى ليست المال .

١١٦ الأشغال - ١٢٩ .

١١٧ في كتاب الفتاوى ، رابع : فتح الباري - ٢٥ - ص ٢٦ .

١١٨ - ٢١١ - ص ٢١١ - ٢١٢ .

١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

أية توزيع الغنائم :

يؤتى أن طريقة توزيع الغنائم ، هيبت في كتاب الله تعالى في آية : **وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ خَشْيَةً** ، وللموسى وللقزى واليهما والمساكين وابن السبي . إن أولئك على عهدنا يومئذ يوم التفتي المجمعين والله على كل شيء

حزم ، أن خمس الغنيمة وخمس الزكوة ، تقسم على خمسة . **لِأُولَئِكَ حَافِظُ صَالِحٍ** ، وهم ثلثي حاتم . **لِأُولَئِكَ حَافِظُ صَالِحٍ** ، وهم ربع المساكين من ذلك . **أَمَّا الْغَنَائِمُ الْمَلَاقَةُ** ، فلا

يؤتى ابن حزم أنها تقسم على

أربعة ما التفت عليه أمة

بالنسبة للأموال والشعائر ، أما بالنسبة للأرض ، فإن ابن حزم يذهب إلى أنه يجب
الفرق بين كسائر الأموال محتاجاً لعدة أدلة مؤيدة :

إلى : "أولكم أرضهم وديارهم وأموالهم" ١١١ ، فسوى الله تعالى بين
أرضهم وأموالهم ، لأن فرق بين حكم ما حارب الإنسان أهل الحرب من
أرضه .

"الفتنة خير فلم نمنع دياراً ولا قطعة ، إنما غنمنا الإبل
والشعائر والبساتين ، مفتومة كسائر الشعائر ،

لما ، فنهضكم فيها ، وإلى فريضة عصت
وهذا نص واضح على جواز تقسيم
الأرض ١١٢ .

فإن يوقى كل من الأرض
تتغير الفرائض
من لم يتوكل

وهذه الأدلة الشرعية ، يدل بها ابن حزم ، على أن لا يجب للشعائر
والأموال ، في جواز تقسيمها . وفي هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه لا حاجة
بتركيها موضع أو غيره ، فإنه يحق للإمام أن يورثها على مصالح المسلمين ، أما
تخصيصها ، فهي على قدر الحاجة ١١٣ .

فتبين للإمام من وأهل الفتنة ،

يرى ابن حزم ، أن الإمام الحق أن يملك من رأس الفتنة بعد الحسن وقيل الفتنة ،
وذلك لأن حذر المعركة وأهلها ، من النساء اللواتي يتبعن بني الجيوش ، ومن قاتل من لم يبلغ
استأذنه يقول رسول الله ﷺ لا تغزوا إلا من بعد الحسن ١١٤ .

١١١ سورة الأحزاب : آية ٢٦ .

١١٢ أخرجه مسلم ، ١١٤ - ١١٥ ، وقال في قوله - ٢٥ - ص ١١٦ .

١١٣ من : الفصل - ١٤ - ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

١١٤ من : ٢٤٤ - ٢٤٥ .

١١٥ - ١١٦ - ١١٧ ، والمطلب مقال في قوله - ٢٤ - ص ١١١ .

هذا

نفسها يرى

١ - قول الله تعالى

الأموال ويوقى الأرض

قال أبو حزم ، وذلك نص في

٢ - ومن الآثار ، قال أبو حزم :

والبلد والشعائر والمواضع فصحت أن المواضع

فهي مخصصة بنص القرآن ، والمخصص مقصور بـ

٣ - قول الرسول ﷺ إنما فريضة أبيتموها وأنتم فيه

اللا وصول ، فإن خصها للرسول ، ثم هي لكم ١١٥ .

الأرض . وأيضاً قد صح أن النبي ﷺ قسم أرض بني فريضة وأخيه

وهذه الأدلة الشرعية ، يدل بها ابن حزم ، على أن لا يجب للشعائر

والأموال ، في جواز تقسيمها . وفي هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه لا حاجة

بتركيها موضع أو غيره ، فإنه يحق للإمام أن يورثها على مصالح المسلمين ، أما

تخصيصها ، فهي على قدر الحاجة ١١٣ .

فتبين للإمام من وأهل الفتنة ،

يرى ابن حزم ، أن الإمام الحق أن يملك من رأس الفتنة بعد الحسن وقيل الفتنة ،

وذلك لأن حذر المعركة وأهلها ، من النساء اللواتي يتبعن بني الجيوش ، ومن قاتل من لم يبلغ

استأذنه يقول رسول الله ﷺ لا تغزوا إلا من بعد الحسن ١١٤ .

١١٦

المواضع

أما ابن حزم ، الفصل

الذين لا ينضمون من ذلك عند أبي حنيفة ، أنه يسلم لأمر أن لا من لم ينضم ، فلا يسلم لها سواء
 فيها ، يعني فقلنا استناداً للموافقة ، فمن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ كان يقول
 لا يؤمن من لم ينضم من القبيلة ، وأما يسلم لمن نضم يفتخر به لمن
 أن ينضم من أي قبيلة ، فيعطي ريعها أو ثمنها أو أنثى ، وذلك بعد
 من قاله سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ
 لا ينضم خاتمة ، سوى قسمة خاتمة الجليش ، والخمس في ذلك

واجب عليه

كما ينبغي أن ينضم إلى أنه لا يسلم لكم
 حضر لم يسلم له ولا ينضم ، سواء قاتل أم لا ،
 بشوك ، أو حديث "فلم تحل النظام لأحد من قبيلة"
 لغیر السلب

لأنه لا يجب أن يحضر معزى السلب ، فإن
 استناد القول الرسول ﷺ أن لا ينضم
 ، ولهذا يدل على أنه لا ينضم في النظام

لذلك يقال مسمى من غير
 أو يسلم رجلاً من بني

لأنه إذا اضطررنا إلى التذكير في الدلالة على الطريق ، استند
 القبيلة ، فمن عائشة رضي الله عنها قالت : استأجر النبي ﷺ
 العبد ، وهو على دين كفار فزعموا عابداً يعني بالطريق

حكم السلب

السلب غير القبيلة ، وفيه يذهب ابن حنبل إلى أن : كل من قتل قتيلاً من المشركين
 عليه ، قال ذلك الإمام أو لم يقتله ، كيف حاله ، سواء أراه في القتال ، ولا ينضم السلب قبل
 أو نحو ... أو السلب يوم القتول ووجهه وجاهله ، وعلى ما عليه ، وعلى ما جاع التنبيل من
 صلاح أو حال طوبى الرسول ﷺ أني قتل قتيلاً عليه يمينه ، فله عليه

١١١ المصنف السابق : ص ٢٢٢.

١١٢ المصنف السابق : ص ٢٤١-٢٤٠.

١١٣ صحيح مسلم شرح النووي - ج ١ - ص ١٢٢.

١١٤ انظر المغني شرح لفتح الباري : ج ١ - ص ١٢٢ ، صحيح مسلم ، ج ١ - ص ١٢٢.

يوم النكاح - ج ١ - ص ٢٢٢.

سابق : ص ٢٢٤.

ج ١ - ص ٢٢٤ الحديث رواه أحمد وأبو داود في نيل الأمان : ص ٢٢٢.

١١١ المصنف السابق : ص ٢٢٢.

١١٢ المصنف السابق : ص ٢٢٢.

يستطيع القول أن رأى ابن حزم هنا يؤول إلى انفصال النيات ، وأن يقابلها الشخص طمعاً ،
 لا تنصرف للدين الله تعالى ، ودعا يؤول ذلك إلى التراجع في الجبن فتقع البينة .
 نقل الإرسول ذلك الامرة واحدة في غزوة حنين ، والحلفاء بعد الإرسول حججهم
 فإن بحسب المصلحة وليس بطريق الفتياء ١١٦ .

من الفتيمة ، فإن ابن حزم يرى أنه لا يجب بيع ماله من القتال من
 لا يبره - وهو قول عموي الخطاب ، وكذلك استثناء الأثر ،
 على طالب بأية مخصوصة بالذهب من أية العجم ، فلا بد
 من الدلائل : إن كسرت عند كسرت ثمنها
 كسرت عند كسرت ثمنها ، فذكرها وتسبها

ونفس
 في السلب
 وعلى الصوم فلم
 بمصلا به ، فهو تنصير

ومعد خطا في حقائلي حقا
 دار الجوب لأهل السنة - لأزيتا
 فني أم موني قالت : أتني على بن أبي
 أن يكسرها ونسبها بين السليفا ، فقال
 ونحن نفني لك بها ، فقالا على : لم أتني لأرد
 يقول الثاني ١١٦ .

دوى ابن حزم أن هذا من الضار ، وكل ضار فواجب ح
 والأموال ، أما بالنسبة للزاني فبذره آخر ، وهو دعوتهم إلى
 على الإسلام بين الكافر والكافر في ملك السلم ، ومن الأسباب البعد
 عند كافر يولي صار لها في الثاني ١١٦ .

حكم الأموال الإسلامية الموقوفة :

إذا تم التمتع واستولى المسلمون على الأموال من متقول وعقار ، فإنه قد تنوع حكم
 الأموال الإسلامية التي توجد في الفتيمة فما هو الحكم فيها ، هل يستردها صاحبها إن
 موثقا ، أم أنها تدخل في ملكية الغالين أو صاحب هذه الأموال إما أن يكون مسلما كالحق في
 دار الإسلام ، أو حريبا أسلم قبل أن يتم التمتع والاستيلاء . وقد علم ابن حزم هاتين المشكلتين
 على النحو التالي :

أ- أموال المسلم أو للعهد المستمرة من العدو :

يلعب ابن حزم إلى أنه إذا ظفر العدو بأموال المسلم أو الذمي ، ثم تغلب المسلمون على
 بالهم ، وعرف صاحب المال بملكاته ، فإن هذه الأموال لا تدخل في ملكية الغالين ، وإنما

أعفا

١١٦ الخط

١١٦ ابن حزم

١١٦ الخطو السابق

الزواني : القرون - ج ٢ - ص ١٤٠

الخطي - ج ٢ - ص ١٤٠

في المصلحة :

يجب رد
ماقتنه المسلم
عليه رد إلى صاحبه
ماله عوضاً ولا ضماناً
ولا فرق ١١٦

وقد استدل ابن حزم في رأيه على

١- قول الله تعالى : وَلَا تَكُونُوا أَمْوَالَكُم

٢- قول رسول الله ﷺ : إِنْ دَعَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ

٣- قول رسول الله ﷺ : لَيْسَ لَعُونَ ظَالِمٍ مِنْكُمْ

قُلُوبُكُمْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مَالًا بِالْأَهْلِ وَلَا بِالْفَتْبَانِ

ومن سنة الرسول الفعلية ، عن ابن عمر قال : إِنْ غُلَاكُمْ

المسلمون نَزِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَلَمْ يَنْصَحْ ، فَتَضَعُ الْأَمْوَالُ

عَلَيْهِ أَنْهُ لَا يُجِيزُ تَسْتِ وَأَنَّهُ لَا يَنْزِيهِ لِلْفَتَانِ ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ فِيهِ مِنْ تَسْتِ

فِيهِمْ ١١٧

١١١ ابن حزم : المحلى - ج ٤ - ص ٢٠٠ ، وإلى نفس القول يلعب الشافعية والإمامية - انظر :

التهذيب - ج ٩ ص ٢٥٩ ، جعل بن الحسن المحلى : المختصر النافع في فتا الإمامية - مطبعة

دعارة المطبوعات - القاهرة - ١٤٥٨ هـ ص ١١٢ .

١١٢ ابن حزم : المحلى - ج ٤ - ص ٢٠٠ .

١١٣ الصمد السابق - ص ٢٠٤ .

١١٤ سورة البقرة - آية ١٨٨ .

١١٥ إرداء البخاري في كتاب الفتن - ربيع فتح الباري : ٢ - ص ٢٦٠ .

١١٦ التذكرة للبيهقي - ج ١ - ص ١٤٩ ، ١١٠ .

١١٧ المحلى - ج ٤ - ص ٢٠٠ .

١١٨ ص ٢٠٥ .

١١٩

١٢٠ ابن حزم

١٢١ الصمد السابق

الحولاء الحوي التي سلم قبل عام الفتح :

يؤي قبل أن يتم الفتح الإسلامي لبلده ، فصاروا إسلامه في حاله الثقات في دار

الحوب ١

بعض المال ، سواء أكان عقاراً أو متحولاً ، فإذا سلم الكائن

لحوب ثم خرج إلى دار الإسلام أو لم يخرج ، أو خرج إلى دار

جميع مال الذي معه في أرض الإسلام أو في دار الحوب ،

أو دار دار أو أرض أو حيوان أو متاع في منزله ، أو

في أوطانه ، ولا يملك المسلمون أن يغنوه أو

يؤي أو مسلم أو ذمي ، رد إلى صاحب

يؤي ابن حزم أن الإسلام

الحوي ، فسواء سلم في دار

الإسلام ثم سلم ، على ذلك سواء ، و

أو الذي ترك داره في دار الحوب ، من عقار

كانت له ودعة أو ذمي عند أحد ، هو ملكه ولا

الفتحوا تلك الأرض ، ومن غصب منها شيئاً من

دونه وملكه أو ملكه

مرد خلا عند ابن حزم ، أنه إذا سلم الحوي ، فهو بملكه ومن

هو مسلم فهو كسائر المسلمين ، وقد قال رسول الله ﷺ : إن دماءكم

عليكم حرام ، ألتصع أن دمه وسنوت ودعته وماله حرام على كل أحد سواء

مكأن لسة القبيصة :

يؤي ابن حزم أنه يجب لسة القناتم في دار الحوب ، بل أنه يستحب ، يقول : و

تعجيل القسمة ، فإن ملكاً في الحق حقه ظلم ، وتعجيل إعطاء كل ذي حق حقه أولى ^{١١١}.

١١١ المصدر السابق : ص ٢٠١ ، وإلى نفس الرأي ينبغي فيها الشافعية والحنابلة ، انظر على سبيل

المثال : النووي : الحوب - ٢٥ - ص ٢٤٩ ، ابن قدامة : المغني - ٨٥ - ص ٤٢ .

١١٢ رد المحتار في كتاب القناتم ، راجع : فتح الباري - ٢ - ص ٢٦ ، وجوز : من حيث هو .

١١٣ ابن حزم : المغني - ٥٨ - ص ٢٠ .

المصدر السابق : ص ٢٤٩ ، وإلى نفس الرأي يطالب الحنفية ، انظر ابن قدامة : المغني - ٨٥ -

ص ٤٢ ، فيرون قسمة القناتم في دار الإسلام بعد عودة الجاهليين ، انظر : ابن القيم : المغني :

٤٨٨ ، وانظر أيضاً : وج الإيجلي : آثار الحوب - ص ١٢١ وما بعدها .

١١٤

ص ١١١ ، الحواشي

فتح القدير - ٥٥ - ص

في الأحكام الخاصة بقضية الجهاد، من وجهة نظر ابن حزم، التي استند فيها -
 إلى نصوص القرآن والسنة وكذلك الآثار. وإن كان في بعض الأحيان يتصف في فهم
 أن أوضاعنا في مواضع متعددة، ورغم هذا فإنه يتضح من خلال عرضنا
 لهذه القضية من أهمية كبيرة في حكم أبي حزم السياسي والملا والجهاد
 عليه بسيف في كل عمل جبري يصطد، وإن بعدت إلا في أنظار
 شئت من الخير في كل بلد أثنى على فتوحه قتال أو حصر، ولا
 به أو يوجبه فيه أو إلى يوم القيامة. فيها حظوا ما
 يملك الذين ولكنها ذم لأهل الكفر... فقد سئل
 السلام أنه لا بعد له أمر إلا أمر الاستقام،
 من مصلح إذا فرج الجهاد فلا يغتر من
 هم أن خلا على الجهاد. وأخبرهم
 وإن لم يرد سبيلها، كل ذلك
 إلى الذين والجهاد. وسئل
 في قتالهم في كلمة
 الله في العليا فهو عليه السلام

هو

كعادته - أبو

الذي كما سبق

لقضية الجهاد، ما لم

عنه: ثوبك لكل من يرا

البلاد، وله على أبو من عمل

على أبو علي من دخل في الإسلام

أجلها (١٠٠) وأعطوا أن يولا الجاهل

التي عن عمل الجهاد وما بدايه، فأخبر عليه

سأله عن قتال كلاماً معناه: أبلغوا أحداً من يدا

صلاة وصيام، فقالوا: يا رسول الله لا تطيق ذلك. فأخبر

أيضاً عليه السلام أن روت دابته ورويلها ومشيها وتويعها الماء

له حسان. وسئل عن أفضل الأعمال، فأخبر بالصلاة كونها و

عليه السلام عن الرجل يقاتل حبة والرجل يقاتل يوي مكانه فقال: قوم

الله في العليا فهو عليه السلام

الحقبة

وقد ضل الفكر السياسي عند ابن خزم ، نستطيع القول بأن الناس موافق ابن خزم من
 أنه ، يلجأ دائما كغيره من جانيه بالأوضاع السياسية للأشلي إلى الفتنة ، ثم
 ما كان ليجاريه السياسية أو واضح في تفكيره وفي الوجهة التي اتخذها .
 في التجارب كانت مصدراً من مصدوره التي استفاد منها في تفكيره
 في وجهة حاسمة في فتوة من أحلك فتوات التاريخ الأشلي وهي
 التي كان هو أحد أطرافها ، كما ارتبطت مصالح أمراء
 الأشلي بمودة تلك الخلافة ، وسمي إلى بلورة نظرية
 في التفكير المرواني ، ومحاولة إضفاء الشرعية
 في الحاضر . ويمكن أن نعرف هذه الحقيقة في

بعد
 الخلافة والإمام
 سقوط الخلافة ، كما
 هذا بالإضافة إلى أن هذا
 السياسي ، فقد عانى تجربة
 فتوة سقوط الخلافة الأموية ، التي
 باستوراها ، وهذا ما جعل يومها خلاص
 في الإعادة السياسة أحاسيس التبعيد التفرغ
 الوثنية على كل خطواتهم ، سواء في الماضي أو في
 كل يوم من فكرة السياسي على التفصيل الآتي :

أولاً ، قوت الجأء استغلال الفتنة
 مجبوءة من الفتنة ، الذين
 بقلة ، جوار الفتنة إلى
 تضخيم ، لأشواق
 التي يوفون
 للجمع

١- إن الفتنة التي عرفتها الأشلي بعد الاحتباء العام
 والشريعة لتغير المواقف غير الشرعية ، وقد مار في هذا الاتجاه ،
 ودرا التقليد مكانته ، كما أن انقسام الأشلي إلى جمالك صغيرة مصف
 موافق ، سمي يصنع القناري . وأمام هذا الوضع القائم على استغلال الفتنة
 السياسة ومصالح السلطان ، أصبح وجود ابن خزم واختياره للشيخ الطائوي ،
 التقليد وبنزوم بمظاهر النصوص ، ضرورة كبدل السلطة التجاوزات التي عولها
 الأشلي .

ولكن مع التزم ابن خزم بالشيخ الطائوي في الاشتبا الأسم ، إلا أنه لا تحب أن النصوص
 قد أسعفت بكل الأحكام في الفروع التي تصدى لها ، ولأنه قد ملك في اجتهداه نوعاً من
 الاستنباط إذا كان مقداره ، فقد خالف طائفت في كثير من الأحيان فتكلف التأويل في
 تفسير الوثائق التاريخية .

٢- ترو ابن خزم أن الإمامة توفى لازم لفظ الدين وتقليد الأحكام . وابن خزم بهذا الصلة
 يدعو من الحاجة الملحة للأشلي قبلها سقوط الخلافة ، إلى سلطة مروية أو خليفة قوي ، يتمتع
 حكم الدين وتكليفاته ، وينقض على القوض السياسية المتسلطة في مجتمع الطوائف .
 فنض ابن خزم تعدد الأمة في الزمان الواحد ، وأهم على ضرورة أن يكون الإمام
 أجمعاً ذلك إلى أن هناك وضع قائم بالأشلي ، يقتضي إلى سلطة موحدة ، فهناك

أما
 ٣-
 واحداً ، وقد

يدعون أحقيتهم بالخلافة . وعلى الرغم من علم ابن حزم باستعالة توفيق شوط كلفاء ،
ولما وافق الدولة الإسلامية من اساع ومعتقد والقسام ، الا انه بصو عليه ويستسك
على ، التي لا يمكن بالإسلام أن يستمر فيها ويحافظ على بقائه دون حقيقة .
فإن ابن حزم في هذا هو موقف قبيح رفض التشتت والاقسام الذين
من بعد انحلال الدولة الأموية إلى دولات ، وهذا الانحلال هو بداية

تجديد
لما أصبح عليه
بصلاحيته في
وعشنا القول أن موقف
أصبحت عليهما حال الانحلال
للهيأة الإسلام في تلك البلاد .

لإسلام ، ولكني هنا نؤيد هذا الشرط في خلاف الدولة
من محبوب كالة الخلفاء الأمويين ، لكني على ذلك
هم ، بل بالعكس لقد اعتبر خلافتهم خلاف
لقد وقضوا على النوضى السياسية ،
وحدة السلطة واستمرارية الدولة

٤- اشتراط ابن حزم العدالة في
الأموية أذا تولى ابن حزم في كتابه فقط العرف
لم يدفع ابن حزم إلى سحب الشيعة عن خلافتهم
مشروعة ، لسبب أساسي هو أنهم أنفقوا دولة موحدة
وظلمهم ومعاصيهم لأن عادو لم يكونوا ، فقبائحهم على
ينقل على كل مساوئهم وعيوبهم .

فإن في كتابي استوفى
في الدولة الأموية ،
ثم ، فيباب
في طول
تحت

٥- اشتراط ابن حزم ألا تكون الخلافة بالوراثة ، وهذا يعني أنها لا
توكلها وأثبت أنه أهل لها ، ولكن قد علمنا أن هذا الشرط لم يمتثل في
موا في الحق أو في الأتلف . لكن ابن حزم لا يعلم المصالح لتبديد الوضع الذي
إلى أنه في حالة موت الإمام ولم يعهد إلى أحد بعده ، فكل قومي بالغ عاقل ، ويرجع
واحد غائب ، فهو الإمام الواجب طائفة ، ما قاده التام بكتاب الله وسنة رسوله ، وقد أحس
تفسير ذلك بأن ابن حزم يريد بهذا إضفاء الشيعة الدينية والفقهية على الطروقة التي انزود
بها معارضة الخلافة ، وذلك على أفتاك .

٦- يتحدد الموقف السياسي عند ابن حزم حول دينا ، فالإمامة أمر منصوص عليه من
طرف الشرع ، وهو الذي يجب باعتباره يسمى لقوم ، هو ما يجعل الأمة معها ، كما أن
درد النص بذلك يؤكد شوط التوثيق ، من هنا يتضح غياب الاتجاه المثالي للتسليم في
التفتير للمعن الفاضل ، لأن الحديث الفاضل عند ابن حزم هي تلك التي ظهرت في عهد النبي
أوصايات كهيئة قائمة على الدين ، لا على الحكمة ، ولا يمكن أن نقيم لها قائمة من جديد

ط ابن حزم ضرورة أن يكون الإمام أفضل الأمة ، بل قال بإمامة الفضول ،
من يمكن أنكاره مع الأحداث ، ومحاولة إبعاده منه شوطي لما هو قائم ،

الاعلى .
لا لم يستمر
وهنا لاحظنا أن ابن حزم

الغنى منهم دفعه عن معاوية ، وعن أموي الأفاضل تبعاً بعد ، لأنّ هؤلاء قومون
 يفتقرون ، فذلك من هم أفضل منهم باستوائ ابن حزم نفسه ، بل لأنّ المصاحبة إلى
 تنوّه أخطأ الفتنة واستمر لها .

١- أن التفاضل بين الصحابة تبعاً يستلزم ، هو تفاضل في المكارم ،
 متناولهم فيه ، وهذا الاختلاف يوافق ومطابق تسلسل ولا يتهم ،
 من يلبه ، وهذا يعني أن الكيفية التي عاوت عليها أمور
 مصادراً من مصادر التشريع ثم التزكية . فالبحث في
 في مشكلة تاريخية انقسم المسلمون بسببها ،
 وحلف من ذلك هو التأكيد على شوعية
 في إسناده من بعده .

لم يحرس على مود الوقائع
 وهذا ما انتهى به إلى
 من الأفاضل . وكان
 في تصيب
 في نزعة
 أن
 ١- حجة ابن حزم مجموعة من الواجبات ، على الإمام أن يقوم بها ، ولكن خفي
 الواجبات الدينية بالاحتمال كبير ، ونلاحظ في هذا تأويل بما حدث بمجتمع الطوائف ، من أعمال
 للدين ، إلى درجة تجوز اليهود على العيب في دين الإسلام ، فقد تظاّر ابن النفيسة على
 الإسلام ، ولم يحكم بأن يقيم لليهود دولة كما يقول ابن عذاري البليان - ج ٣ - ص ١٦٦ .
 أن كتاباً في بيان التفاضل في القرآن ، وقد اعتبره ابن حزم خاطئاً لم يمكن من الممكن أن
 انقسام الأفاضل إلى طوائف وإملاوات ، فأنشأ في فاتحة رسالة التلخيص إلى
 ذلك عن القامه ذنوبهم ، مما جعلهم يعتمدون على أعدائهم في إقامة دينهم ،
 يستطيعوا على السليق .

١- حجة ابن حزم مجموعة من الواجبات ، على الإمام أن يقوم بها ، ولكن خفي
 الواجبات الدينية بالاحتمال كبير ، ونلاحظ في هذا تأويل بما حدث بمجتمع الطوائف ، من أعمال
 للدين ، إلى درجة تجوز اليهود على العيب في دين الإسلام ، فقد تظاّر ابن النفيسة على
 الإسلام ، ولم يحكم بأن يقيم لليهود دولة كما يقول ابن عذاري البليان - ج ٣ - ص ١٦٦ .
 أن كتاباً في بيان التفاضل في القرآن ، وقد اعتبره ابن حزم خاطئاً لم يمكن من الممكن أن
 انقسام الأفاضل إلى طوائف وإملاوات ، فأنشأ في فاتحة رسالة التلخيص إلى
 ذلك عن القامه ذنوبهم ، مما جعلهم يعتمدون على أعدائهم في إقامة دينهم ،
 يستطيعوا على السليق .

استقى ابن حزم بصورة واضحة ، وأيه في تنبيه الإمام ، سواء بالقول أو الفعل ، من
 عصر الفتن والطوائف وذلك من خلال نظرات تلك الطوائف ، على أنهم حوزة نجيب
 لهم معاريفهم للروسك ، صانعون في الأرض بالصلاء ، لا يتورعون عن شيء
 السليبي ، وتقطع الطريق على الجبهة التي يقفون على أهلها ، وضرب
 السليبي ، وتسلط اليهود على قوائم الطون لأخذ الجزية والضريبة
 من أهل الإسلام .

١٢- إلى جانب الطوائف الإحلالية

شنت في الأندلس حملة واسعة ، كان هناك
 مختلف التواريخ وحتى الآراء والأهواء ، وتختلف
 المختلفة والآراء الكثيرة ، على ذلك كان يستند
 لحجود العلاقات السليبي ونحوه ، فقد استفاق ابن حزم
 سواء داخلها بين السليبي وأهل اللغة ، أو خارجها بين السليبي وأهل

من معتزلة ومروجة وخوارج وشيعية ، والتي كانت
 طوائف اليهود والنصارى والأحاديث ، تنطرب بها
 على ظهورها والتعبير عن نفسها ، المظالم
 ابن حزم في ذلك متلا واضحا ، وأجمل
 في الحديث عن حدود هذه العلاقة
 الجوفية .

١٣- استحقاق الجانب الكبير من فكر ابن حزم السليبي ، يورثه

هذا والتوكيد على

الإمام ، بل

وراجع وطول توليت ، إلى غير ذلك من الجاهات الخاصة بشخص الإمام
 الشخصي لا النظام ، هو ما جعل الكبير من إبحاث السليبي في السياسة تثير حوله
 ونسعى بالآداة ، ينسأ تسمى في اللوب النظم السياسية أو الظروف السياسية .

وبعد هذا العرض ، نستطيع القول أن ابن حزم في تنظيره السياسي ، لم يشرح ليدرك
 طموحه أو حلم فلسفي سياسي فاضل ، خصوصا وأنه لم يكن من ذلك النوع من المفكرين
 القلائد ، الذين يعيشون للتأمل ولا يؤمنون أنفسهم بمسألة بالأحداث السياسية ، بل كان
 عناصر الحزب سياسي موعود ، وشاكر في السياسة فاعلا إلى جانب من اعتقد أنهم يحصلون
 الثورية كما يتصورها .

وأخيرا ، أرى أن يكون هذا الكتاب قد نجح في تحقيق بعض أهدافه ، وأبرز أهمية التراث

السياسي لابن حزم ، هناك الاقتناع التام بأن الموضوع مازال قابلا لأزيد من البحوث ، وأن
 أحكامه قابلة للمراجعة ، فليس يوسع بحث أن ينسأ أنه قال الكلمة الأخيرة .

بعض

مصادر ومراجع الكتاب

أولاً: كتب ابن حزم

١- ابن حزم إلى محمد بن علي بن
- د. ت.

٢- ابن حزم - الفصل في الملل والأهواء والنحل

٣- ابن حزم - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق
١٩٨٩.

٤- ابن حزم - جملة أصناف العرب - تحقيق وتعليق - عبد
١٩٩٩.

٥- ابن حزم - الرد على ابن النعمان ورسائل أخرى - تحقيق : إسماعيل
القاهرة - ١٩٩٠.

٦- ابن حزم - رسالة النعماني لوجوه النخيلي - ضمن رسالة الرد على ابن النعمان
تحقيق : إسماعيل عباس - مكتبة دار الفؤاد - القاهرة - ١٩٩٠.

٧- ابن حزم ، مضمون إبطال القياس والوحي والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق : سعيد الأحم
- مطبعة جامعة دمشق - دمشق -
١٩٩٠.

٨- ابن حزم ، جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق : إسماعيل عباس ، ناشر الدين الأسد - دار
الفراف - القاهرة - د. ت.

٩- ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكاشي - مجلة نصوص العربية -
العدد ٥ - عام ١٩٩٠.

١٠- ابن حزم : مراتب الإجماع في الجاهات والمعاملات والاعتقادات - مكتبة القس - القاهرة -
١٩٩٨.

١١- ابن حزم - رسائل ابن حزم الأشملي - تحقيق : إسماعيل عباس - مكتبة الخفجي - القاهرة - د. ت.

١٢- ابن حزم - مناقب السيرة في عادات النعماني - تحقيق وتعليق : الطاهر أحمد علي - دار
الفراف - القاهرة - ١٩٨١.

١٣- أحمد : الخطي - تحقيق : أحمد محمد شاو - دار التراث - القاهرة

١٤- مطبعة المنار - القاهرة - ١٩٩١ هـ.

١٥- أحمد محمد شاو - دار الأمان الجديدة - بيروت

١٦- السلام هارون - دار الفؤاد - القاهرة -

١٧- مكتبة دار الفؤاد -

١٨- رسائل أخرى -

١٩-

١- ابن حزم : منقذ العروس في تراويح الحفاد - تحقيق : شوقي صيف - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٥١.

٢- البراءة فيما يجب اعتقاده - تحقيق : أحمد بن ناصر بن محمد الحوي ، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى التوفي - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٩٨٨.

٣- في الألفاظ والألوان - تحقيق : صلاح الدين القاسمي - دار الشؤون الثقافية - بغداد - الدار التونسية للنشر - ١٩٨٩.

٤- :

٥- الفار الصورية للكافين والترجمة والنشر - مطبعة العلم - ١٩٦٦.

٦- تحقيق : حسين عوني - الشركة العربية

٧- تحقيق : محمد أبو الفضل -

٨- تحقيق : محمد

القاهرة -

١٥- ابن حزم

١٥- ابن حزم ، تحقيق : المطبعة

ثانياً : المصادر والمراجع العربية

١- أبو العباس الأيوبي : ابن حزم للأغصاني

العرب - رقم ٥٦ - القاهرة

٢- ابن الأثير أبو عبد الله القضاة : المطبعة السورية

للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢.

٣- ابن أبي الحديد أحمد الحيد بن عبد الله : شرح نزهة البلاق

نوسخة المخطوط - ١٩٨٩ - ١٩٩٤.

٤- ابن تيمية أبي العباس : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدر

وشاركه سالم - مكتبة دار الفقه - القاهرة - ١٩٦٦.

٥- ابن تيمية : المسبب في الإسلام أو طيفت الحكومة الإسلامية - مطبعة الزيت

١٩٠٠.

٦- ابن الخطيب الحسن النعماني : الإحاطة في أخبار غرناطة - تحقيق : محمد عبد الله عتاي - دار

الطرايف - القاهرة - د.ت.

٧- ابن الخطيب : أحوال الأندلس بين يدي إمام الأندلس من ملوك الإسلام - تحقيق : إسماعيل بن يوسف

- دار المكتوف بيروت - ١٩٨٦.

٨- ابن خلدون أحمد الوصفى : المقدمة - دار التلم - بيروت - ١٩٨٦

٩- ابن خلدون : العرب وديوان الهند وأخبار في أيام العرب والعجم واليود ومن عاصرهم من ذوق

السلطان الأيوبي - نوسخة الأغصاني للطبوعات - بيروت - ١٩٨١.

١٠- ابن حزم : ابن حزم في علي الخو - تحقيق : شوقي صيف - مطبعة

منقذ العرب - رقم ١ - دار الفاراف - القاهرة - ١٩٨٢.

١١- ابن حزم

١٢- الفار الصورية : الإحاطة والتبليغ - مكتبة الفاراف بيروت - مكتبة البحر الزاوي

- ١٩٦٦.

ابن تيمية أبو محمد عبد الله ، تآليف مختلف الحديث - تحقيق : محمد زوي النجار - مكتبة
المكتبات الأزهرية - القاهرة - ١٩٦٦ .

أبو محمد عبد الله ، الفتى - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار المنار - ١٣٦٧ هـ .

أحكام أهل السنة - تحقيق : صبيح الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦١ .

الفتاوى : شرح الأركان الستة من النسخة الأولى لكتاب الأركان -

الفتاوى على صاحب أبي حنيفة النعمان - تحقيق : عبد

المطلي - القاهرة - ١٩٦٨ .

على السقا أحمد - مطبعة المطلي -

السيرة للعلامة الأئمة -

الفتاوى -

١٩٦١ - ابن هشام أحمد للفتاوى ، السيرة النبوية - تحقيق : محمد

القاهرة - ١٩٦٦ هـ .

١٩٦٦ - ابن القيم الكشاف ، ابن أبي حنيفة الكشاف : السيرة النبوية -

القاهرة - ١٩٦٦ هـ .

١٩٦٦ - ابن القيم المطلي ، أحمد بن عبد الوهاب : الفتح القدير - مطبعة المطلي

١٩٦٦ .

١٩٦٨ - أبو زكريا أحمد ، ابن حزم ، حياته وعصره - آراء وفكره - دار الفكر العربي - القاهرة

١٩٦٨ .

١٩٦٨ - أبو عبد الله النعمان بن مسلم : الأموال - تحقيق : محمد خليل عيسى - مكتبة المكتبات الأزهرية

دار الفكر - القاهرة - ١٩٦٦ .

١٩٦٨ - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ، المراجع - تحقيق : إسماعيل عيسى - دار الفنون بيروت والقاهرة -

١٩٦٨ .

١٩٦٨ - الأئمة أبو الحسن : مقالات الإسلاميين واختلاف المذاهب - تحقيق : د . رمزي - مطبعة المودة -

استنبول - ١٩٦٦ .

١٩٦٨ - الأئمة أحمد بن حنبل ، غاية الزمان في علم الكلام - تحقيق : صبيح رشيد رضا - المطلي -

الفتاوى - القاهرة - ١٩٦٦ .

١٩٦٨ - الأئمة ، الفتاوى شرح الشرح المبررات - تحقيق : عبد الله المطلي - مطبعة

السيرة - القاهرة - ١٩٦٨ .

- ١- على إسماعيل الدين أبو منصور بن مطهر : منهاج التوحيد في معرفة الإمامة - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة دار العودة - القاهرة - ١٩٩٢.
- ٢- الحسين ، المصنف الرابع في فقه الإمامية - مطبعة دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٨.
- ٣- ابن حزم وصحبه في دراسة الأصول - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٢.
- ٤- مقدمة الفقه في ذكر دولة الأسفل - تحقيق : محمد بن نزيه - مطبعة الثقافة الإسلامية - القاهرة - ١٩٨٩.
- ٥- على السج الجبلي - مؤسسة أبي علي - القاهرة - ١٩٩٠.
- ٦- دار الحديث بالاشتراك مع مؤسسة
- ٧- أبو جهم - القاهرة - ١٩٨٦.
- ٨- ١٧ - ١٨ - القاهرة - ١٩٨٦.
- ٩- القاهرة - ١٩٨٦.
- ١٠- أبو الحسن أحمد الدين ، الطرقات السنية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ١٩٨٦.
- ١١- أبو جهم أحمد الدين ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دار الفکر - دمشق - ١٩٩٢.
- ١٢- نظام أحمد الترمذي ، أحكام الدين والسياسة - منشورات جامعة بغداد - ١٩٩٦.
- ١٣- السهروري أحمد الزيات ، لغة أخلاق وعقودها تصبح عبء أم ثروة - ترجمة : نادية عبد الرزاق السهروري - البيت للدراسة للكتاب - ١٩٨٩.
- ١٤- الشافعي أحمد بن إدريس ، الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - القاهرة - ١١٠٢.
- ١٥- أبو جهم أحمد الطبري ، ابن حزم رثة الفكر العلمي - المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ١٩٨٦.
- ١٦- الشافعي الطبري أحمد بن أحمد ، معنى يحتاج إلى شرح للمحتاج ، مطبع على يد الطبع العربي - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٩٣.
- ١٧- الشافعي أحمد بن إدريس ، الشافعي في الإمامة - تحقيق : السيد عبد الوهاب الحسن الطبري - مؤسسة الهدى للطباعة والنشر - بولاق - بولاق - ١٩٨٨.
- ١٨- أبو جهم ، أبو جهم - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٩٦.

١٥٦
- الشنوبى (ابن مسلم) ، النخبة في محليين أهل الجزيرة - مطبعة بنة الشايف والترجمة والنشر -
القاهرة - ١٩٢٩.

١٥٧
- أحمد الخريما ، بداية الإسلام في علم الكلام - نشو : النفوس - الإسكندرية -
١٩٣٤.

١٥٨
- حنين : عبد العزيز محمد الزكي - دار الفكر - بيروت - د.ت.

١٥٩
- الخدياب في فقه طائفة الإمام الشافعي - دار الكتب العربية -
١٩١٦ - ١٩١٧.

١٦٠
- حنين : محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة -

١٦١
- زيان - د.ت.

١٦٢
- أحمد جيب نصير - مكتبة الأديب -

١٦٣
- د.ت.

١٦٤
- زكي عويش أبيه -

١٦٥
- د.ت.

١٦٦
- د.ت.

١٦٧
- الطوسي (أبو جواد) : الغلال - مطبعة الحكمة - قم

١٦٨
- الطوسي : تفسير البيان - حنين : أحمد شوقي الأديب -
النجف الأشرف - د.ت.

١٦٩
- أبو الطوسي : غنابغ الشافعي - حنين : صفيو هو العلوم - طبعة الجف

١٧٠
- عبد العظيم (أبي محمد) : العلاقات بين الأديب الإسلامية وأيديا التعاليم
وملك الطوائف - دار الكتاب العربي اللبناني - القاهرة وبيروت

١٧١
- المصطفى (ابن جواد) : أسان الجوان - مطبعة دار المعارف الطرابلس - جواد -
د.ت.

١٧٢
- صفاء أحمد عبد الله : ابن عزيم المفسر الذي أوج : اجتماع الطوائف - كتاب العربي
المشهور - الكتاب العربي - الكويت - ١٩٨٨.

١٧٣
- عويش أحمد الحلبي : ابن عزيم الأشعري وجوده في البحث التاريخي والمضاري - دار الانتصاف
- القاهرة - د.ت.

١٧٤
- الخوالي أبو حامد : فضائح الباطنية - حنين : عبد الرحمن بلوي - دار التوعية للطباعة
والنشر - القاهرة - ١٩١٤.

١٧٥
- الخوالي : الانتصاف في الاعتقاد - حنين : أبو العزم أكاد جويو نجي ، صفيو أناني - أنوة -
١٩٢٢.

١٧٦
- زكي الدين الخوري (أبي الخوري) : صفى الإزادات في جمع التتبع مع التتبع في الزادات -
حنين : عبد الفتى عبد الحافظ - مكتبة دار العربية - القاهرة - ١٩٦١.

١٧٧
- الخوالي

الغراء الكبريتية - الاحكام الطائفة - خمسين : واحد عام الف - فنية الخشب - ١٩١٧

مخبر الإغاثة - ضمن كتاب نصوص الفكر البشري الإسلامي ، الإغاثة عند أهل السنة
لبيضا أمين - دار الطبعة - بيروت - ١٩٦٦

١: السورة العربية المستوحاة - ترجمة يوسف القرضاوي - دمشق - ١٩٨٦.

سنة مقتل النبوة - تحقيق: عبد الكريم عثمان - بيروت - ١٩٦٦.

في أبواب التوحيد والعدل - ج ١ - تحقيق: عبد الحليم محمود ،
دار الدعوة للتأليف والترجمة والنشر - د.ف.

١- **مختبر: عبد الحميد عيسى - ممتدة رتبة - القادسي**

ع. التوفيق - يونيو - ١٩٨٤.

١٠- تحقيق عهد السلام في دار

1941-42

ڈاکٹر: قریب پورے دنیا۔

الاسلامية-

٩٠- التواقيع الخاصة بأحد من الرعايا، القرون - العظمى

١٩- الفيلسوف أحمد بن عبد الله: عاشوا الإجماع في معالم الحضارة

مصلحة النوات العربي - وزارة الإحصاء والأشياء -

٩٤- المكتبي : حاشية المكتبي على الفتاوى النافذة لجم الدين التتلي - م

دار مساجد - ۱۳۳۶ هـ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته العظمى وجلاله
الذي لا يحيط به الخلق كله - آمين -

100-44111-10

و من الإطعام مائة و العواقر و الأيتام و يعطى من يعطى الشيء - يعطى له - أعطاه - أعطاه و أعطاه - و ذلك الثقل -

1944-52

١- للاموي أبو الحسن: الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت -

د.د

١٠١- محسن الخواص، معارف الفقه الإسلامي لابن عزم - مجلة الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث

الإسلامية - إمام زيد - حنان - ١٩٩١ - الطبعان الأول والثاني - المجلد

الماء والعشرون

١- المرحلي الذي يتكلم: البيان الغريب في أعمال ملوك الإنجليز والغريب - فند - ليس

مؤلف: محمد صالح - ۱۹۶۰

عن: عبد الواحد: العجب لي في بعض أخبار النبى - تحقيق: محمد سعيد العريان

محمد الميرزا الطوسي - مطبعة الاختصاص - القاهرة - ١٩٤٩.

ملفوظات الميرزا محمد باقر - المجلد ٦ - الصفحة ١٩٦٠

11-1-7

[Illegible signature]

- ١- الطلي أحمد بفتحها، حقيق الإسلام وأصول الحكم - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٣٤٤ هـ.
- ١-٦. أبو حنيفة، معاني الإسلام وذكر الحلال والحرام والتضييق والأحكام من أنوار رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام - تحقيق: أحمد بن علي أحمد بصني - دار الفاروق - القاهرة - ١٩٤١.
- ١-٧. القوي أحمد: فتح الحلي - القاهرة - ١٩٤٠.
- ١-٨. مكي الطحاوي: تراجم أئمة - ١٩٤٠.
- ١-٩. الطلي أحمد بن أحمد: التنبؤ والتنبؤ الكواكب - مكتبة نثر الثقافة - ١٩٤٠.
- ١٠- الواسطي أحمد السيفي: تراجم أئمة - ١٩٤٠.
- ١١- موتي أحمد: شرح المصنف في الأندلس - دار المصنف - ١٩٤٠.
- ١٢- القوي أحمد: تراجم أئمة - ١٩٤٠.
- ١٣- بلوت أسلم: ابن عمر والفكر الفلسفي بالغرب والأندلس - الواسطي أحمد - ١٩٤٠.
- ١٤- بلوت أسلم: ابن عمر والفكر الفلسفي بالغرب والأندلس - الواسطي أحمد - ١٩٤٠.

المراجع الأجنبية:

- 114-Encyclopedia of Islam - Leiden, New York - 1987 - vol. 111.
- 115-Goldziher: The zahir, their doctrine and their history a contribution to the history of Islamic theology - translated by: W. Balch - Leiden - 1971.
- 116-Turki (A.M): L'engagement Politique et la pensée du Calife d'Azam - in Etudes Philosophiques et Littéraires n° 54 Rabat - 1981.
- 117-Turki (A.M): Polémiques entre Ibn Hazm et Buj sur les Principes de trinitarisme - Essai sur la littérature Zahirite et la trinitarisme - Alger - 1976.

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
..... مقدمة	٢
..... فصل تبيين	٥
..... تبيين :	
أولاً : الأحوال السياسية للأطلس في عهد	٦
ثانياً : فضل ابن حزم على إحياء الخلافة الأموية	١٤
ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية	١٦
رابعاً : استدلال الفقهاء لصالح الحكم	٢٠
..... الباب الأول	
..... قضية الإمامة عند ابن حزم	
..... تبيين :	
..... الفصل الأول : الإمام ، ضرورة وجوده والأطلس في اختياره	
أولاً : وجوب الإمامة عند ابن حزم	١٩
اختلاف الفرق الإسلامية حول قضية وجوب الإمامة	٣١
موقف ابن حزم من قضية وجوب الإمامة	٣١
أدلة ابن حزم على وجوب الإمامة	٣١
ثانياً : وحدة الإمامة عند ابن حزم	
استدلال أكثر فقهاء المسلمين على وحدة الإمامة	٣٥
خروج البعض عن إجماع الفقهاء على وحدة الإمامة	٣٦
أدلة أنصار التعدد	٣٦
..... حزم لمحج القائلين بتعدد الإمامة	٣٦
..... في وحدة الإمامة وأدله على ذلك	٣٦

الطريق	٧٢	في الثالثة : العهد إلى رجاء فقه اختيار الإمام الجليل
حص	٧٢	ابن حزم طرق تولية الإمام في ثلاثة
الفصل الثالث : و		واجبات الإمام وحقوقه وعونه :
أولاً : واجبات الإمام على	٧٤	عند ابن حزم :
١- تكوين أجهزة الدولة :	٧٤	
٢- الواجبات الدينية :	٧٩	
٣- الواجبات الاقتصادية :	٨١	
فرض الإمام على الأئمة مساعدة الفقراء إذا لم		في الزكاة بتحقيق التكليف لهم
أولاً : حزم على أهمية الفقراء في أموال الأئمة	٨٣	
٤- الواجبات الجهادية :	٨٥	
(أ) قتال أهل الردة :	٨٦	
الحالات التي يمكن المسلم فيها مرتدًا	٨٦	
الحكم الواجب تطبيقه على المرتد	٨٦	
أيضا قتال أهل البغي	٨٦	
أنصار البغاة عند ابن حزم	٨٧	
لجواب ابن حزم لجموعه ضوابط قتال الفئة الباغية	٨٨	
أجاء قتال المخاريق :		
تعريف ابن حزم للمخارب	٨٩	
عقوبة المخارب عند ابن حزم	٩٠	
آداب الجهاد عند ابن حزم	٩١	
حقوق الإمام عند ابن حزم :		
في السلطة :	٩٣	
شروط طاعة الإمام	٩٣	

١٢ جواب طائفة الإمام

٩٤ حق التصرة

عند ابن حزم

المسلمون حول قضية عول الإمام الجاثي ٩٥

السنن السلي مجاد الحام الجاثي ٩٨

الجاثي وأدلتها على ذلك ١٠١

..... ١٠٣

بور والموج ١٠٥

عند ابن حزم

علاقة المسلمين بغير المسلمين عند ابن حزم

الفصل الأول : أحكام أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩

تقديم

أولاً : فئات أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩

معنى الذمة لغة واصطلاحاً ١٠٩

اختلاف الفقهاء في تحديد فئات أهل الذمة ١١٠

الفئات التي تعطى لها الذمة عند ابن حزم ١١٠

ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :

١- حرية الاعتقاد : ١١١

التيه التي وضعها ابن حزم على حرية الاعتقاد .

٢- حق الحماية : ١١٣

إليه الملقى من الاعتناء الخارجي -

من الظلم الداخلي .

٢- حرم العمل والكتب : ١١٤

ات التي رخصها ابن حزم للذمي في غلوة عمله .

٣- أهل الذمة ١١٥

عند ابن حزم :

..... ١١٦

السنه .

..... ١١٧

..... ١١٨

وأخيراً ، نقض عقد الذمة عند ابن حزم .

الفصل الثاني : حدود العلاقة السياسية بين المسلمين واليهود :

تمهيد :

أولاً : نوح الجهاد وآدائه

١- نوح الجهاد ١١٩

الجهاد عند ابن حزم نوح ثلاثة

الحالات التي يكون فيها الجهاد نوح عین .

٢- آداب الجهاد ١٢٠

أما يجب أخذ آفة البولدين .

أبداً علم القول من الإخف .

أبداً حرم قتل نساء الثوريين وأهلهم .

حرم ذبح حيوانات الثوريين إلا للضرورة .

المسلم بالصف إلى دار الحرب .

١٢- حدود معاملات المسلمين مع الحريين ١٢٠

جواز التجارة مع دار الحرب .

أول التصدير لدار الحرب .

أشياء دار الحرب .

أشياء يمين .

أهل المسلمين .

أشياء

١-

أشياء ط البيع

٢- جواز التصدير

٣- إبطال العهود مع دار

٤- تحريم احتلاك الثكنات لأهلها

٥- إسلام صفار الثكنات وجيوشهم .

٦- تخليص الأسير المسلم .

..... ملحق : أحكام غنائم الحرب

كيفية توزيع الغنائم

تتبع الأهل من رأس القنينة

حكم السلب

حكم الأموال الإسلامية الغنومة .

أهل أموال السلم أو المعاهد المستردة من العدو

أهل أموال الحرب التي أسلم قبل عام الفتح .

مكان قنينة القنينة

ملحق ١٦٤

..... ١٦١ مصادر ومراجع الكتاب

تأليف المؤلف

رقم الإصدار ٩٩/١٢٥٧٩
الترقيم الدولي ٩٧٩-٩٧٥-٩٧٦

دار الكتب للطباعة ٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠١٤/٢٠١٥
١٢ شارع مصر - جدة - الرياض



دكتورة نجاة محسن

الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES